بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

جمعية بادر للتنمية المستدامة
Bader For Sustainable Development

مؤسسة مصر الخير
تنمية الإنسان .. مهمتنا الأساسية

دراسة الوصف

البيئي- الاجتماعي - الاقتصادي لمحافظة الفيوم

(تحديد الاحتياجات والفرص والموارد)

باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة

ضمن مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية
في التنمية المستدامة والعمل المناخي

"تمكين مستدام"

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

تنويه

تم إعداد هذه الدراسة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.
ويقع كامل المسؤولية عن محتواها على عاتق جمعية بادر
للتنمية المستدامة، ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي

دراسة الوصف

البيئي- الاجتماعي – الاقتصادي لمحافظة الفيوم

(تحديد الاحتياجات والفرص والموارد)

باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة

ضمن مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية
في التنمية المستدامة والعمل المناخي

"تمكين مستدام"

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

جدول المحتويات

كلمة مؤسسة مصرالخير	٣
كلمة جمعية بادر للتنمية المستدامة – مشروع تمكين مستدام	٤
مقدمة الدراسة	٥
هيكل الدراسة	٧
أبعاد التنمية المستدامة	٨
محتويات كل هدف	١٠
الملخص التنفيذي	١٢
اجمالي المشاكل التي خرجت من الجمعيات في المراكز	١٤
المنهجية	٢٧
بيانات رئيسية عن المحافظة ومراكزها	٣٠
استعراض النتائج (وفق محاور رؤية مصر ٢٠٣٠)	٣٢
المحور الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته	٣٢
١. القضاء على الفقر (الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة):	٣٤
٢. القضاء التام على الجوع وتوفير الغذاء (الهدف الثاني):	٣٩
٣. إتاحة خدمة صحية متميزة (الهدف الثالث):	٤٥
٤. الارتقاء بمنظومة التعليم (الهدف الرابع):	٥٤
٥. إتاحة السكن اللائق (الهدفين ٨ و١١):	٦٣
٦. إثراء الحياة الثقافية والرياضية (الهدف ١١):	٦٨
المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة	٨٠
١. تعزيز المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة):	٨٢
٢. توفير فرص العمل للجميع وتقليل الفجوات الاجتماعية (الهدف العاشر):	٨٨
المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام	٩٤
١. الحفاظ على الموارد الطبيعية (أهداف ٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥):	٩٤
٢. مكافحة التغير المناخي (الهدف ١٣):	١٠١
المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي	١٠٩
١. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا (الهدف ١٢):	١١١
٢. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الهدف ٨):	١١٧
المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة	١٢٢
١. تحسين وسائل النقل والمواصلات (الأهداف ٧، ١١):	١٢٣
٢. تطوير خدمات المياه والطاقة (الأهداف ٦، ٧):	١٢٩
المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات	١٣٨
١. تعزيز الشفافية والمساءلة (الهدف ١٦):	١٤٠
٢. بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني (الهدف ١٧):	١٤٤
الاستنتاجات العامة	١٤٩
التوصيات العامة	١٥٠
المراجع والمصادر	١٥٣
المرفقات	١٥٥

كلمة مؤسسة مصر الخير مشروع «تمكين مستدام»

في إطار التزام مؤسسة مصر الخير بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي تتشرف المؤسسة أن تكون جزءًا من المشروع الهام «تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي». حيث نؤمن بأن التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر إشراقًا لمجتمعاتنا، ومن هذا المنطلق، نعمل جاهدين على تعزيز الشراكات بين شركاء التنمية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين متخذين رؤية مصر ٢٠٣٠ إطار عام لدعم هذه الشراكات.

حيث تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقضايا التنمية المستدامة والعمل المناخي، وتسعى جاهدة لتحقيق محاور وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وتأتي هذه الدراسة كجزء من جهودنا المستمرة كمنظمات مجتمع مدني لفهم احتياجات المجتمع المحلي وتقديم حلول مبتكرة تلبي تلك الاحتياجات،

وتهدف هذه الدراسة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والتعاون بين جميع الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الفيوم نأمل أن تسهم هذه الجهود في وضع خطط قابلة للتنفيذ تُحدث تأثيرًا إيجابيًا ومستدامًا لتحقيق جودة حياة للمجتمعات المحلية

ومن جانبها سوف تواصل مؤسسة مصر الخير جهودها في تنمية العمل الأهلي وتعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. ويأتي مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير الحكومية في التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي كأحد المجهودات التي تقدمها المؤسسة بتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، حيث نعمل على تنمية الممارسات المبتكرة للمنظمات الأهلية، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين وتساهم في تحسين مستوى معيشتهم

ختامًا، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة دعم المجتمعات المحلية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، إننا على يقين بأن جهودنا المشتركة ستثمر عن مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا لمجتمعاتنا المحلية

د. محمد ممدوح
رئيس قطاع تطوير الجمعيات الأهلية
بمؤسسة مصر الخير

كلمة جمعية بادر للتنمية المستدامة - مشروع «تمكين مستدام»

في ظل التنامي المستمر للتحديات التي تواجهها المجتمعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية فقد أصبح لزاما على الجميع السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي صار مسئولية كافة الهيئات والمؤسسات لا سيما منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكا يجب أن يكون فاعلا في سبيل تحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاه للمجتمع.

جمعيه بادر للتنمية المستدامة منظمة غير حكومية، تأسست في عام ٢٠١٥، وتعمل في مجالات الحفاظ على البيئة، والتنمية المستدامة. ومن خلال الخبرات التي اكتسبتها، وتكتسبها كوادر الجمعية فإننا ندرك أهمية الموارد الطبيعية في البيئة وأن تلك الموارد تحت التهديد المتزايد. مما يستوجب ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية وضمان التنمية المستدامة لتراثنا الطبيعي لصالح أجيالنا في الحاضر والمستقبل

وفي إطار سعي الجمعية للحفاظ على البيئة والمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يخص البيئة والعمل المناخي، تقوم الجمعية بتنفيذ مشروع « تعزيز دور الجمعيات الأهلية في التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي - تمكين مستدام » (بالشراكة مع مؤسسة مصر الخير)، حيث يهدف المشروع لدعم وتأهيل منظمات المجتمع المدني للمشاركة في تنمية مستدامة تشاركية شاملة، وتعزيز الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في العمل المناخي على المستوى المحلي.

وفي هذا الإطار، وإدراكا للترابط بين التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وإلحاح العمل المناخي، فقد تم تنفيذ دراسة بحثية تعاونية أجراها فريق من خبراء التنمية والاجتماع على أربع مجتمعات محلية في محافظة الفيوم، وذلك بهدف تحديد التحديات الرئيسية بالمجتمعات من خلال المشاركة المجتمعية النشطة، ومن ثم تم وضع تصورا جماعيا لأفضل الحلول المحلية التي تعمل على الحد من آثار تغير المناخ، وتعزز الاستدامة البيئية، وتحسن جودة الحياة للجميع.

وعليه فإننا نتشرف بأن نعرض نتائج هذه الدراسة المجتمعية التي تعكس أصوات ورؤى الأشخاص والمنظمات التي تعرف مجتمعاتها بشكل أفضل، ومن خلال نهج بحثي تشاركي سريع، سعينا فيه - جميعا – إلى تعزيز المعرفة المحلية وتمكين المجتمعات من تحديد أولويات التنمية الخاصة، كما أننا نحث صناع القرار على النظر في هذه النتائج ودعم المجتمعات المحلية لتنفيذ الحلول المقترحة، والتي تقود لأفضل المسارات نحو مستقبل أكثر إشراقًا يتسم بالاستدامة والعدالة.

جمعية بادر للتنمية المستدامة

المدير التنفيذي

م. محمد سرحان

مقدمة الدراسة:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

إنَّ التنمية ليست التزامًا أخلاقيًا فحسب، بل هي مسؤولية وطنية ومجتمعية

تستدعي تكاتف جميع الأطراف الفاعلة. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة بعنوان «الوصف البيئي الاجتماعي الاقتصادي لمحافظة الفيوم» لتسهم في الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة في مصر، مستندة إلى رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تُعد خريطة طريق نحو مستقبل أكثر شمولًا وازدهارًا.

اعتمد فريق الاستشاري على منهجية تشاركية وتفاعلية ترتكز على السياسات العامة والحوكمة كركيزة أساسية لتصميم وتنفيذ الدراسة، كيف لا وهي الأساس لأي جهد يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتيح الأطر النظرية والمعرفية التي تربط الرؤية الاستراتيجية الوطنية بالتطبيق العملي. وقد تناولت الدراسة أهمية هذه السياسات في ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى استراتيجيات رئيسية وفرعية تُطبَّق على أرض الواقع. كما أبرزت الدراسة دور الحوكمة الفعّالة في ضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. فالحوكمة ليست مجرد إطار تنظيمي، بل هي وسيلة لربط التخطيط الاستراتيجي بالواقع المعيشي، وهو ما يتجلى في المبادرات التنموية التي تشهدها محافظة الفيوم.

تأتي هذه الدراسة أيضا كأداة معرفية لدعم جهود مؤسسة «مصر الخير» في صياغة سياسات تنموية فعالة تستجيب لاحتياجات سكان الفيوم. إذ تُعد المحافظة نموذجًا متميزًا للتنوع البيئي والاجتماعي، مما يجعلها بيئة مواتية لتطبيق حلول مبتكرة. وقد وفَّرت الدراسة رؤية واضحة تساعد المؤسسة في تصميم برامج تنموية تُعالج التحديات القائمة وتستغل الفرص المتاحة، بما يسهم في

١. تحسين مستوى المعيشة.
٢. تعزيز الأمن الغذائي.
٣. دعم التعليم والرعاية الصحية.
٤. تطوير البنية التحتية.

بهذا، تمثل الدراسة وثيقة مرجعية تُمكّن المؤسسة والأفراد مجتمعين من تحقيق أثر ملموس ومستدام، وتعزز دورها كمحرك رئيسي للتنمية في مصر

توثيق التجارب الفريدة ورصد الابتكارات المجتمعية؛ إحدى أهم إسهامات هذه الدراسة هي توثيق ورصد التجارب الفريدة التي أبدعتها المجتمعات المحلية، والتي يمكن البناء عليها وتطويرها. ومن أبرز هذه التجارب تجربة فصول حضانات ما قبل المدرسة في الفيوم، حيث نجح المجتمع المحلي في ابتكار منهج يجمع بين الثقافة، والعلم، واللغة، والدين. هذه التجربة تعكس قدرة المجتمع على تطوير حلول محلية تُلبي احتياجاته وتعزز هويته الثقافية، مما يجعلها نموذجًا ملهمًا قابلًا للتطبيق على نطاق أوسع في مصر أو في دول أخرى ذات ظروف مشابهة

أهمية الدراسة وتطبيقاتها؛

تُبرز هذه الدراسة ضرورة فهم احتياجات المجتمع المحلي وتحليلها كأساس لوضع السياسات العامة وتصميم الخطط التنموية. وهي تقدم

١. إطارًا استراتيجيًا لفهم الوضع التنموي الراهن في محافظة الفيوم.
٢. قاعدة معرفية تدعم اتخاذ قرارات تنموية فعّالة.
٣. مرجعًا لصُنّاع القرار والمجتمع المدني لتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تعكس الدراسة رؤية تشاركية شاملة، جمعت بين جميع الأطراف المعنية من منظمات حكومية وأهلية ومجتمعات محلية، في سبيل صياغة حلول عملية تسعى لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

ختامًا؛ «ومن لا يحب صعود الجبال يعش أبد الدهر بين الحفر» - كما قال أبو القاسم الشابي، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب رؤية طموحة وجهودًا مخلصة. ونحن على ثقة بأن هذه الدراسة تمثل خطوة هامة في هذا المسار، واضعين نصب أعيننا هدف تحسين جودة حياة الأفراد وتعزيز قوة المجتمعات

الفريق البحثي

أحمد عوض أحمد محمود شحاته دعبس د.عادل أحمد

هيكل الدراسة: تنقسم الدراسة بشكلها الكلي؛ الي ثلاث أقسام

أولاً: الجزء النظري للدراسة وفيه التقديم وبيانات رئيسية عن المحافظة وعن المنهجية ومن ثم الملاحق

ثانياً: الجزء الفني للدراسة، وهو عبارة عن ست محاور

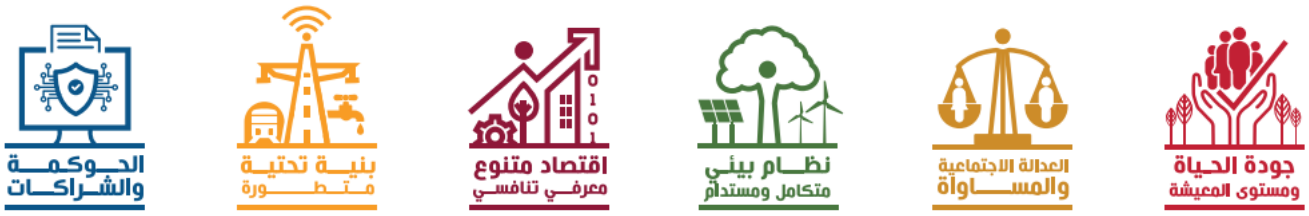

ثالثاً: النتائج (وفق محاور رؤية مصر ٢٠٣٠): النتائج مقسمة وفقًا لمحاور رؤية مصر ٢٠٣٠ ومستهدفاتها من اهداف التنمية المستدامة؛ ويحتوي كل محور على الأهداف التالية

المحور الأول الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته ويحتوي على ٦ أهداف

المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، ويحتوي على هدفين

المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام، ويحتوي على٨ أهداف

المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي؛ ويحتوي على ثلاث أهداف

المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة؛ ويحتوي على ثلاث أهداف

المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات؛ ويحتوي على هدفين

أبعاد التنمية المستدامة

هل الأهداف منفصلة؟ وما هو الرابط بينهما؟

في يناير ٢٠١٦ تم الاتفاق من رؤساء ١٥٠ دولة على ١٧ هدف للتنمية المستدامة ، يدعمها ١٦٩ مقصد (غاية)، ومؤشرات تصل الي ٢٤٤ مؤشر، وكافة الأهداف (١٧ هدف) ترتكز على ثلاث ركائز أساسية البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي، (كما هو واضح في الشكل رقم ١). إضافة لذلك هناك تداخل كبير بين الأهداف؛

وترتبط بأكثر من هدف فمن بين ١٠٧ غاية هناك ٦٠ غاية تشير صراحة الي هدف واحد على الأقل غير الهدف الذي ينتمي اليه و١٩ غاية تربط بين ثلاثة اهداف او أكثر هذه المقاصد تخلق روبط غير مشتركة او طرف ثالث بين الأهداف، وتتداخل الابعاد فيما بينها، فلا يمكن الفصل بين المحيط الاقتصادي والاجتماعي على المحيط البيئي كأجزاء مشتركة،

كما تعتمد الأمم المتحدة في تقسيمها للأهداف الي خمس مجموعات رئيسية هي:

١. الناس : وتضم تحتها الخمسة الأهداف الأولى

وهي عدم الفقر والقضاء على الجوع والصحة الجيدة والرفاهية والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين

٢. كوكب الأرض: وتضم هي الأخرى خمسة اهداف

وهي الهدف السادس (المياه النظيفة، والصرف الصحي) وأربعة اهداف من الهدف الثاني عشر الي الهدف الخامس عشر وهي الاستهلاك والإنتاج المسئولان والإجراءات المتعلقة بالمناخ والحياة تحت الماء والحياة على الأرض

٣. الرخاء او الرفاهية او الازدهار: وهي تضم خمسة اهداف

٤. الطاقة النظيفة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والبنية التحتية وتقليل أوجه عدم المساواة والمدن والمجتمعات المستدامة.

٥. السلام وتضم هدف واحد وهو السلام والعدالة والمؤسسات القوية

٦. الشراكة وتضم هدف واحد وهو الشراكة العالمية

وفي هذا السياق قامت مصر، بوضع خطتها التنموية ٢٠٣٠،

وفي هذا السياق قامت مصر، بوضع خطتها التنموية ٢٠٣٠، ومتضمنه للتنمية المستدامة. كما قدمت مصر تقريرين طوعيين عامي ٢٠١٨، و٢٠٢٣، وفق محاور الأهداف التنمية المستدامة.

كما قامت بعمل تقارير طوعية لكل المحافظات عن وضع المحافظة وفق الأهداف التنموية المستدامة، وهي خطوة جديرة بالانتباه اليها ورصدها، ومن تلك التقارير، تقرير توطين محافظة الفيوم، والذي صدر في ديسمبر ٢٠٢٤ (وقت كتابة التقرير لهذه الدراسة الميدانية) وتقرير توطين محافظة الفيوم يتناول الأهداف التنموية المستدامة (١٧) هدف من خلال ومؤشراتها وفق ما تحقق منها بداخل محافظة الفيوم، كما ان تقرير توطين الفيوم رصد الواضع وقام بتحديد للتحديات والفرص الممكنة ،» بشكل كمي»،

وفي نفس السياق، الدراسة التي بين أيدينا ترصد الواقع والتحديات والفرص وفق الأهداف التنمية المستدامة، وهناك توافق بين التقريرين؛ التقرير الطوعي الصادر عن محافظة الفيوم لأنه يعتبر تقرير «كمي»، وتقرير دراسة البحث السريع الصادر عن جمعية بادر بتمويل من مؤسسة مصر الخير والاتحاد الأوروبي لأنه يعتبر «كيفي»، وهما مكملين لبعضهما البعض لذا؛ هما شبه متكاملين؛ لذا وجب التنويه

محتويات كل هدف بداخل التقرير

يتدرج التقرير كالتالي

محاور ومن ثم اهداف ومن داخل الهدف؛ يتم تناول الوضع الحالي بداخل المحافظة، ومن ثم التحديات والمشكلات التي تواجه الهدف، ومن ثم تأثير العوامل البيئية والتغيرات المناخية على الهدف، ومن ثم المبادرات المتوفرة، والموارد والفرص بداخل المحافظة ومن ثم المشروعات القومية التي تنفذها الحكومة في تلك القضية او المشروعات المخطط لها وسيتم تنفيذها خلال العامين القادمين ومن ثم التوصيات النهائية للقضية، ومن ثم ملخص للمحور بشكل متكامل.

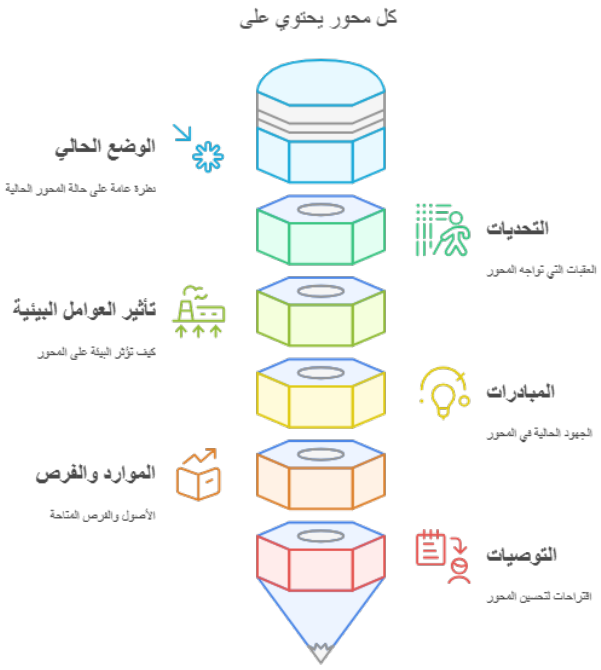

وجديد بالذكر؛

ان هناك بعض القضايا الاجتماعية التي تم رصدها من الميدان اثناء الحلقات النقاشية والمقابلات الفردية، لكل من ذوي الإعاقة، والطفولة، والمرأة، والتطوع والشباب، لذا تم رصدهم بداخل التقرير بشكل تفصيلي حسب السياق؛ وتم ربطهم بالمحور الذي يتم التناول فيه

الملخص التنفيذى

الملخص التنفيذي

يهدف مشروع «تعزيز أدوار المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي - تمكين مستدام» الى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة في الحوكمة والتنمية في مصر من خلال إقامة حوار مجتمعي بين منظمات المجتمع المدني والأطراف المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة والعمل المناخي والمساهمة بفعالية في عمليات الحكم المحلي، كما يهدف الي إشراك المواطنين والجماعات غير الرسمية في المجتمعات المستهدفة في صنع القرار من خلال إشراكهم في تقييم احتياجات التنمية المستدامة لمجتمعاتهم، وإعداد توصيف للاحتياجات والفرص والموارد في ضوء التنمية المستدامة وابعادها الثلاثة (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي) ومحاور رؤية مصر ٢٠٣٠ والمشكلات والتحديات الموجودة في كل بعد على مستوى المحافظة والعلاقة التبادلية ما بين الابعاد الثلاثة والفرص والموارد المتاحة مع التركيز على قضية الاثار السلبية للمناخ،

ويهدف المشروع الي:

- تطوير قدرات الجمعيات الشريكة في نواحي الحكومة والإدارة الفعالة
- تمكين الجمعيات الشريكة من حيازة رؤية تنموية معرفة بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي
- زيادة مشاركة المواطن في مبادرات تطبيق اهداف التنمية المستدامة
- إيجاد الية فعالة للتنسيق بين الجمعيات الشريكة وكيانات الحكم المحلي بخصوص انفاذ اهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي
- إيجاد الية واضحة وفعالة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع القرارات والسياسات الخاصة بالجوانب المختلفة للتنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى القومي

خلال الفترة من ٢ ديسمبر ٢٠٢٤ وحتى ٢ يناير ٢٠٢٥ تم العمل في الدراسة في مراكز (الفيوم، وطامية، وسنورس، ابشواي، واطسا) بمحافظة الفيوم، بمشاركة من ٢٥ مشاركًا يمثلون ٥ جمعيات شريكة، و٦ باحثين، وأُجريت مقابلات مع ١٥ جهة حكومية.، وشملت الأنشطة ٨٢ مقابلة فردية معمقة و٢٩ مقابلة جماعية، ومقابلة أكثر من ٢٥٠ مبحوث من الفئات المستهدفة. وتم الاستناد إلى تحليل ٥٦ تقريرًا ودراسة استراتيجية ذات صلة. تمثل الدراسة إطارًا استراتيجيًا لفهم الوضع التنموي في محافظة الفيوم، وتحديد الفرص والتحديات لتحقيق التنمية المستدامة. وتركز على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والمجتمع المدني لتحسين جودة الحياة وتطوير البنية التحتية.

وشملت الدراسة عدد ٦ محاور رئيسية متماشية مع (رؤية مصر ٢٠٣٠) : كالتالي:

- تحسين جودة حياة المواطن المصري وفيها القضاء على الفقر والجوع، والصحة والتعليم، والثقافة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية: وتشتمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، وخلق فرص عمل وتقليل الفجوات الاجتماعية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية: وتحتوي على مواجهة التغير المناخي، وتعزيز الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.
- تطوير اقتصاد متنوع وتنافسي: وتشتمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا.
- تطوير البنية التحتية: وتشتمل على تحسين شبكات النقل والمواصلات، وتعزيز خدمات المياه والطاقة.
- تعزيز الحوكمة والشراكات: وفيها زيادة الشفافية والمساءلة وبناء شراكات فعّالة بين القطاع العام والمجتمع المدني.

وتتلخص التحديات التي تم الخروج فيها:

- بنقص التمويل للمشاريع التنموية،
- ضعف البنية التحتية في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم
- تدهور حالة شبكات الري والصرف الصحي،
- عدم وجود سياسات واضحة لدعم المزارعين
- انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل.

والتوصيات التي تم الخروج فيها:

- التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية،
- تحسين كفاءة الري ومكافحة الفاقد الزراعي،
- تطوير مناهج التعليم المهني.
- توفير برامج تدريبية للشباب والنساء،
- تحسين خدمات النقل والمواصلات.
- تعزيز كفاءة المرافق الصحية والتعليمية،
- دعم الجمعيات الأهلية للمشاركة في المشاريع التنموية.
- التوعية بأهمية التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام.
- التوعية بأهمية التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام.

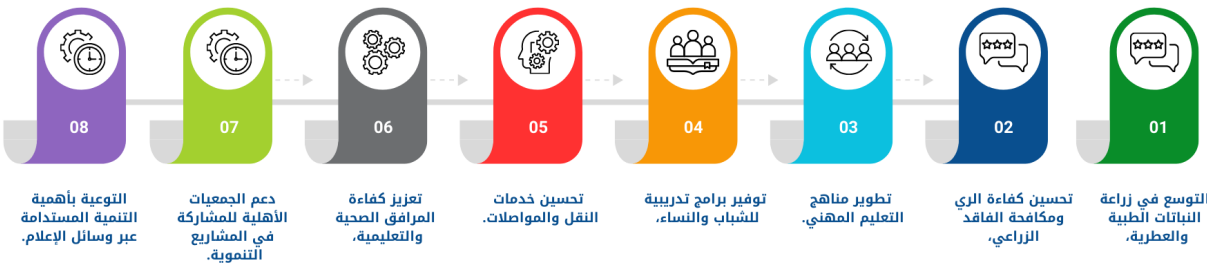

اجمالي المشاكل التي خرجت من الجمعيات في المراكز

وتم رصد عدد من المشكلات من كل جمعية، وترتيبها بناء على احتياجات أولويات المواطنين بداخل القرى، وتمثلت تلك المشاكل في

جدول رقم (١) المشكلات التي تم الخروج فيها من الجمعيات الشريكة بمحافظة الفيوم حسب الجمعية

جمعية تنمية مهارات المرأة الريفية مركز طامية	مؤسسة النوران مركز اطسا	رابطة المرأة العربية أبشواي	شباب الخريجين سنورس
الصرف الصحي	سوء حالة الطرق وعدم انتظام المواصلات وتقطيع السائقين الخط الواحد لعدة خطوط وعدم الالتزام بالتعريفة الموحدة.	مياه الري	مشكله بناء مدارس
قلة مياه الري		القمامة	تبطين الترع
زيادة أسعار الأسمدة		المواصلات	جمع القمامة وتدويرها
كثافة الفصول	نقص مياه الري خاصة في نهايات الابحر وعدم وجود رقابة صارمة على الترع والمساقي	ونرى في الجمعية أن الأولوية الأولى على مستوى القرية هي القمامة في المقام الأول والتي يمكن حلها بأقل التكلفة وبشكل مستدام	
التسرب من التعليم			
	زواج الفتيات القاصرات		

المصدر: الفريق البحثي

وبتحليل المشاكل نجد انها تندرج في ست قضايا كبرى كالتالي:

- الصرف الصحي
- مياه الري والأسمدة والمبيدات الزراعية
- التعليم
- الطرق والمواصلات
- القمامة
- زواج الفتيات

القضايا وربطها بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأثر التغير المناخي عليها؛

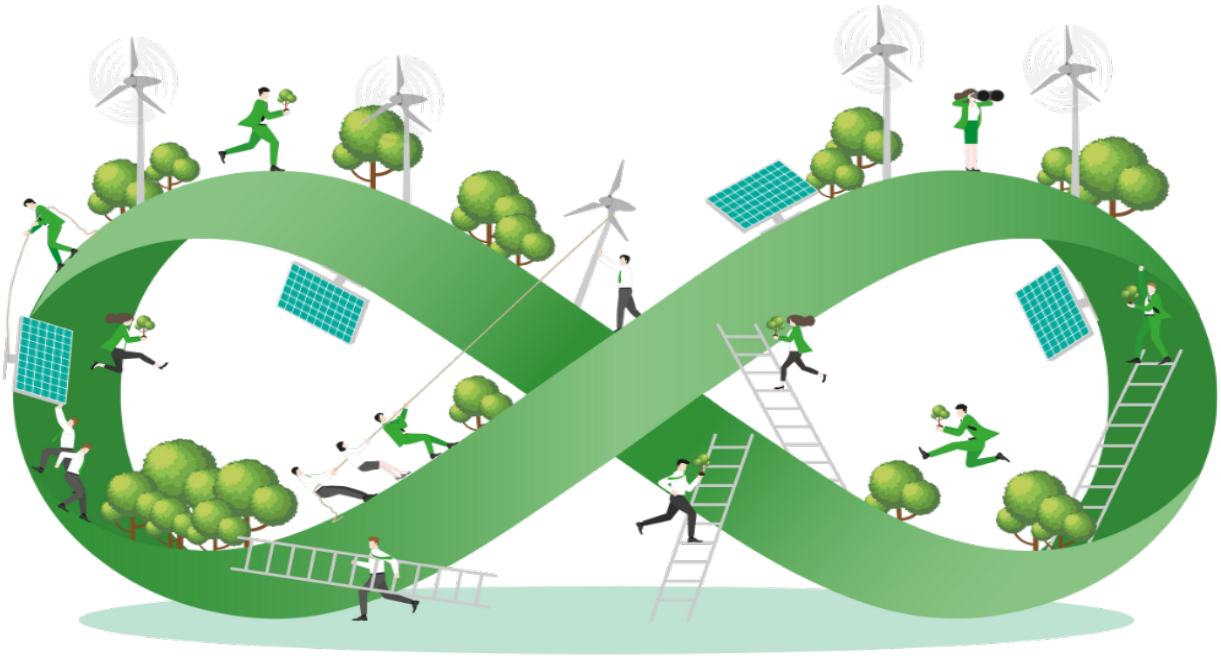

كل قضية من القضايا التي تم رصدها من خلال المجتمعات وتمثل أولوية بالنسبة لهم، هي تتشابك وتتداخل مع أهدف إنمائية اخري، فعند التعامل مع أي قضية تنعكس في جوانب مختلفة، فعلي سبيل المثال قضية الصرف الصحي تؤثر بشكل مباشر على ٥ اهداف من الأهداف الإنمائية بشكل مباشر، وتنعكس على التغيرات المناخية؛

إضافة لذلك حلول تلك القضايا يتطلب التكاتف بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لذا تم الربط بين تلك القضايا واثارها، وفيما يلي توضيح لكل قضية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة

الصرف الصحي وارتباطه بالأهداف الإنمائية في الدراسة:

يرتبط الصرف الصحي بالعديد من الأهداف الإنمائية كعنصر أساسي في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية. كالتالي:

أولاً: الهدف الثالث: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار: ولأنه يؤثر بشكل مُباشر على الصحة العامة، حيث يُساهم في الحدّ من انتشار الأمراض المُعدية وتحسين صحة الأفراد. ويوجد أكثر من ٦٠٪ من المحافظة غير مغطاة بشبكة الصرف الصحي، في محافظة الفيوم، مما يُؤثّر سلباً على صحة السكان ويُشكّل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر تحسين خدمات الصرف الصحي أحد أولويات التنمية في المحافظة، من خلال إكمال مشاريع الصرف الصحي ورفع مستوى الوعي الصحي بين السكان

ثانياً: الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة: ويرتبط الصرف الصحي ارتباطاً وثيقاً بإدارة الموارد المائية إدارة مستدامة، حيث يُساهم في الحفاظ على نوعية المياه ومنع تلوّثها. وضرورة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الأغراض الزراعية والصناعية، وذلك لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المائية.

ثالثاً: الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة: يُعدّ الصرف الصحي أحد العناصر الأساسية للمدن والمجتمعات البشرية القادرة على الصمود، لأنه يُساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان وحمايتهم من الأخطار الصحية والبيئية. ومن التوصيات الهامة تطوير البنية التحتية وتوفير خدمات الصرف الصحي بشكل كافٍ وفعّال.

رابعاً: الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية الأرضية وإصلاحها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: حيث يُؤثّر سوء إدارة الصرف الصحي سلباً على النظم الإيكولوجية الأرضية، وتُؤدّي إلى تلوّث التربة والمياه الجوفية وفقدان التنوع البيولوجي. وهنا أهمية استخدام أساليب الريّ الحديث الموفرة للمياه والتي تُساهم في الحدّ من استخدام المياه وبالتالي الحدّ من كمية مياه الصرف الصحي. المستخدمة في الزراعة.

خامساً: الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: لأنه يُمكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلّقة بالصرف الصحي من خلال الشراكة بين القطاعات الثلاثة: الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

وختاماً، يُعدّ الصرف الصحي عنصراً أساسياً في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية، ويجب إعطاؤه الأولوية اللازمة في خطط التنمية المستدامة. وتوفير الدعم الفني والمالي والتقني لتحسين خدمات الصرف الصحي ورفع مستوى الوعي الصحي بين السكان وتحسين أنظمة الصرف الصحي يساهم في توفير مياه نظيفة ومنع تلوث الموارد المائية، مما يدعم التكيف مع التغير المناخي ويقلل من الأمراض المرتبطة بالمياه مثل الكوليرا

مياه الريّ في سياق الأهداف الإنمائية

تُشكّل الزراعة نشاطًا محوريًا واقتصاديًا هامًا في محافظة الفيوم، وأشار العديد من المزارعين بنقص وقلة المياه المستخدمة في الري مما يؤثر على جودة الأراضي، وترتبط قضية نقص مياه الري بالعديد من الأهداف الإنمائية؛ بالآتي:

١. الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي للجميع ويهدف إلى تحقيق الزراعة المستدامة، تحسين التغذية، والقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله. تعتمد الزراعة، وبالتالي الأمن الغذائي، بشكلٍ أساسي على توافر مياه الريّ. وهناك تحديات تواجه المزارعين في محافظة الفيوم، مثل عدم انتظام المياه وقلتها في بعض المناطق مثل طامية، وانعدامها في أماكن أخرى مثل إطسا وسنورس وأبشواي، مما يُهدد إنتاجية المحاصيل ويؤثر على الأمن الغذائي، ومن المهم الترشيد المستمر في استخدام مياه الريّ من خلال اعتماد أنظمة ريّ حديثة، كالريّ بالتنقيط أو الرش، لتحسين كفاءة استخدام المياه، تقليل الفاقد، وزيادة إنتاجية المحاصيل.

٢. الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة: وتُعتبر مياه الريّ جزءًا لا يتجزأ من إدارة الموارد المائية بشكلٍ مستدام.

وتعتبر عملية تحسين إدارة المياه الجوفية يمثل تحديًا رئيسيًا في محافظة الفيوم، ومن المهم:

تحسين كفاءة أنظمة الريّ لتقليل الفاقد من مياه الريّ وتقليل الضغط على المياه الجوفية.

٣. الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره: يؤثر تغير المناخ بشكلٍ مباشر على توافر مياه الريّ، مما يشكّل تحديًا خطيرًا للزراعة والأمن الغذائي. ويؤثر بشكل مباشر آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي في الفيوم، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وآثاره سلبًا على إنتاجية المحاصيل.، ومن المهم تعزيز تماسك القطاع الزراعي أمام تغير المناخ من خلال تطوير محاصيل مقاومة للجفاف، وتبنّي ممارسات زراعية مستدامة تُساهم في ترشيد استخدام المياه وتحسين كفاءة الريّ.

٤. الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام: تحسين كفاءة استخدام مياه الريّ يساهم في زيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين دخل المزارعين، مما يُعزّز النمو الاقتصادي ويوفّر فرص عمل، لذا يعتبر دعم الاستثمار في الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الزراعي يساعد في خلق وظائف جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي في محافظة الفيوم.

٥. الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: وتُشير المصادر إلى أهمية الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومي، الخاص، والمجتمع المدني) لتحقيق إدارة مستدامة لمياه الريّ: لذا يجب دعم الحكومة لمشاريع الريّ الحديث وتوفير الحوافز للمزارعين لتبنّيها، وتشجيع الاستثمار الخاص في تقنيات الريّ المتطورة، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في توعية المزارعين بأهمية ترشيد استخدام مياه الريّ وتبنّي الممارسات الزراعية المستدامة.

ختامًا: تُعدّ مياه الريّ عنصرًا حيويًا لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية في محافظة الفيوم. ويُؤكّد ارتباطها بالأهداف الإنمائية وأهمية إدارتها بشكلٍ مستدام وفعّال لضمان الأمن الغذائي، والعمل بشكل تشاركي بين القطاعات الثلاث الحكومي والخاص والمجتمع المدني..

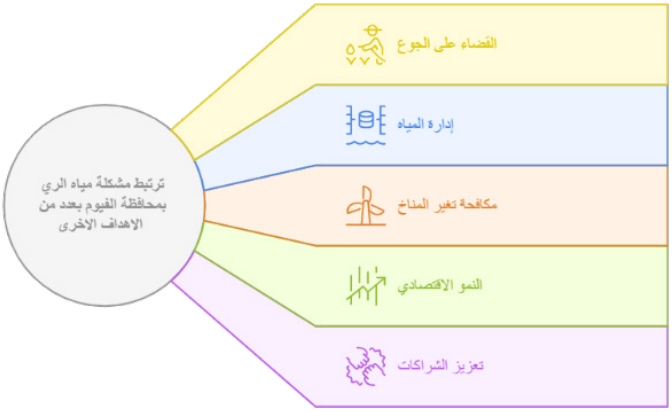

الأسمدة والمبيدات في سياق الأهداف الإنمائية

يواجه المزارعون مشكلات متعددة في الأسمدة والمبيدات منها زيادة سعرها، وعدم توافرها، وكثرة ضررها، وترتبط الأسمدة والمبيدات بالزراعة والتي تؤثر في عملية التغير المناخي، وذكر المزارعون بأنهم خلال العشر سنوات الماضية زاد من استخدامهم للمبيدات بشكل لم يستخدموه من قبل، وترتبط أهمية توفير اسمدة مُحسنة وجيدة للمزارعين بالعديد من الأهداف الانمائية كالتالي

ارتباط الاسمدة والمبيدات بالاهداف الانمائية
بمحافظة الفيوم

. الهدف الثاني: القضاء على الجوع: حيث تُستخدم الأسمدة لزيادة إنتاجية المحاصيل، مما يُساهم في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ومن المهم دعم صغار المزارعين وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الأسمدة، وتوفير التقاوي المُحسّنة، مما يُقلّل من الحاجة إلى استخدام المبيدات.

. الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه: يُشكّل الاستخدام غير المسؤول للمبيدات خطرًا على صحة الإنسان والبيئة، ومن المهم رفع الوعي المجتمعي بمخاطر تغير المناخ، وهو ما يُمكن أن يُساهم في توعية المزارعين بمخاطر الاستخدام العشوائي للمبيدات.

. الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي: يؤدي الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات إلى تلوث المياه، مما يُؤثر سلبًا على صحة الإنسان والنظم البيئية، ومن المهم رفع الوعي وتوعية المزارعين بمخاطر الاستخدام العشوائي للمبيدات

. الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي: يُساهم الاستخدام المُنظم للأسمدة والمبيدات في زيادة إنتاجية المحاصيل، مما يُعزّز النمو الاقتصادي ومن المهم دعم الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الزراعي، مما يُساهم في خلق فرص عمل جديدة ويُعزّز النمو الاقتصادي

. الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: ومن المهم التأكيد على أهمية ترشيد استخدام الموارد، بما في ذلك الأسمدة والمبيدات. وتؤكد أهمية الزراعة المستدامة وتطوير محاصيل مُقاومة للجفاف، مما يُقلّل من الاعتماد على الأسمدة والمبيدات.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي يؤدي الاستخدام المُفرط للأسمدة إلى انبعاث غازات دفيئة، مثل أكسيد النيتروز، مما يُسهم في تغير المناخ. وأشار كافة المشاركين في خلفيات بيئية الي ضرورة تبنّي ممارسات زراعية مستدامة تُساهم في ترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات، مما يُقلّل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

الهدف السابع عشر: تعزيز الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة ومن المهم التعاون بين القطاعات الحكومية، الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني لتنظيم استخدام الأسمدة والمبيدات بشكلٍ مسؤول ومستدام.

وختامًا؛ يُعدّ استخدام الأسمدة والمبيدات موضوعًا مُعقّدًا له آثار إيجابية وسلبية على العديد من الأهداف الإنمائية. ومن المهم التركيز على الممارسات الزراعية المستدامة وإدارة الموارد بفعالية لضمان تحقيق التنمية المستدامة مع الحد من التأثيرات السلبية على البيئة والصحة العامة

التعليم؛ وكثافة الفصول، التسرب من التعليم، بناء المدارس، في سياق الأهداف الإنمائية

هناك عدد من التحديات التي تواجه قطاع التعليم في محافظة الفيوم، منها كثافة الفصول، والتسرب من التعليم، والحاجة إلى بناء مدارس جديدة. ويمكن ربط هذه التحديات بالأهداف الإنمائية التالية

ارتباط مشكلة التعليم بالاهداف
الانمائية بمحافظة الفيوم

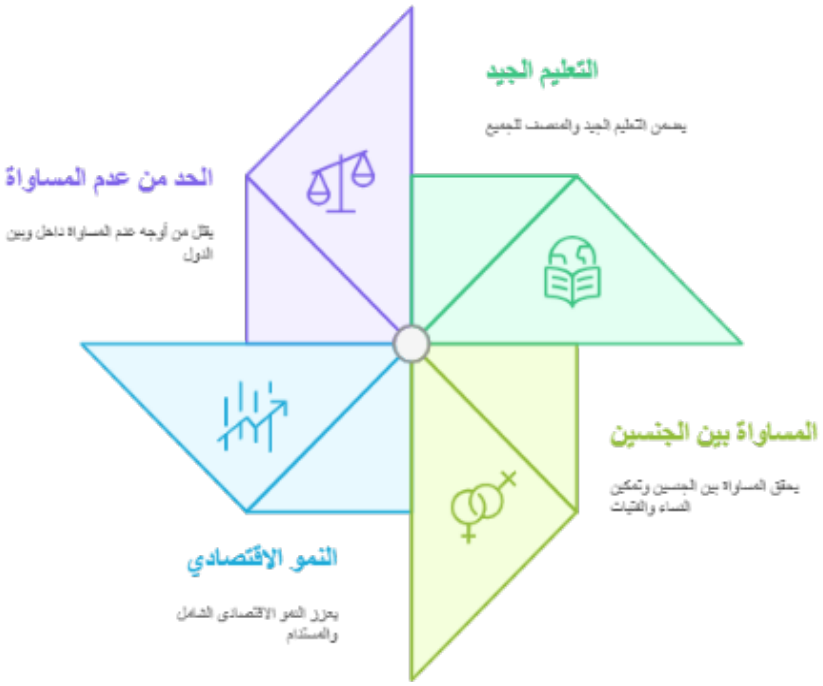

الهدف الرابع: التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛ وتشير المقابلات الجماعية إلى مشكلة "تكدس الطلبة في المدارس"، والتي تؤثر سلبًا على جودة التعليم، وتُعيق تفاعل الطلاب مع المُدرّسين، وتحدّ من فرصهم في المشاركة الفعّالة. و"عدم الرغبة في التعليم" بسبب" الظروف مادية (الفقر)" كأسباب رئيسية للتسرب من التعليم. يُعدّ هذا التحدي خطيرًا، إذ يُؤثّر على مستقبل الأطفال والشباب، ويُقلّل من فرصهم في الحصول على عمل لائق وتحسين مستوى معيشتهم، كما ان هناك حاجة مُلحّة لبناء مدارس جديدة لاستيعاب الأعداد المُتزايدة من الطلاب، وتوفير بيئة تعليمية مُناسبة.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ تشير الحلقات النقاشية الي "عند عدم رغبة الأسرة في استكمال أحد التعليم، تكون الفتاة بداخل الاسرة" وهذا يعد تمييزًا ضد الفتيات، ويُعيق تمكينهن.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، فالتعليم الجيد يُساهم في تكوين قوى عاملة مؤهلة قادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتسرب من التعليم يُؤدي إلى تقليل فرص الشباب في الحصول على عمل لائق، مما يُؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ فكثافة الفصول والتسرب من التعليم يُساهمان في تفاقم أوجه عدم المساواة داخل محافظة الفيوم، حيث يتأثر الأطفال من الأسر الفقيرة والمهمّشة بشكلٍ أكبر، ومن المهم زيادة الاستثمار في بناء مدارس جديدة وتوفير الموارد اللازمة لتطوير قطاع التعليم، وتطوير برامج دعم موجهة للأسر الفقيرة لتشجيعها على إبقاء أطفالها في التعليم، ومكافحة التمييز ضد الفتيات في الحصول على التعليم، وتدريب المُدرّسين على إدارة الفصول ذات الكثافة العالية، وتوفير فرص التعلّم مدى الحياة للشباب الذين تسربوا من التعليم.

وختامًا؛ تُعدّ التحديات التي تواجه قطاع التعليم في محافظة الفيوم عوائق كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب الأمر بذل جهود جماعية لتحسين جودة التعليم، تعزيز المساواة، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا لتحقيق أهداف التنمية

القمامة وإعادة تدويرها وعلاقتها بالأهداف الإنمائية

تكررت مشكلة القمامة في العديد من الأماكن بداخل المحافظة، وتنعكس اثارها بشكل مباشر على الصحة وهي ترتبط بالعديد من الأهداف الإنمائية، وتحديدًا

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه: وتأثيراتها السلبية على الصحة العامة، وضرورة التخلص من القمامة بشكلٍ صحيح للحد من انتشار الأمراض

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية للجميع: والقمامة مرتبطة بتحسين خدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات لتحسين الصحة العامة.

الهدف التاسع: بناء البنية التحتية القوية، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار: تعتبر أهمية تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات، بما في ذلك إعادة التدوير، يدعم النمو الاقتصادي

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمجتمعات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة: تعتبر أهمية تحسين إدارة النفايات في المدن للحد من التلوث وتحسين جودة الحياة

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استـ consumption وإنتاج مستدامة: يعتبر أهمية إعادة التدوير كوسيلة للحد من النفايات واستخدام الموارد بكفاءة

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي: تُشير المصادر إلى إمكانية الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال إعادة تدوير النفايات

وتم الخروج بالعديد من التوصيات لتحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير في محافظة الفيوم، منها زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات، وتشجيع إعادة تدوير النفايات من خلال توفير حوافز وتوعية المجتمع، وفصل النفايات من المنبع (المنازل والمؤسسات)، وتطبيق قوانين صارمة لمعاقبة من يقوم بإلقاء النفايات بشكلٍ عشوائي، وتطوير برامج تعليمية وتوعوية حول أهمية إعادة تدوير النفايات، ودعم المبادرات المجتمعية التي تُعنى بإدارة النفايات وإعادة التدوير، وتُعدّ إدارة النفايات وإعادة تدويرها قضيةً مُهمّةً لتحقيق التنمية المُستدامة في محافظة الفيوم. وتتطلّب هذه القضية تضافر جهود جميع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص

٦- زواج الفتيات القاصرات وعلاقته بالأهداف الإنمائية

يُشكّل زواج القاصرات انتهاكًا لحقوق الطفل، ويُؤثّر سلبًا على الصحة والتعليم والمستقبل وتأثير زواج القاصرات على الأهداف الإنمائية :

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه:

يُعرّض زواج القاصرات الفتيات لمخاطر صحية كبيرة، بما في ذلك الحمل المبكر والأمراض المنقولة جنسيًا، ويُؤثّر سلبًا على الصحة النفسية للفتيات، ويُعرّضهن للعنف والاستغلال.

الهدف الرابع: التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع،

يُؤدّي زواج القاصرات في كثير من الأحيان إلى انقطاع الفتيات عن التعليم، ويُحرم الفتيات من فرصة التطور وتحقيق إمكاناتهن.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين

وتمكين جميع النساء والفتيات، ويُعزّز زواج القاصرات عدم المساواة بين الجنسين ويُكرّس دائرة الفقر والتهميش للفتيات،

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ،

والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، يُؤثّر زواج القاصرات سلبًا على الإنتاجية الاقتصادية، حيث يُقلّل من فرص عمل الفتيات ومساهمتهن في التنمية .

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية :

يُعدّ زواج القاصرات انتهاكًا لحقوق الإنسان ويُقوّض جهود بناء مجتمعات سلمية وعادلة. وتعد مكافحة زواج القاصرات تتطلّب تغيرات ثقافية واجتماعية إلى جانب التدخلات التشريعية والتنفيذية ،

زواج الفتيات يقلل من فرصهن في التعليم والمشاركة في المجتمع، مما يؤدي إلى ضعف استجابات المجتمعات لتغير المناخ. تمكين النساء والفتيات يساهم في تحسين التخطيط العائلي وزيادة الوعي بالقضايا البيئية، وبالتالي يدعم الاستدامة .

المنهجية

المنهجية

يهدف مشروع «تعزيز أدوار المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي - تمكين مستدام» الى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة في الحوكمة والتنمية في مصر من خلال إقامة حوار مجتمعي بين منظمات المجتمع المدني والأطراف المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة والعمل المناخي والمساهمة بفعالية في عمليات الحكم المحلي، كما يهدف الي إشراك المواطنين والجماعات غير الرسمية في المجتمعات المستهدفة في صنع القرار من خلال إشراكهم في تقييم احتياجات التنمية المستدامة لمجتمعاتهم؛ ويسعى المشروع لتحقيق:

- تطوير قدرات الجمعيات الشريكة في نواحي الحكومة والإدارة الفعالة
- تمكين الجمعيات الشريكة من حيازة رؤية تنموية معرفة بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي
- زيادة مشاركة المواطن في مبادرات تطبيق اهداف التنمية المستدامة
- إيجاد الية فعالة للتنسيق بين الجمعيات الشريكة وكيانات الحكم المحلي بخصوص انفاذ اهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي
- إيجاد الية واضحة وفعالة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع القرارات والسياسات الخاصة بالجوانب المختلفة للتنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى القومي

النطاق الجغرافي:

تم تنفيذ الدراسة في محافظة الفيوم، من خلال (٤) جمعيات قاعدية كل منها تمثل مركز من مراكز المحافظة. (طامية، سنورس، أطسا، ابشواي، الفيوم)

المنهجية المستخدمة:

تم استخدام البحث السريع بالمشاركة (PRA) كأحد الأدوات الفعّالة لجمع البيانات في المجتمعات المحلية، حيث يُركز على إشراك المجتمع المحلي في جمع وتحليل البيانات لفهم احتياجاتهم وتحديد الأولويات.

الاساليب المستخدمة:

تم استخدام أساليب متعددة منها الحلقات النقاشية الجماعية (Focus Group Discussions):

لمناقشة قضايا رئيسية مع ممثلين من المجتمع، والمقابلات الفردية (Individual Interviews): لجمع رؤى أعمق حول القضايا المحددة، وتحليل الفئات الاجتماعية (Social Mapping): لتحديد الفئات المستهدفة، باستخدام عينة للدراسة، من القرى والمراكز المختلفة داخل محافظة الفيوم بشكل يضمن تمثيلًا شاملًا للتنوع في السكان والأنشطة الاقتصادية، وشملت العينة المزارعين، النساء، الشباب، كبار السن، وأصحاب الأعمال الصغيرة تم استخدام اكثر من (١٠) أدوات لجمع البيانات منها الخرائط التشاركية (Participatory Mapping): لتحديد الموارد والمشكلات الرئيسية، وتحليل الأنشطة اليومية (Daily Activity Analysis): لفهم توزيع الوقت والأنشطة في المجتمع، وأدوات التعرف على المراكز وأدوات المقابلات الفردية لكل من الطبيب والممرضة والرائدة الريفية وموظفين الوحدة المحلية ومديرية الزراعة ومركز الشباب وأدوات المقابلات الجماعية للمزارعين والمعلمين والقادة الطبيعيين وللذكور والاناث. وتم تنفيذ المهمة من خلال الخطوات التالية

- الاتفاق على الأدوات وخطوات العمل الميداني مع فريق جمعية بادر بالفيوم وفريق مؤسسة مصر الخير
- تم تدريب المشاركين في الفترة من ٢ إلى ٥ ديسمبر ٢٠٢٤ عن منهجية البحث السريع بالمشاركة من الجمعيات والمتطوعين وتمكينهم من أدوات البحث الميداني بمشاركة ٢٥ مشارك يمثلون ٥ جمعيات، (وتم تقديم تقرير عن ورشة العمل؛ تقرير المرحلة الأولى)

- بعد التدريب مباشرة، تمت عملية جمع البيانات الميدانية خلال الفترة من ٨ إلى ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، بمشاركة فاعلة من جميع الأطراف المعنية.

- عملية تفريغ وتحليل البيانات في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، واكتملت في ٢ يناير ٢٠٢٥، وشارك في الدراسة ٥ جمعيات شريكة، و٢٤ متطوعًا، و٦ باحثين، وتم إجراء مقابلات مع ما يقرب من ١٥ جهة حكومية في ٥ مراكز طامية، سنورس، ابشواي، اطسا والمحافظة، وشملت الدراسة ٨٢ مقابلة فردية و٢٩ مقابلة جماعية، بما يزيد عن ٢٥٠ مشاركًا/مبحوثاً من الفئات المستهدفة، وتم رصد وتحليل ٥٦ تقريرًا ودراسة واستراتيجية ذات صلة.

كتابة التقرير النهائي وتسليمه الي جمعية بادر والشركاء في ١٠ يناير ٢٠٢٥

وجدير بالذكر، ما تم رصده من حماس للمتطوعين وفرق جمع البيانات خلال فترة جمع البيانات مما دفعهم بتوسيع دائرة المستهدفين واختيار مرافق ومصادر اخرى وزيادة مساحة مشاركة المتطوعين وفرق جمع البيانات في تصميم ادوات البحث عن طريق العصف الذهني وتداعي الافكار والمشاركة الفعالة من جانب كل اعضاء فرق جمع البيانات والمؤسسة الشريكة بالصور والتفاصيل والمعلومات عبر مجموعة الواتساب المشتركة والتجانس الكبير والسريع بين الفريق الاستشاري المساعد وفرق جمع البيانات والتعاون الدائم على مدار اليوم حتى ساعات الليل

وتمثلت التحديات في رفض بعض من العاملين والقيادات بالجهات الحكومية المشاركة في عملية جمع البيانات والادلاء بالمعلومات مثل التربية والتعليم ومرافق المياه والصرف الصحي بحجة التعليمات الأمنية، وضعف حركة المواصلات في المناطق الريفية في المساء والتي كانت تحد من حركة جامعي البيانات وترفع تكلفة الانتقال، وتأجيل إلغاء عدد من مواعيد المقابلات مع الحكوميين او الاهالي في الوقت الحرج بعد حضور الفريق لمكان المقابلة بسبب مهام او ظروف طارئة او عدم اكتمال عدد المشاركين، وظروف الطقس البارد المفاجئ كانت تحد من حركة جامعي البيانات والمشاركين وتتسبب في تأجيل بعض اللقاءات، وتزامن مواعيد امتحانات الجامعات مع فترة جمع البيانات مما يصعب الامور على العديد من المتطوعين ويثقل كاهلهم، وتزامن الأحداث السياسية الاخيرة مع فترة جمع البيانات وصدور التعليمات الامنية بالتقليل والحد من التجمعات وخاصة بالأماكن العامة.(مرفق فريق العمل، والجمعيات الشريكة، وأدوات العمل)

الحوار المجتمعي: ضمن متطلبات إنجاز الدراسة، هي إقامة حوار مجتمعي مع المتخصصين والمعنيين، ومن تم مقابلتهم اثناء الدراسة، وتم الحوار المجتمعي في٢٦ فبراير بمشاركة كافة المعنين، وتم إعلان واعلامهم بالدراسة، وتم رصد ملاحظاتهم وراؤهم

- **(مرفق أسماء المشاركين في الحوار المجتمعي)**

بيانات رئيسية عن محافظة الفيوم ومراكزها

بيانات رئيسية عن المحافظة ومراكزها

تُعد محافظة الفيوم واحدة من المحافظات التي تمتاز بتنوعها البيئي والاجتماعي، مما يجعلها نموذجًا ملهمًا لدراسة التحديات التنموية والفرص المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

تحتوي محافظة الفيوم على :

٧ مدن، و٦ مراكز، ومجتمع عمراني جديد «مدينة الفيوم الجديدة» ٦٣ وحدة محلية قروية، ١٦٣ قرية تابعة، ١٨٠٢ وحدات تابعة كفر وعزبة ونجع، كما هو موضح بالتقسيم الإداري لمحافظة الفيوم في الصورة رقم (١)، ويبلغ عدد سكان محافظة الفيوم ٤١٩١٢٥٨ نسمة، طبقاً للإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (الساعة السكانية)، في ٩ يناير ٢٠٢٥

العيد القومي:

تحتفل محافظة الفيوم بعيدها القومي يوم ١٥ مارس من كل عام، تخليداً لوقفة أبناء محافظة الفيوم ضد الاحتلال الإنجليزي إبان ثورة ١٩١٩ بقيادة حمد باشا الباسل، كما تحتفل المحافظة في نفس اليوم، بذكرى إتمام مشروع وادي الريان لحل مشكلة الصرف في بحيرة قارون، وربط بحيرتي وادي الريان

الجغرافيات والسكان:

تعد المحافظة أكبر واحة طبيعية في مصر، حيث تمثل منخفض عميق في الهضبة الجيرية للصحراء الغربية، وهي محاطة بالصحراء من كل جانب عدا الجنوب الشرقي حيث تتصل بمحافظة بني سويف، وتتبع إقليم شمال الصعيد على مسافة ٩٢ كم جنوب غرب محافظة القاهرة. تبلغ المساحة الكلية للمحافظة ٦٦٨٫٧٠ كم²، وتلتقي على أرضها البحيرات والعيون والخضرة والصحراء لتمثل صورة طبيعية متنوعة بجانب بمناخها المعتدل طوال العام. وأراضي الفيوم ليست مستوية ولكن تأخذ في الانحدار التدريجي من الجنوب إلى الشمال على هيئة مدرجات متتابعة، فالأرض مسطحة بشكل أكبر ناحية الشرق آخذة في الانحدار نحو الشمال الغربي في مستويات ثلاثة رئيسية هي:

- المدرج الأول: من قناطر اللاهون حتى مدينة الفيوم (+٢٢٫٥م)
- المدرج الثاني: من مدينة الفيوم حتى قرية سنهور (–١٠م)
- المدرج الثالث: من سنهور حتى شكشوك إلى ساحل بحيرة قارون (–٤٣م).

ويشبه هذا المنخفض منخفضات الصحراء الغربية حيث تقع أغلب أجزائه تحت مستوى سطح البحر، ويعتبر منطقة ذات تصريف داخلي إلا أنه يختلف عنها في اتصاله بنهر النيل عن طريق ترعة بحر يوسف التي غطت أراضيه بطمي الحبشة ولذلك يعتبر جزء من وادي النيل. ونشأ هذا المنخفض نتيجة تطور جيولوجي على مدار الزمن تكون بفعل التعرية الهوائية وعوامل أخرى طبيعية باطنية وسطحية. والفيوم أساساً تجويف محفور في نطاق الإيوسين، غير أن طبقات الإيوسين تختفي معظمها تحت التكوينات التالية الأحدث التي تشمل (الأوليغوسين، الميوسين، البليوسين، البليستوسين) وتقع إما خارج المنخفض أو على جوانبه أو داخله فيما تظهر طبقات الإيوسين على حواف المنخفض في توزيع حلقي يلفت النظر فيه طبقات طفلة لبقايا حيوانية فقارية أرضية ضخمة وشاطئية أضخم كالحيتان والتماسيح والسلاحف والقواقع البحرية، مما يدل على نهر قديم كانت تمثله الفيوم منذ آلاف السنين، كذلك تكثر بنفس الطبقات آثار لبعض النباتات القديمة. وفي طبقات الأوليغوسين الرسوبية بقايا أشجار مترملة وحيوانات برية ضخمة كالأرسينويثيريم والتماسيح والسلاحف، وهذا كله يشير إلى بيئة بحرية كانت قائمة في موقع الفيوم

السكان :

يتميز المجتمع الفيومي بتعدد الملامح الثقافية، وينقسم إلى مجتمع بدوي وريفي لكل منهما تقاليده وعاداته وثقافته.

السياحة :

تعد سياحة اليوم الواحد أحد الأنشطة الرئيسية للمحافظة حيث تمثل المقومات السياحية والبيئية والأثرية والمناخية للمنطقة عامل جذب فعال لأماكن مثل محمية وادي الريان وبحيرة قارون، والتي يمارس بها الوافدون رياضات التزحلق على الرمال والمظلات «البراشوت» الأرضية ورحلات المراكب في بحيرة قارون، ويقوم على رعاية تلك الأنشطة هيئة تنشيط السياحة بالمحافظة. كما تعد المنطقة قبلة لهواة صيد الطيور المهاجرة. ويوجد بمدينة الفيوم أثار من مختلف العصور من عصر ما قبل الأسرات حتى العصر الحديث

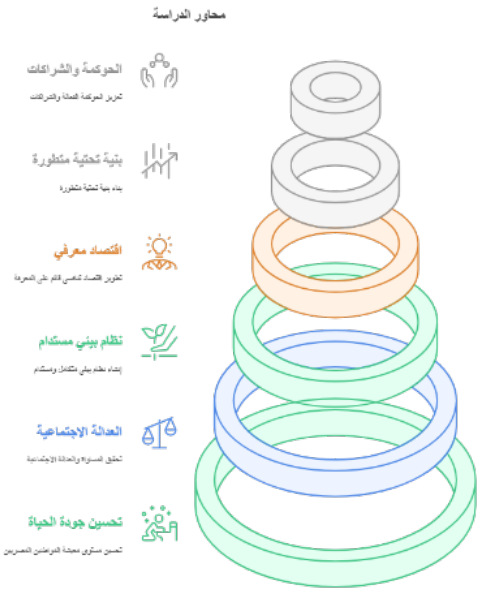

استعراض النتائج (وفق محاور رؤية مصر ٢٠٣٠)

يتناول الجزء التالي من الدراسة النتائج؛ وهي مقسمة وفقًا لمحاور رؤية مصر ٢٠٣٠ ومستهدفاتها من اهداف التنمية المستدامة؛ ويحتوي كل محور على مجموعة من الأهداف كالتالي:

المحور الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

هذا المحور يعالج الجوانب الأساسية التي تسهم في تحسين جودة الحياة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر، الغذاء، الصحة، التعليم، الإسكان، والثقافة والرياضة

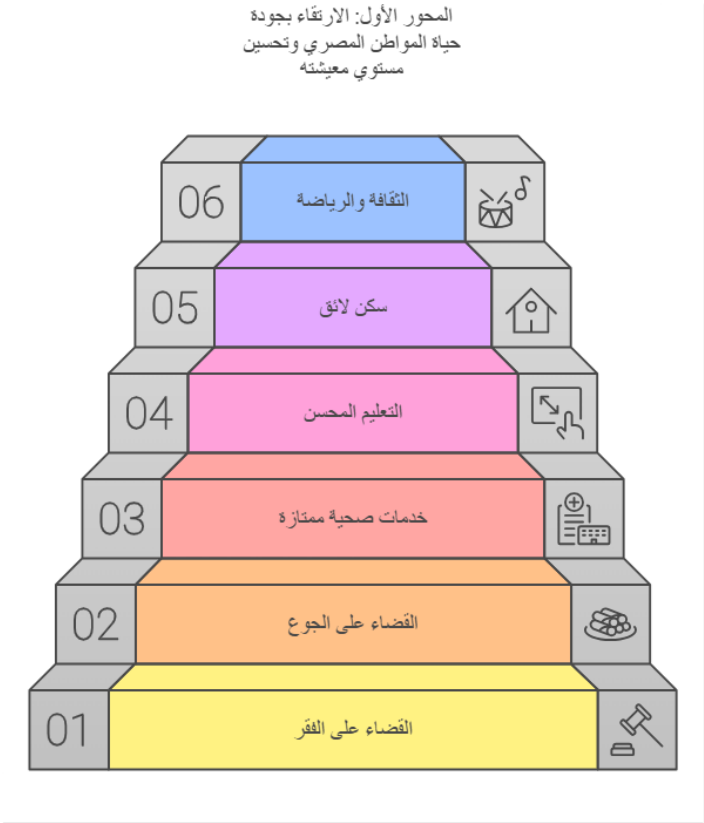

القضاء على الفقر

١. القضاء على الفقر (الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة):

أ. الوضع الحالي في الفيوم:

يبلغ عدد سكان محافظة الفيوم ٤١٩١٢٥٨ نسمة، طبقاً للإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (الساعة السكانية)، في ٩ يناير ٢٠٢٥، بما يمثل نحو ٣,٥٪ من إجمالي سكان الجمهورية. ويقطن ٢٢,٥٪ من السكان في المناطق الحضرية، مقابل ٧٧,٥٪ في المناطق الريفية من المحافظة. صورة رقم (٣)

بلغ إجمالي معدل الإعالة الديموغرافي ٦٦,٨ سنة ٢٠١١، حيث بلغت نسبته في الريف ٦٨,٥، مقابل ٦٠,٨ في المناطق الحضرية

نسبة البطالة ٦,٤٪للذكور، وتصل الي ١٩,١٪ للاناث العديد من المقابلات الى أن قلة فرص العمل تُعد مشكلة رئيسية في الفيوم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب

قوة العمل في المراكز بلغ إجمالي معدل قوة العمل ٣١,٢ سنة ٢٠١١، حيث بلغت نسبته في الريف ٣١,٧، مقابل ٣٣,٤ في المناطق الحضرية

يشير جدول رقم (٢) الي قوة العمل في المراكز في محافظة الفيوم

الاجمالي	يوسف الصديق	ابشواي	طامية	سنورس	اطسا	الفيوم	المركز
٣٣,٤	٢٩,٥	٣١,٧	٣٣,٢	٣٠,٨	٢٨,٨	٣١,٤	الحضر
٣١,٧	٣١,٨	٣١,٧	٣٩,٤	٣١,١	٣٢,٢	٣١,٦	الريف

المصدر: مشروع التنمية البشرية في محافظة الفيوم

يشير الجدول رقم (٣) الى قوة العمل حسب المهن

الحكومة والقطاع العام	المهن العلمية والفنية	الخدمات	الصناعة	الزراعة	المهن
٣٨,٥	٢٩,٥	٨٢,٠	١٠,٦	٧,٤	الحضر
١٢,٩	٩,٥	٦,٧	٩,٣	٢٣,٢	الريف

المصدر: مشروع التنمية البشرية في محافظة الفيوم

الصناعة: في الفيوم منطقتين صناعيتين هما مدينة الفتح الصناعية بكوم أوشيم وتقع على مساحة ١١٠٢ فدان، والثانية بنقطة قوتة وتقع على مساحة ٢٠٠٠ فدان، وتضم المنطقتين عدة مشروعات تعمل في إنتاج زيت عباد الشمس والسيراميك والثلاجات وصناعة المسامير والبويات. وذلك بالإضافة إلى وجود صناعات تعمل خارج المناطق الصناعية في مجالات غزل القطن وتصنيع الأعلاف والخزف والفخار وسكر البنجر وصناعات الكليم والسجاد. ويصل عدد المنشآت الصناعية ١٠٩٠منشاة صناعية باجمالي عاملين ٤٧٦٧ عامل

الحرف اليدوية: وصل عدد المنشات الحرفية ٢١٩٧ منشاة حرفية وبها عدد عمال بلغ ٤٥٤١ عامل ؛ تعد الحرف اليدوية بالمحافظة أحد مصادر الدخل الهامة لمواطنيها وعلى رأسها (صناعة السجاد اليدوي، صناعة السلال والدوار، صناعة تجفيف المواد الغذائية)

وشجعت الدولة تلك الصناعة بإنشاء المركز الحرفي أو مركز الحرف اليدوية بعين السيليين بتكلفة إجمالية بلغت ٣٣٦٠٠٠ جنيه. يهدف المركز إلى عرض وإحياء المنتجات اليدوية المحلية وإحياء الحرف التقليدية وإتاحة الفرصة للحرفيين لتطوير ورشهم وزيادة دخل الأسر العاملة بتلك الحرف

وتُسلط وثيقة خطة مصر المستجيبة للنوع الاجتماعي الضوء على دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في تخصيص أراضٍ زراعية للمرأة، خاصةً المرأة المعيلة، للعمل في مجال الزراعة وتوفير دخل ثابت لأسرهم. وتُشير وثيقة «التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٤» إلى أهمية دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، وتوفير فرص العمل اللائق

وتؤكد وثيقة «التقرير الطوعي المحلي لمحافظة الفيوم ٢٠٢٤» على أن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب تضافر الجهود وتعظيم الموارد المتاحة، وتكثيف المشروعات التنموية، خاصةً في المناطق الريفية التي عانت من تدني مستوى الخدمات. وتُشير إلى أهمية البرامج والسياسات الحكومية في مكافحة الفقر على المستوى الوطني، ورفع معدلات الفقر: في المحافظة ومناطق التركز، وخاصة مع الفئات الأكثر احتياجًا: مثل النساء المعيلات، الأسر الكبيرة، والمجتمعات الريفية، مع الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية: تحليل فاعلية برامج الدعم (مثل تكافل وكرامة).

«اصحاب الحرف يتعبوا عشان مش بيشتغلوا في القريه وبنشتغل في الخارج»

» **أحد المستفيدين من مركز طامية، الفيوم**

ب. المشكلات:

أشار المشاركين الى عدد من المشكلات التي تواجه المجتمع كالتالي:

البطالة وضعف الدخل:

» وقلة فرص العمل: ذكرت العديد من المقابلات الى أن قلة فرص العمل تُعد مشكلة رئيسية في الفيوم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.

ضعف التمويل للمشاريع الصغيرة:

» أشارت بعض المقابلات إلى أن ضعف التمويل للمشاريع الصغيرة يُعيق قدرة الشباب على بدء أعمالهم الخاصة، مما يُساهم في تفاقم مشكلة البطالة.

عدم كفاية التدريب المهني:

» أشاروا إلى أن ضعف التدريب المهني يُؤثر سلبًا على قدرة الشباب على الحصول على فرص العمل المتاحة.

التمييز بين الجنسين في فرص العمل:

» يوجد تمييز ضد الإناث في الحصول على فرص العمل، مما يُزيد من صعوبة حصولهن على عمل

اعتماد المشاريع على التمويل الذاتي:

» العديد من المشاريع تعتمد على التمويل الذاتي بسبب صعوبة الحصول على تمويل خارجي.

قلة ميزانيات بعض القطاعات:

» بعض القطاعات، مثل الشباب والرياضة، تعاني من قلة الميزانيات، مما يُعيق تنفيذ الأنشطة والبرامج.

صعوبة الحصول على منح:

- لدعم المشاريع أو الأنشطة. ومحدودية الموارد المائية: محدودية الموارد المائية، مما يُؤثر على الزراعة ويُمثل تحديًا للتنمية.

ضعف البنية التحتية:

- أشارت العديد من المصادر إلى أن ضعف البنية التحتية، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والصرف الصحي، يُؤثر سلبًا على جودة الحياة ويُعيق التنمية.

قلة الكوادر البشرية المؤهلة:

- أشارت بعض المصادر إلى وجود نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في بعض القطاعات، مما يُؤثر على كفاءة العمل.

نقص الوصول إلى التمويل الصغير والمشروعات الاقتصادية.

ج. الموارد والفرص :

- الزراعة العضوية:

محافظة الفيوم تُعد من أكبر المحافظات في زراعة النباتات الطبية والعطرية، مما يُتيح فرصًا للتصدير وتوفير فرص عمل.

- الطاقة النظيفة:

محافظة الفيوم تتمتع بموارد طاقة نظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يُتيح فرصًا للاستثمار وتوفير الطاقة

- السياحة:

تتمتع محافظة الفيوم بمواقع سياحية جذابة، مثل بحيرة قارون ووادي الريان، مما يُتيح فرصًا لتنمية السياحة وتوفير فرص عمل

- دعم المشروعات الصغيرة في القطاعات الزراعية والصناعية.
- تفعيل المبادرات الوطنية (مثل مبادرة حياة كريمة).

د. التوصيات:

وتتلخص التوصيات للقضاء على الفقر في خمس نقاط أساسية في محافظة الفيوم:

أولًا: معالجة مشكلة البطالة:

- زيادة الاستثمار في القطاعات الواعدة: والتركيز على الاستثمار في القطاعات التي تُتيح فرص عمل جديدة، مثل الطاقة النظيفة، والسياحة، والصناعات الزراعية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: توفير برامج تمويل مُيسّرة وبرامج تدريب وتأهيل لدعم رواد الأعمال الشباب.
- تحسين جودة التعليم والتدريب المهني: تطوير المناهج الدراسية والتدريبية لتتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- القضاء على التمييز بين الجنسين في فرص العمل: سن قوانين وسياسات تضمن المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص العمل.

ثانيًا: تحسين إدارة التمويلات:

- جذب الاستثمارات الخارجية: العمل على جذب الاستثمارات الخارجية للمشاريع التنموية في المحافظة.
- زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي: تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو المشاريع ذات الأولوية.
- تسهيل الحصول على التمويل: تسهيل إجراءات الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا: الاستخدام الأمثل للموارد:

- ترشيد استهلاك الموارد المائية: تشجيع استخدام أساليب الري الحديثة، كالري بالتنقيط، للحد من هدر المياه.
- تطوير البنية التحتية: والعمل على تطوير البنية التحتية في قطاعات الصحة والتعليم والصرف الصحي.
- الاستثمار في رأس المال البشري: وتوفير برامج تدريب وتأهيل لرفع كفاءة الكوادر البشرية.

رابعًا: الاستفادة من الفرص المتاحة:

- تنمية قطاع الزراعة العضوية: تشجيع زراعة المنتجات العضوية وتوفير الدعم اللازم للمزارعين.
- الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة: إنشاء محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوفير الطاقة النظيفة.
- تطوير قطاع السياحة: تحسين البنية التحتية السياحية والترويج للمواقع السياحية الجذابة في المحافظة.
- خامسًا: تعزيز دور المجتمع المدني: تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في التنمية: دعم الجمعيات الأهلية وتشجيعها على المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية، وتفعيل دور الإعلام في التوعية: واستخدام وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بقضايا التنمية. وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة.

من المهم معالجة ارتفاع معدلات الفقر بالمحافظة من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم التمويل اللازم والتسهيلات المناسبة، بالإضافة إلى التوسع في عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة مع الدعم المشروط بالالتحاق بالتعليم لضمان خفض معدلات التسرب من التعليم.

وتنفيذ هذه التوصيات يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني

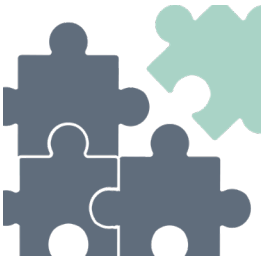

٢ القضاء التام على الجوع

٢. القضاء التام على الجوع وتوفير الغذاء (الهدف الثاني):

أ. الوضع الحالي:

الزراعة:

تبلغ المساحة الزراعية بالمحافظة ٣٩٣ ألف فدان وتشتهر بزراعة الفاكهة وعلى رأسها العنب والتين. كما يزرع بها جميع المحاصيل التقليدية وأشهرها القمح والقطن والأرز والذرة الشامية وبنجر السكر وعباد الشمس.

المزارع السمكية:

- تمتلك محافظة الفيوم مساحة شاسعة من المسطحات المائية ممثلة في كل من بحيرة قارون ومسطحات الريان والتي تبلغ مساحتهما معاً حوالي ٩٠ ألف فدان وتمثلان مصدراً هاماً من المصادر الرئيسية للثروة السمكية في مصر. بالإضافة إلى المزارع السمكية الأهلية التي تستغل الأراضي البور الغير صالحة للزراعة، وبدأت تلك المشاريع بعدد ٢ مزرعة مساحتهما ١٩ فدان عام ١٩٨٤ إلى أن بلغ عددها ٢٠٩ بمساحة تقديرية ٢٤٩٦,١٥ فدان حتى نهاية عام ٢٠١٠ موزعة ما بين مزارع سمكية وأقفاص سمكية ومرابي طبيعية. وذلك تحت إشراف الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.
- الاعتماد الكبير على الزراعة كمصدر للغذاء والدخل. ومحافظة الفيوم محافظة زراعية، وتُزرع فيها العديد من المحاصيل، بما في ذلك القمح، الذرة، البرسيم، القصب، النباتات الطبية والعطرية. وأشار المشاركين الى ان الفيوم تعد من أكبر المُحافظات في زراعة النباتات الطبية والعطرية على مستوى الجمهورية مثل الشمر والينسون والكمون والبردقوش والنعناع والشيح.

وأشار المزارعون الي ان أكثر محصول احنا متميزين فيه القمح - ذرة شامي والفدان بينتج أكثر من١٥ اردب من القمح و١٢ حمل من التبن

- الفيوم متوسعين جدا بزرع النباتات العطرية لان العائد منها كويس في أبشواي كل ذلك يزرع بكميات كبيرة ويصدر منه فالفيوم مصنفة في تصدير النباتات العطرية.

أنواع الزراعات:

- تُزرع في الفيوم محاصيل شتوية مثل البرسيم والبنجر والقمح. كما تُزرع محاصيل صيفية مثل الذرة الشامية والذرة والقطن والسمسم بالإضافة إلى الخضار مثل الطماطم والخيار والكرنب وتُزرع أيضاً محاصيل أخرى مثل الملوخية.
- وبالرغم من ان محافظة الفيوم تعمل على توعية المزارعين بمنع زراعة الأرز، تنفيذاً لخطة الدولة، وقرار وزير الموارد المائية والري بهذا الشأن، بسبب تأثيرها السلبي الشديد على عملية إدارة وتوزيع المياه
- لكن أشار العديد من المزارعين إلى انهم يقومون بزراعة الأرز وخاصة القريبين من المياه،
- روابط مستخدمي المياه: طبقاً لقانون الموارد المائية والرى رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١ والقرار الوزارى رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٦ ابريل ٢٠٢٣ .

روابط مستخدمي المياه

والدافع لإنشائها وجود شبكة ضخمة من الترع وتفتت الملكية الزراعية وهي تُسهم في توحيد المزارعين والتنسيق بينهم في توزيع المياه وتحديد المحاصيل المنزرعة وتسهيل استلام البذور والتقاوي والوصول للأسواق الكبرى

دور الروابط بالمشاركة فى إدارة وتشغيل شبكات الري والصرف والآبار الجوفية وإعداد جداول الري والمناوبات والتحول للري الحديث وتطهير المساقي

لروابط مستخدمي المياه مجلس إدارة، وهيكل تنظيمي، مكون من أمناء وأمناء عموم روابط مستخدمي المياه على مستوى المراكز والمحافظات وذلك تحت إشراف الإدارة المركزية للتوجيه المائي بقطاع تطوير الرى وبالتنسيق مع السادة رؤساء الإدارات المركزية للموارد المائية والري بالمحافظات

أهمية دور الروابط

يرجع فى المشاركة في إدارة وتشغيل شبكات الري والصرف والآبار الجوفية وإعداد جداول الرى والمناوبات والتحول من الري بالغمر إلى الري الحديث فى زمامات محددة بما يعظم الإستفادة من كل نقطة مياه ، وتفعيل دور الروابط في تطهير المساقي لضمان وصول المياه التي تنقلها الترع الرئيسية والفرعية للأراضي الزراعية وذلك بما كفله القانون للروابط .

نسبة الفاقد في الإنتاج الزراعي.

هناك بعض العوامل التي تُساهم في فقدان جزء من الإنتاج الزراعي، منها

- سوء حالة الترع والمصارف: يُؤدي تراكم الحشائش وانسداد الترع إلى عدم وصول مياه الري إلى جميع الأراضي الزراعية بكفاءة، مما قد يُسبب تلف بعض المحاصيل.
- عدم انتظام توزيع مياه الري: يشتكي بعض المزارعين من عدم عدالة توزيع مياه الري، مما قد يُؤثر على إنتاجية بعض المناطق الزراعية.
- التغيرات المناخية: يُؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة تبخر المياه، مما يُقلل من كمية المياه المتاحة للري، ويُسبب تلف بعض المحاصيل.
- انتشار الآفات والأمراض: يُؤدي التغير المناخي إلى انتشار الآفات والأمراض التي تُصيب المحاصيل، مما يُقلل من إنتاجيتها.
- استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية بشكل غير صحيح: يؤدي سوء استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية إلى تلف المحاصيل وتلويث التربة والمياه.
- الري من خلال مياه الصرف الصحي المعالج، وزيادة نسبة الصرف الصحي عن المياه المعالجة
- هذه العوامل تساهم في فقدان جزء من الإنتاج الزراعي، ولكن لم يعثر الباحثين على معلومات كافية في المصادر لتحديد نسبة الفاقد بدقة.

«هو في ميه اصلا احنا بنزرع على مياه المجاري» مزارعين قرية ترسا

- **دور الجمعيات الزراعية:**

أشار بعض المزارعين الي ان الجمعية الزراعية تقوم بدعم بعض التقاوي والبعض الاخر يشتريه المزارع من التجار بأسعار مضاعفه، وباقي المزارعين الي ان الجمعية تقدم لينا دعم بالإرشاد ومعلومات أزاي نقاوم التغيرات درجات الحرارة ولكن أغلب المزارعين الي عدم وجود دور مُحدد للجمعيات الزراعية في مُواجهة هذه المشكلات

- **دور وزارة الري**

في توعية المزارعين حول أساليب الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط، ونشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه.

المشكلات التي تواجه المزارعين:

- محدودية مياه الري: تُعاني الفيوم من نقص مياه الري، خاصةً في فصل الصيف، مما يُجبر المزارعين على زراعة نصف أراضيهم فقط في فصل الشتاء مما يُؤثر على إنتاجية المحاصيل.. خاصة في مراكز سنورس وإطسا وابشواي
- سوء حالة الترع والمصارف: تُؤثر مشاكل مثل تراكم الحشائش وانسداد الترع على كفاءة الري وتوزيع المياه.
- عدم انتظام توزيع مياه الري: يشتكي بعض المزارعين من عدم عدالة توزيع مياه الري، حيث تحصل بعض القرى على كميات أكبر من المياه على حساب قرى أخرى.
- ارتفاع تكلفة تبطين الترع: يُعد تبطين الترع حلاً فعالاً لترشيد استهلاك المياه، لكنّ تكلفته عالية، ويُضطر المزارعون لتحمل هذه التكلفة في حالة الترع الخاصة، بينما تُغطي الحكومة تكلفة تبطين الترع العامة.
- ضعف البنية التحتية الزراعية، والاعتماد المحدود على التقنيات الحديثة في الزراعة.
- استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية: يُؤثر استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية على جودة المياه والتربة، مما يُمكن أن يُؤثر على سلامة الغذاء.
- التغيرات المناخية: تُؤثر التغيرات المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة، سلبًا على إنتاجية بعض المحاصيل.

تأثير التغير المناخي على الزراعة في الفيوم:

- أشار المزارعين والمسئولين على أثر التغير المناخية سلبًا على الزراعة في محافظة الفيوم، وذلك من خلال:
- ارتفاع درجات الحرارة: يُؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة تبخر المياه، مما يُزيد من صعوبة توفير المياه اللازمة للري. كما أن ارتفاع درجات الحرارة يُؤثر على مواعيد الزراعة ويُسبب تلفًا لبعض المحاصيل.
- الجفاف: أشار المشاركين إلى أن محافظة الفيوم معرضة للجفاف، خاصةً مع ارتفاع درجات الحرارة، مما يُؤثر على إنتاجية المحاصيل.
- انتشار الآفات والأمراض: يُؤدي التغير المناخي إلى انتشار الآفات والأمراض التي تُصيب المحاصيل، مما يُقلل من إنتاجيتها.
- أمثلة على تأثر التغير المناخي على المحاصيل في الفيوم: الزيتون، المانجو، القمح، البنجر: هذه المحاصيل قد تأثرت سلبًا بالتغيرات المناخية، وخاصةً ارتفاع درجات الحرارة. والقطن، الذرة الشامية: أشار المزارعون إلى أن هذين المحصولين قد تأثرا سلبًا بالتغيرات المناخية في السنوات الأخيرة

ومن الملاحظ الي أن المزارعون ركزوا على الآثار السلبية للتغير المناخي على الزراعة، ولم يقدموا معلومات كافية حول الحلول المُمكنة للتخفيف من هذه الآثار

ج. الموارد والفرص:

- تحسين إدارة الموارد المائية.
- إدخال المحاصيل المقاومة للجفاف وزيادة الإنتاجية.
- الأراضي الزراعية: تتمتع الفيوم بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية.
- الخبرة الزراعية: يوجد في الفيوم مزارعون ذوو خبرة في زراعة مختلف المحاصيل.

الفرص:

- الزراعة العضوية: يُمكن تعزيز الزراعة العضوية لتوفير غذاء صحي وآمن.
- استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة: يُمكن استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، مثل الري بالتنقيط، لتحسين إنتاجية المحاصيل وترشيد استهلاك المياه.
- تطوير صناعة تخزين وتوزيع الأغذية: يُمكن تطوير صناعة تخزين وتوزيع الأغذية للحد من الفاقد والهدر.

المشروعات الحكومية في الزراعة تم تنفيذها:

يشير هذا الجزء دوماً في الدراسة الي ما تقوم فيه وبه الدولة، من خطط وتنفيذ في ذلك المحور الذي يتم دراسته، او ما سيتم استهدافه،

- المزرعة البحثية بالفيوم: على مساحة ١٥ فدان لإجراء الأبحاث اللازمة على المحاصيل العلفية وتهدف إلى سد الفجوة الغذائية وتقليل استيرادها من الخارج، تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٩
- مزرعة اللاهون للزراعات المحمية بالفيوم: تم تجهيز أرض بمساحة ١٣ ألف فدان، بمنطقة اللاهون بالفيوم، وتحتوي على ٢٠٠٠ بيت زراعي متوسط التكنولوجيا ايضا تبلغ مساحة البيت الواحد ٢.٥ في أغسطس ٢٠١٩
- تطوير التنمية الريفية بمحافظتي المنيا والفيوم: إنشاء محطة لتعبئة وتصدير الخضر والفاكهة لصغار المزارعين. – إنشاء أكبر صوبة على مستوى الصعيد لإنتاج الشتلات المطعومة. – إنشاء وحدة ميكنة زراعية...والتكلفة: ٢٠٠ مليون جنيه، وتاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠١٧

المشروعات الحكومية في الزراعة جارى تنفيذه

- المجمع الزراعي بقرية الحامولى التابعة لمركز يوسف الصديق بالمنوفية المقام على مساحة ٣٣٠ مترا، بتكلفة ٤,٥ مليون جنيه، وبلغت نسبة تنفيذ الأعمال به ١٠٪. والمساحة: ٣٣٠م٢ مربع
- إنشاء المجمع الزراعي بقرية شدموه التابعة لمركز أطسا بالفيوم المقام على مساحة ١٩٨٠ مترا، ويضم جمعية زراعية، ووحدة بيطرية، ومركز إرشاد، والتكلفة: ٥ مليون و٤٠٠ ألف جنيه والمساحة: ١٩٨٠م٢ مربع
- إنشاء المجمع الزراعي بقرية تطون التابعة لمركز أطسا بالفيوم على مساحة ٧٦٠ مترا، ويضم جمعية زراعية، ووحدة بيطرية، ومركز إرشاد بتكلفة: ٥ مليون و٤٠٠ ألف جنيه والمساحة: ٧٦٠م٢ مربع
- إنشاء المجمع الزراعي بقرية الشواشنة التابعة لمركز يوسف الصديق بالفيوم المقام على مساحة ٣٣٠ متر مربع، ويضم دورين، أحدهما وحدة بيطرية وجمعية زراعية، المساحة: ٣٣٠م٢ مربع

د. التوصيات:

- التوسع في برامج الأمن الغذائي.
- تطوير سلاسل القيمة الزراعية.
- تحسين إدارة الموارد المائية: من خلال ترشيد استهلاك المياه وتطوير البنية التحتية للري.
- دعم الزراعة العضوية: تقديم الدعم الفني والمالي للمزارعين لتشجيعهم على التحول إلى الزراعة العضوية.
- نشر التوعية بأهمية سلامة الغذاء: توعية المزارعين والمستهلكين بأهمية سلامة الغذاء ومخاطر استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية.
- دعم البحث العلمي في مجال الزراعة: لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

٣
الصحة الجيدة والرفاه

٣. إتاحة خدمة صحية متميزة (الهدف الثالث) :

أ. الوضع الحالي:

يوجد بعض التحديات من خلال المعلومات المُتاحة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الفيوم ومصر عموماً:

- سوء توزيع القوى العاملة في القطاع الصحي: تُشير وثيقة «الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية» إلى سوء توزيع القوى العاملة في المنشآت الصحية في مصر، مع اختلافات بين الريف والحضر والمناطق النائية. يُمكن توقع أن تُعاني محافظة الفيوم، والتي تضم مناطق ريفية كبيرة، من نقص في الأطباء والمُخصصين الصحيين.
- اتساع الفجوة في الوصول إلى الرعاية الصحية: اتساع الفجوة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في مصر، لا سيما بين النساء. يُمكن أن يُؤثر ذلك على صحة المرأة وإنتاجيتها في محافظة الفيوم.
- يشير تقرير مشروع التنمية البشرية في محافظة الفيوم الي ارتفاع معدلات وفيات الرضع، وانخفاض قيمة مؤشر توقع الحياة عند الميلاد الى ٦٢٪
- أزمات اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية: تُشير وثيقة «التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٤» إلى تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية على الدول العربية، بما في ذلك مصر. قد تُؤثر هذه الأزمات على توفير الخدمات الرئيسية، بما في ذلك الخدمات الصحية، في مصر عموماً وفي الفيوم خصوصاً.
- قلة الإمكانيات الطبية: ونقص الكوادر الطبية تُشير المقابلات إلى نقص الأجهزة والمعدات الطبية في بعض الوحدات الصحية، خاصةً في المناطق الريفية.
- ارتفاع تكلفة العلاج. وقلة الأدوية: يُعاني بعض المرضى من صعوبة الحصول على الأدوية الأساسية، خاصةً في ظل نقص بعض الأنواع في السوق.

- قلة الكوادر الطبية: يُؤثر نقص الأطباء والممرضين على جودة الخدمات الصحية المقدمة، خاصةً في ظل زيادة عدد المرضى
- سوء حالة بعض المستشفيات: بعض المستشفيات تعاني من ضعف البنية التحتية، وتحتاج إلى صيانة وتجديد.
- انتشار بعض الأمراض: تنتشر بعض الأمراض في الفيوم، مثل السكر والضغط والفيروسات وأمراض الجهاز التنفسي
- ضعف الوعي الصحي: بعض السكان يُعانون من ضعف الوعي الصحي، وعدم الاهتمام بالفحوصات الدورية، وعدم الالتزام بتعليمات الوقاية من الأمراض.
- صعوبة الوصول للخدمات الصحية في المناطق النائية: يُعاني سكان بعض القرى من صعوبة الوصول للخدمات الصحية، لافتقارها لبعض الأجهزة وعدم وجود سيارات إسعاف.

وبسؤال الأطباء والفريق الطبي على الأمراض الشائعة في الفيوم وكيفية مكافحتها:

أشاروا إلى انتشار بعض الأمراض في محافظة الفيوم، كالتالي:

- أمراض الجهاز التنفسي: مثل الأنفلونزا ونزلات البرد
- أمراض الجهاز الهضمي: مثل الإسهال والتيفوئيد.
- الأمراض المزمنة: مثل السكري وضغط الدم، وهي من أكثر الأمراض شيوعًا في الفيوم
- الأورام: مثل أورام الثدي
- أمراض نقص التغذية: مثل فقر الدم (الأنيميا)
- الأمراض المُعدية: مثل فيروس سي، الملاريا، البلهارسيا
- الأمراض المُنتقلة عن طريق الحيوانات: مثل داء الكلب، حمى البهائم، داء المُقوّسات (التوكسوبلازما).

وبسؤال الأطباء والأهالي عن كيفية مكافحة هذه الأمراض؛ أشاروا الي بعض طرق العدوى كالتالي:

- التوعية الصحية: يُمكن الحد من انتشار العديد من الأمراض من خلال توعية السكان بأهمية:
- الفحوصات الدورية: للكشف المبكر عن الأمراض.
- اتباع نمط حياة صحي: يشمل التغذية السليمة، وممارسة الرياضة، والابتعاد عن التدخين.
- الالتزام بتعليمات الوقاية من الأمراض: مثل غسل اليدين بانتظام، وتغطية الفم والأنف عند السعال أو العطس.
- تحسين خدمات الصرف الصحي: يُساهم تحسين خدمات الصرف الصحي في الحد من انتشار الأمراض المُعدية المُنتقلة عن طريق المياه الملوثة.
- توفير الأدوية: ضرورة توفير الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض المُنتشرة، وضمان سهولة الحصول عليها بأسعار مُناسبة.
- تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي: توفير الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لتشخيص وعلاج الأمراض، وتحسين حالة المستشفيات والوحدات الصحية.
- مكافحة نواقل الأمراض: مثل البعوض والذباب والقوارض، والتي تُساهم في نقل العديد من الأمراض.
- اللقاحات: تُساهم اللقاحات في الوقاية من بعض الأمراض المُعدية، مثل شلل الأطفال والحصبة.

يُمكن من خلال تنفيذ هذه الإجراءات الحد من انتشار الأمراض الشائعة في الفيوم، وتحسين الوضع الصحي للسكان.

العادات الصحية في الفيوم: إيجابيات وسلبيات

أشار المشاركين في الدراسة الي ان هناك بعض العادات الصحية في الفيوم، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي ويحتاج إلى تغيير

أولاً: العادات الصحية الإيجابية:

- الاهتمام بالوالدين: تُشير المصادر إلى أن بعض الأهالي يهتمون بصحة والديهم، ويحرصون على توفير الرعاية الصحية لهم.
- الترابط والتعاون: يُلاحظ وجود ترابط وتعاون بين أفراد المجتمع، حيث يساعدون بعضهم البعض في أوقات الحاجة، ويقفون إلى جانب بعضهم في أوقات الأزمات
- الوعي بأهمية النظافة في بعض القرى: وجود وعي لدى بعض الأهالي بأهمية النظافة، وحرصهم على الحفاظ على نظافة المنازل والشوارع.
- الاهتمام بالزراعة العضوية: الفيوم من المحافظات الرائدة في زراعة النباتات الطبية والعطرية بطرق عضوية، مما يُساهم في الحفاظ على البيئة وتقديم منتجات صحية.

ثانياً: العادات الصحية السلبية:

- ختان الإناث: لا تزال هذه العادة مُنتشرة في بعض المناطق، وأنها تُسبب العديد من المشكلات الصحية والنفسية للفتيات
- الزواج المُبكر: يُعتبر الزواج المُبكر من أكثر العادات السلبية شيوعًا في الفيوم، ويُؤدي إلى العديد من المشكلات الصحية والاجتماعية للفتيات، مثل الحمل المُبكر، والتسرب من التعليم، والعنف الأسري.
- ضعف الوعي الصحي لدى بعض السكان: بعض الأهالي لا يهتمون بالفحوصات الدورية، ولا يلتزمون بتعليمات الوقاية من الأمراض
- إلقاء القمامة في المصارف: يُؤدي إلقاء القمامة في المصارف إلى تلوث المياه، وانتشار الأمراض.
- عدم الاهتمام بصيانة شبكات الصرف الصحي: يُؤدي عدم الاهتمام بصيانة شبكات الصرف الصحي إلى انسدادها، وتسرب المياه المُلوثة، وانتشار الأمراض.
- استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة: تُشير المصادر إلى أن بعض المزارعين يستخدمون مياه الصرف الصحي في الزراعة، مما يُؤدي إلى تلوث المحاصيل وانتشار الأمراض.
- سوء التغذية: يُؤثر سوء التغذية على صحة العديد من السكان، ويُؤدي إلى الإصابة ببعض الأمراض، مثل فقر الدم.
- تحسين الوضع الصحي يتطلب تغيير العديد من العادات السلبية، وتعزيز العادات الإيجابية، من خلال توعية السكان بأهمية الصحة والوقاية من الأمراض.

تأثير العوامل البيئية على الصحة العامة في الفيوم:

تُشير المقابلات إلى أن العوامل البيئية تُؤثر بشكل كبير على صحة سكان محافظة الفيوم، وتُساهم في انتشار العديد من الأمراض. ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على الصحة العامة في الفيوم

- تلوث المياه: يُذكر أن بحيرة قارون تُعاني من تلوث شديد نتيجة صرف المياه المُلوثة إليها، سواء مياه الصرف الصحي أو الصرف الصناعي
- يُؤدي تلوث مياه الترع والمصارف إلى انتشار العديد من الأمراض، مثل البلهارسيا والتيفوئيد والإسهال.
- استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة يُؤدي إلى تلوث المحاصيل وانتشار الأمراض.
- يُؤكد أحد المصادر أن نهر النيل هو مصدر المياه الرئيسي للفَيّوم، وأن أية ملوثات تُضاف إليه سوف تصل إلى الفيوم. ولذلك، يُشدد المصدر على أهمية الحفاظ على نظافة نهر النيل لحماية صحة سكان الفيوم.
- سوء إدارة النفايات: مشكلة تراكم النفايات في الفيوم
- إلقاء القمامة في المصارف يُؤدي إلى انسدادها وتلوث المياه.
- تُشير المصادر إلى أن محافظة الفيوم تُسعى إلى تحسين نظام إدارة النفايات من خلال إنشاء مصانع لتدوير النفايات، ومحطات ترحيل.
- تغير المناخ: تأثير تغير المناخ على صحة السكان في الفيوم، وخاصة ارتفاع درجات الحرارة
- يُؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات الإصابة بضربة الشمس والجفاف.
- كما يُؤثر تغير المناخ على مواعيد الزراعة وإنتاجية المحاصيل، مما يُؤثر على الأمن الغذائي وصحة السكان.
- لذلك، يُؤكد العديد من الاهالي على أهمية لحماية والحد من تأثير العوامل البيئية السلبية على صحة السكان

المبادرات الصحية في الفيوم

تُشير المقابلات إلى عدة مبادرات صحية تُنفذ في محافظة الفيوم، بهدف تحسين الصحة العامة للسكان والحد من انتشار الأمراض. ومن أبرز هذه المبادرات

- مبادرة «حياة كريمة»:

تهدف هذه المبادرة إلى توفير خدمات الصرف الصحي لجميع قرى الفيوم، وقد تم تغطية مركزي اطسا ويوسف الصديق كما تتضمن المبادرة تطوير الخدمات الصحية في المراكز والقرى النائية

- مشروع صرف صحي لمحافظة الفيوم (من بنك الإعمار الأوروبي):

ويهدف هذا المشروع إلى تغطية باقي مناطق الفيوم بخدمات الصرف الصحي ويُذكر أن المشروع قيد التنفيذ حاليًا، ومن المتوقع أن يُساهم في تحسين الوضع الصحي في المحافظة

- مبادرات للكشف المبكر عن الأمراض:

وتُشير المصادر إلى وجود مبادرات للكشف المبكر عن الأورام وأمراض السكري والضغط.

- يتم تنفيذ هذه المبادرات من خلال الوحدات الصحية والمستشفيات في الفيوم.

- مبادرة «الألف يوم الذهبية»:

وتُركز هذه المبادرة على رعاية صحة الأم والجنين خلال أول ألف يوم من الحياة. وتُشير المصادر إلى أن هذه المبادرة حديثة العهد في الفيوم

- حملات التوعية الصحية:

تنظم الجهات الصحية في الفيوم حملات توعية بأهمية الصحة والوقاية من الأمراض وتُركز هذه الحملات على مواضيع مختلفة، مثل تنظيم الأسرة، والتغذية السليمة، والوقاية من الأمراض المعدية

وتُشير بعض الأراء إلى أن هذه الحملات تُواجه بعض التحديات، مثل عدم استجابة بعض الأهالي. وبشكل عام، تُبذل جهود كبيرة في محافظة الفيوم لتحسين الوضع الصحي من خلال هذه المبادرات وغيرها. ويُتوقع أن تُساهم هذه الجهود في الحد من انتشار الأمراض، وتحسين صحة السكان

ذوي الإعاقة في الفيوم:

بسؤال المشاركين عن ذوي الإعاقة أشاروا الي:

- خدمات الرعاية الصحية:

- تُشير الأهالي المشاركين إلى توافر دعم لذوي الإعاقة للحصول على خدمات صحية ويُذكر أن لديهم كارت وكارنيه للعلاج: لكنهم أشاروا الي أن الدعم غير كافٍ. ويُذكر أنهم يُعاملون كمريض عادي، دون توفير دعم خاص لاحتياجاتهم.

- دمج الطلاب في المدارس:

- يُشير بعض المصادر إلى وجود دمج لطلاب ذوي الإعاقة في المدارس. ولكن يُذكر أن عددهم قليل جدًا، ولا يتوافر المعلمون المؤهلون للتعامل معهم كما أن الإمكانيات غير متوفرة لمساعدتهم على استكمال تعليمهم

- غياب المعلومات التفصيلية :

- لا تُقدم المصادر معلومات كافية حول أنواع الإعاقات المُنتشرة في الفيوم، أو النسبة التقريبية لذوي الإعاقة من إجمالي السكان ولم تُناقش المصادر حقوق ذوي الإعاقة في العمل أو الخدمات المُتاحة لهم في مجالات أخرى، مثل النقل والإسكان.

وبشكل عام، تُشير المصادر إلى بعض الجهود المبذولة لدعم ذوي الإعاقة في الفيوم، لكن يتضح أن هذه الجهود لا تزال غير كافية، وتحتاج إلى مزيد من التطوير والدعم

ج. الموارد والفرص:

الموارد

- وجود وحدات صحية في مُختلف أنحاء المحافظة، ولكن تُعاني بعضها من نقص الإمكانيات.
- استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الصحية.
- تُقدم وزارة الصحة بعض المبادرات الصحية، مثل مبادرة «١٠٠ مليون صحة»، والتي تُساهم في الكشف المبكر عن بعض الأمراض.
- يُمكن الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الكوادر الطبية المُتقاعدة، وإشراكهم في تقديم الاستشارات وتدريب الكوادر الشابة

الفرص

- دعم الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص.
- توسيع نطاق خدمات الصرف الصحي: يُساهم تحسين خدمات الصرف الصحي في الحد من انتشار بعض الأمراض المُعدية.
- الاستثمار في البنية التحتية للقطاع الصحي: تطوير المستشفيات وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة.
- رفع كفاءة الكوادر الطبية: تدريب الأطباء والممرضين على أحدث التقنيات الطبية، وتوفير برامج للتعليم المستمر.
- زيادة الوعي الصحي: توعية السكان بأهمية الفحوصات الدورية، والالتزام بتعليمات الوقاية من الأمراض، والتشجيع على اتباع نمط حياة صحي.
- توفير الخدمات الصحية المتنقلة: تُساهم العيادات المتنقلة في توفير الخدمات الصحية لسكان المناطق النائية.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية: تُساهم الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم للمرضى، والتوعية الصحية، وإقامة الندوات والمؤتمرات الطبية.

المشروعات الحكومية الصحية الى تم تنفيذها

- مركز علاج أمراض الكلى الجديد بمستشفى الفيوم العام،

المقام على مساحة ٨٥٠ متراً وبتكلفة تبلغ نحو ٣٥ مليون جنيه مركز علاج الكلي الجديد يضم ٤٤ ماكينة غسيل... وتاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢٢

- تطوير مركز الأشعة ومعمل الدرن المركزي بمستشفى صدر الفيوم،

بتكلفة ٨ مليون جنيه، بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل المرضي وتوفير الخدمات الطبية والعلاجية. والتكلفة: ٨ مليون جنيه وتاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

- وحدة طب الجنين بمستشفى الفيوم العام،

كأول وحدة بشمال الصعيد، بالتعاون بين مديرية الصحة وأحدي الشركات الصينية المتخصصة في المجال الطبي، بتكلفة بلغت ٢ مليون جنيه وتاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١

- مستشفى الفيوم الدولي المستشفى

مقام على مساحة ١٧ ألف متر، وتم بناء ٦ أدوار على مساحة ٣ آلاف متر، بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه وتاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١

- مستشفى الفيوم التخصصي الجامعي الجديد

وتهدف الى زيادة موارد المستشفيات الجامعية لصالح صندوق تحسين الخدمة الطبية لمرضى العلاج المجاني وتحسين الخدمة. تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠١٩

- مستشفى الباطنة التعليمي بجامعة الفيوم،

في إطار استكمال البنية الأساسية لكليات العلوم الطبية والعلوم المساعدة، والارتقاء بمنظومة التعليم الطبي والمنظومة الصحية بالجامعات المصر...وتاريخ التنفيذ: يناير ٢٠١٩

- مستشفى الأمير مصطفى حسن بجامعة الفيوم

في إطار استكمال البنية الأساسية لكليات العلوم الطبية والعلوم المساعدة، والارتقاء بمنظومة التعليم الطبي والمنظومة الصحية تستهدف المستشفى...وتاريخ التنفيذ: يناير ٢٠١٨

- تطوير مستشفى طامية المركزي

تم تطوير مستشفى طامية المركزي بمحافظة الفيوم بتكلفة ٣٤,٢٩ مليون جنية للارتقاء بمستوى المنظومة الطبية وتقديم الرعاية الصحية الشاملة ال...وتاريخ التنفيذ: سبتمبر ٢٠١٧

- تطوير مستشفى «الفيوم» للتأمين الصحي،

يشمل التطوير ١٢ سريرًا بالاستقبال و١٥ للرعاية، و١٣ حضانة للأطفال، و٤٠ للغسيل الكلوي، و١٥ سريرًا للعمليات، حيث تم زيادة القدرة الاستيعاب. تاريخ التنفيذ: مايو ٢٠١٧

- إحلال وتجديد الوحدة الصحية

بمنشأة عبدالله، التابعة لمركز الفيوم، والتي بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقرب من ٣ ملايين جنيه، وتخدم حوالي ٣٠ ألف مواطن، وتاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٦

مشروعات الحكومية الصحة – جاري تنفيذها –

- إنشاء المركز الطبي النمطي بقرية تطون،

التابعة لمركز أطسا بالفيوم وذلك طبقا لمعايير التأمين الصحي الشامل على مساحة ٩٠٠ متر وقد بلغت نسبة تنفيذ الأعمال..

- رفع كفاءة الوحدة الصحية بقرية تطون

التابعة لمركز أطسا بالفيوم على مساحة ٢٢٠٠ متر وبنسبة تنفيذ ١٠٪

د. التوصيات:

- توفير الدعم المالي الكافي للقطاع الصحي، بهدف تطوير البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية، ورفع كفاءة الكوادر الطبية. وزيادة عدد الوحدات الصحية وتوفير التجهيزات الطبية.
- تفعيل دور الرقابة على المنشآت الصحية، للتأكد من التزامها بتقديم خدمات صحية جيدة.
- تكثيف حملات التوعية الصحية، وإشراك وسائل الإعلام في نشر الوعي الصحي بين السكان.
- توفير الخدمات الصحية المتنقلة لسكان المناطق النائية، والتأكد من توافر الأدوية الأساسية في جميع الوحدات الصحية.
- دعم برامج الصحة الوقائية. ودعم الأبحاث الطبية، والتشجيع على تطوير علاجات جديدة للأمراض المُنتشرة في الفيوم.
- تفعيل دور القطاع الخاص في دعم القطاع الصحي، والتشجيع على الاستثمار في مجال الصحة.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى في تحسين الوضع الصحي في الفيوم.

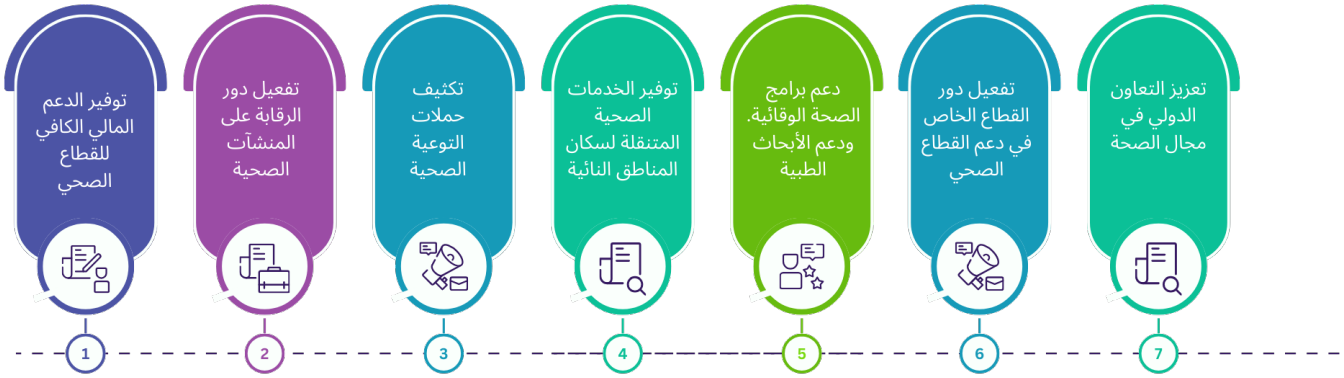

٤ التعليم الجيد

٤. الارتقاء بمنظومة التعليم (الهدف الرابع):

أ. الوضع الحالي:

يُشير تاريخ الفيوم إلى وجود اهتمام بالتعليم: ورد في تاريخ الفيوم ذكر عدد من الشخصيات المهمة التي عملت في القطاع التعليمي مثل: «طلبة عزتلو بك عضو مجلس الشورى». وتُشير وثيقة «توطين اهداف التنمية المستدامة في الفيوم٢٠٢٤» إلى أهمية التعليم: ووجود ورش عمل تُركز على متابعة التقدم في مجال التعليم في محافظة الفيوم. يُوحي ذلك بوجود جهود مُبذولة لتحسين جودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة في هذا المجال كما تُشير وثيقة «الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية» إلى ضعف نظام المتابعة والتقويم لبرامج السكان والتنمية في مصر.، تُعاني محافظة الفيوم، والتي تضم مناطق ريفية كبيرة، من نقص في المُعلمين والمُدرسين المؤهلين. وارتفاع معدلات التسرب الدراسي

تشير البيانات المرتبطة بوزارة أجمالي مدارس – فصول - تلاميذ ٢٠٢٤ ١/٢٠٢٣

جدول رقم (٤) اجمالي الموقف التعليمي في محافظة الفيوم
لكافة المراحل التعليمية ما قبل التعليم الجامعي

البيان	مدارس	فصول	تلاميذ	إجمالي معلمين معينين ومتعاقدين
ما قبل الابتدائي	٣٦٦	١٦٢	٣٣٥٦٥	١٧٦
الابتدائي	٦٤٦	٩٨٩٨	٥٢٨٥٥١	١٢٤٤٥
جملة التعليم المجتمعي	٦٠٧	٦٠٧	١٩٦٥٤	٣٩٠
جملة الإعدادي	٤٠٥	٤٢٨٥	٢٢٨٧٦٨	٧٢٠٣
جملة الثانوي العام	٩٦	١٢١٥	٥٢٠٦٥	١٩٤٣
المدارس الرسمية لغات	٥٤	٣٧٩	١٥٢٧٣	٦٢٨
جملة الثانوي الصناعي	٥٠	١٢٦٨	٤٧٣٦٥	٢٧٢١
جملة الثانوى الزراعي	١٢	٣٨٩	١٥٧١٩	٣١٢
جملة الثانوي التجاري	٣٣	٨١٧	٤٢٢٧٧	١٠٠٨
جملة ثانوي فندقي	٧	٥٩	٢٣٠٤	٦٠
جملة التربية الخاصة	١٨	٨٧	١١٣٦	١٨٣
جملة التعليم الفني	١٠٢	٢٥٣٣	١٠٧٦٦٥	٤١٠١
جملة التعليم قبل الجامعي	٢٢٤٠	١٩٦٨٧	٩٧١٤٠٤	٢٧٩٧١

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم

١ https://emis.gov.eg/statistics.aspx?id=٤٠٢

ويشير مشروع التنمية البشرية في محافظة الفيوم الي تفاوت واضح في مؤشرات التنمية بين الريف والحضر و ارتفاع كثافة التلاميذ في الفصول الى أكثر من ٦٠/فصل، وارتفاع عدد الاميين الى أكثر من مليون و٣٠٠ ألف بنسبة ٤٦٪، و نسبة من يقومون بالقراءة والكتابة ٨٣,٣٪ في الحضر، و٧٤,٣٪ في الريف، ومن لديهم مؤهل ثانوي في الحضر ٣٨,٧٪ وفي الريف ٢٥,٤٪ ونسبة الامية في الحضر ١٦,٧٪ ونسبة الامية في الريف ٢٥,٧٪ ، وأمية الشباب ١٢,٨ في الحضر، ونسبة الأمية في الريف ٢١,٤٪ وتشير تلك البيانات تفوق الحضر عن الريف في كافة المؤشرات، وعدم إتاحة الكثير من الخدمات التعليمية، وهو ما عبر عن الأهالي في المقابلات الجماعية

المشكلات التي تواجه التعليم في الفيوم:

تُسلط المصادر الضوء على مجموعة من المشكلات التي تُعيق تطور قطاع التعليم في محافظة الفيوم، وتُؤثر سلبًا على مستوى التحصيل الدراسي للطلاب.

أولًا: مشكلات الموارد:

- نقص المدارس والفصول: تُشير اللقاءات إلى عدم كفاية عدد المدارس والفصول لتلبية احتياجات ال طلاب، خاصة في المناطق النائية والقرى ويُؤدي نقص المدارس إلى اكتظاظ الفصول، وصعوبة توفير بيئة تعليمية مناسبة.
- كما يُؤدي بعد المدارس عن بعض القرى إلى صعوبة وصول الطلاب إليها، وا عتمادهم على وسائل نقل غير آمنة.
- قلة المعلمين المؤهلين: تُشير الأهالي إلى وجود عجز في عدد المعلمين، خاصة في التخصصات النادرة وكما يُؤكد بعض المعلمين على ضعف مستوى التدريب والتطوير المهني المتاح لهم.
- ضعف البنية التحتية: تُشير المعلمين إلى تهالك بعض المدارس، وعدم ملاءمة البيئة التعليمية فيها ويُذكر أن بعض المدارس تفتقر إلى الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. وعدم توافر الوسائل التعليمية الحديثة في العديد من المدارس.
- عدم ملاءمة ال مناهج: يُشير بعض المعلمين إلى أن ال مناهج الدراسية غير مناسبة لقدرات الطلاب واحتياجاتهم. كما يُؤكدون على كثافة ال مناهج وضيق الوقت المخصص لإ نهاء المقررات.

ثانياً: مشكلات الفرص:

- قلة فرص التعليم الفني: تُشير المقابلات إلى نقص عدد المدارس الفنية، وتركزها في المناطق الحضرية. ويُؤدي ذلك إلى صعوبة حصول الطلاب في القرى على التعليم الفني.
- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم: تُشير المقابلات إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم، خاصة بين الفتيات. والسبب في ذلك إلى العديد من العوامل، مثل الفقر، والزواج المبكر، وضعف الوعي بأهمية التعليم.

مدارس التربية الخاصة في الفيوم

تشير المقابلات إلى نقص في توافر مدارس التربية الخاصة في محافظة الفيوم، ويذكر الأهالي أنه لا توجد مدارس تربية خاصة بالمحافظة، على الرغم من وجود نظام دمج طلاب ذوى الإعاقة في المدارس العامة، وأن دمج الطلاب غير فعال، ويُطبق على الورق فقط، حيث لا يحضر الطلاب ذوى الإعاقة إلى المدارس إلا في أوقات الامتحانات ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها عدم توافر المعلمين المؤهلين والوسائل التعليمية المناسبة بالإضافة إلى كثافة الفصول التي لا تسمح باستيعاب الطلاب ذوى الإعاقة

كما تشير المقابلات إلى صعوبة حصول أهالي القرى على الدعم الصحي المناسب لأبنائهم ذوى الإعاقة

يُمكن الاستنتاج أن قطاع التعليم في الفيوم يفتقر إلى الاهتمام الكافي بطلاب ذوى الإعاقة. ويتضح أن نظام الدمج غير فعال ولا يلبي احتياجات هؤلاء الطلاب. ويُعد إنشاء مدارس خاصة لهذه الفئة، وتوفير المعلمين المؤهلين والوسائل التعليمية المناسبة، من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها لتحسين وضع التعليم في الفيوم

المدارس الفنية في الفيوم:

تحديات وفرص

تُشير المقابلات إلى وجود تحديات تواجه قطاع التعليم الفني في محافظة الفيوم، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرته على تلبية احتياجات الطلاب وسوق العمل: كالتالي

- تُشير المقابلات مع الأهالي والإدارة التعليمية إلى نقص في عدد المدارس الفنية، خاصةً في المناطق الريفية، وهناك مدارس يحتاج الوصول إليها إلى مواصلات، بسبب بُعدها عن قراهم، واضطرارهم لاستخدام وسائل مواصلات غير آمنة. ويؤكد الأهالي على سوء حالة الطرق المؤدية إلى المدارس الفنية والثانوية والجامعية
- تركز المدارس الفنية في المراكز الحضرية الكبرى، مما يجعل الوصول إليها صعبًا على سكان القرى. واضطرارهم لاستخدام وسائل مواصلات غير آمنة أو سوء حالة الطرق المؤدية إلى تلك المدارس.
- عدم مواكبة سوق العمل: يُشير ضعف التخطيط التربوي وعدم مراعاة احتياجات سوق العمل المحلي عند إنشاء المدارس الفنية إلى عدم ملاءمة مُخرجات التعليم الفني لاحتياجات سوق العمل.ونقص التجهيزات والموارد:التي تحتاجها المدارس الفنية على تأثير ذلك على جودة التعليم الفني.

مدى ملاءمة المدارس الفنية في محافظة الفيوم:

- وبالرغم من أن المقابلات لا تذكر بشكل صريح مدى ملاءمة المدارس الفنية في محافظة الفيوم وربطها بسوق العمل، إلا أنها تُشير إلى بعض النقاط التي تُثير التساؤلات حول كفاءتها:
- عدم تلبية احتياجات سوق العمل: تُشير المقابلات إلى ضعف التخطيط التربوي، وعدم مراعاة احتياجات سوق العمل المحلي عند إنشاء المدارس الفنية ونقص التمويل اللازم لتوفير التجهيزات الخاصة والمكلفة التي تحتاجها المدارس الفنية، مما يُؤثر على جودة التعليم.

- من تلك النقاط، يمكن الاستنتاج أن المدارس الفنية في محافظة الفيوم قد لا تكون مناسبة بالشكل الأمثل لتلبية احتياجات الطلاب وسوق العمل.
- وبشكل عام، تُشير الأهالي إلى قصور في توزيع المدارس في محافظة الفيوم، وعدم مُراعاة احتياجات جميع الطلاب، خاصةً في المناطق الريفية. وللتأكد من مدى ملاءمة المدارس الفنية،

يلزم إجراء دراسة مُتعمقة ل:

- توزيع المدارس الفنية: هل توزيعها مُناسب لجميع الطلاب في المحافظة؟
- مُخرجات التعليم الفني: هل تُلبي مُخرجات التعليم احتياجات سوق العمل؟
- جودة التعليم: هل تُوفر المدارس الفنية تعليمًا عالي الجودة؟
- يمكن من خلال هذه الدراسة تحديد جوانب القصور في نظام التعليم الفني، ووضع خطط تطويرية لرفع كفاءته.

المبادرات التي تم تنفيذها في التعليم:

من أبرز المبادرات التي تم تنفيذها في قطاع التعليم في الفيوم:

دمج طلاب ذوى الإعاقة:

- وجود برنامج لدمج طلاب ذوى الإعاقة في المدارس العامة. ولكن يُؤكد البعض على أن هذا البرنامج يُواجه بعض التحديات، مثل عدم توافر المعلمين المؤهلين والوسائل التعليمية المناسبة.

مبادرات محو الأمية:

- وجود مبادرات لمحو الأمية في الفيوم، ولكن يُؤكد البعض على أن هذه المبادرات تُواجه بعض الصعوبات في التعامل مع الأهالي.

برامج التوعية بأهمية التعليم:

- تُنظم العديد من الجهات في الفيوم برامج توعية بأهمية التعليم، وتشجيع الأهالي على إرسال أبنائهم إلى المدارس
- من خلال الاستفادة من الموارد والفرص المتوفرة، وتطوير المبادرات القائمة، يمكن تحقيق تقدم ملحوظ في قطاع التعليم في محافظة الفيوم.

ج. الموارد والفرص:

على الرغم من التحديات التي تواجه قطاع التعليم في الفيوم، الي ان المعلمين والأهالي ومن تمت مقابلتهم أشاروا إلى وجود بعض الموارد والفرص يمكن الاستفادة منها واستثمارها لتحسين جودة التعليم منها:

- إطلاق مبادرات تعليمية رقمية.
- تحسين البيئة التعليمية عبر مبادرات مجتمعية.
- وجود كوادر تعليمية محلية: وجود معلمين ودكاترة من أبناء الفيوم، يمتلكون الخبرة والكفاءة يمكن الاستفادة من هذه الكوادر لتطوير المناهج وتدريب المعلمين الجدد.
- الوعي بأهمية التعليم: معظم أهالي الفيوم يدركون أهمية التعليم. وهذا يُشكل دافعًا قويًا لتحسين جودة التعليم ودعم المبادرات التعليمية.
- التعاون مع الجامعات: الاستفادة من جامعة الفيوم لتنفيذ برامج تدريبية للمعلمين، وإجراء دراسات حول واقع التعليم في المحافظة.
- التمويل الخارجي: السعي للحصول على تمويل من الجهات الدولية لدعم مشاريع تطوير التعليم في الفيوم.
- التعاون مع القطاع الخاص: وتوفير فرص تدريب عملية للطلاب، وتطوير مناهج التعليم الفني لتلبية احتياجات سوق العمل.
- دعم الحكومة: دعم المدارس الفنية ماليًا لتوفير التجهيزات والموارد اللازمة، وتدريب المعلمين على أحدث أساليب التدريس.
- التوعية بأهمية التعليم الفني: تنظيم حملات توعية لتشجيع الطلاب على الالتحاق بالمدارس الفنية، وإبراز أهمية التعليم الفني في توفير فرص عمل مستقبلية.
- من خلال معالجة التحديات واستغلال الفرص المتوفرة، يمكن للتعليم الفني في محافظة الفيوم أن يلعب دورًا محوريًا في تنمية المحافظة وتوفير فرص عمل للشباب.

المشروعات الحكومية في التعليم التي تم تنفيذها

- مدرسة حلمى صباح الابتدائية

بأرض محطة الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم، على مساحة ٢١٨٢ متر مربع، بتكلفة ٧ مليون جنيه، وتضم ٢٤ فصلًا دراسياً، بواقع ٦ فصول...تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

- مدرسة عزبة عبد ربه للتعليم الأساسي بعزبة عبد ربه، قصر الباسل

والتى تم الانتهاء من أعمالها بنسبة ١٠٠٪، بتكلفة ٧,٥ مليون جنيه، وتضم ١١ فصلًا تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠٢١

- مدرسة قلهانة الإعدادية المشتركة،

التي تمت توسعتها ورفع كفاءتها، ضمن مبادرة حياة كريمة، بتكلفة بلغت نحو ٣ ملايين و٧٠٠ ألف جنيه، وتضم المدرسة ١٥ فصلًا...وتاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠٢١

» مدرسة الغرق الرسمية المتميزة للغات

التي تم إنشاؤها ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، بتكلفة تبلغ نحو ٨ ملايين و٣٢٠ ألف جنيه، وتضم ٨ فصول ابتدائي...وتاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠٢١

» إنشاء وتطوير ٥ مدارس بإدارة إطسا التعليمية

بتكلفة ٢٣ مليونًا و٣٧٥ ألف جنيه وهى مدارس: الونايسة الابتدائية، أبو دفية، دفنو الرسمية لغات، الخمسين ل... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١

» إنشاء وتطوير ٥ مدارس بإدارتى شرق وغرب الفيوم التعليمية

بإجمالى تكلفة ٢٠ مليونًا و٣٩٥ ألف جنيه والمدارس هي: مدارس: الثانوية بنات، لطفي عبدالله درويش... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١

» إنشاء وتطوير ٨ مدارس بإدارة سنورس التعليمية

بتكلفة إجمالية ٣٩ مليونًا و٦٥٩ ألف جنيه وهي مدارس: على بن أبى طالب تعليم أساسى، عبد المقصود جودة سعداوى... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١

» إنشاء وتطوير ٦ مدارس بأدارة طامية التعليمية

بتكلفة ٣١ مليونًا و٥٢ ألف جنيه وهى مدارس: صلاح سالم الابتدائية، الاصفر للتعليم الأساسي، كفر عميرة للتع... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١

» إنشاء وتطويرع مدارس بإدارة أبشواى التعليمية

بتكلفة ١٣ مليونًا و٦٥٨ ألف جنيه وهى مدارس : العضامى تعليم أساسى، علام عبد الجليل شعبان محمد، الصفراية... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١

» إنشاء وتطويرا١ مدرسة بالإدارة التعليمية بمركز يوسف الصديق

بمحافظة الفيوم بتكلفة ٦٨ مليونًا و٥١٣ ألف جنيه والمدارس هى: عزبة بركة الابتدائية، ومنشأة... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١

» مدرسة «عبد السلام كريم» للتعليم الأساسي بمنشاة سنورس

جرى إنشائها على مساحة ١٨ قيراطاً، وتضم ملاعب وحديقة، والمبنى المدرسى يضم ١٧... تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠٢٠

» مدرسة روتاري الرسمية للغات بمنطقة دمو

المدرسة على مساحة ٥٠٠ متر مربع، وهي عبارة عن دور أرضي وأربعة أدوار علوية، وتضم ٣٢ فصلاً للمراحل الدراسية المختلف... تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠٢٠

» إنشاء ورفع كفاءة وتطوير ٢١٧ مدرسة، تضم ٣٠٣٦ فصلا

بطاقة استيعابية تصل إلى ١٢١٤٠ ألف طالب وطالبة، تمثل كافة المراحل التعليمية المختلفة، وبتكلفة إجمالي... تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢٠

» إنشاء مبنى ملحق لكلية الطب بجامعة الفيوم

تتمثل أهداف المشروع إلى إتاحة مزيد من الفرص التعليمية للطلاب، من خلال التوسع في البنية التحتية للمدرجات بالكلية، مع توفير حيز أكبر للطلاب... تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠١٩

- **مدرسة الفيوم الجديدة للتعليم الأساسي،**

مدرسة الفيوم الجديدة للتعليم الأساسى، بمدينة الفيوم الجديدة، والتى تم الانتهاء من تنفيذها بتكلفة ١٨ مليون جنيه، وتضم ٤٤ فصلاً دراسياً...تاريخ التنفيذ: سبتمبر ٢٠١٩

- **مدرسة دفنو الإعدادية بنات بمركز اطسا**

والتي تقام على مساحة ٢٠ قيراطا وتضم ١٢ فصلا بتكلفة ٤,٢ مليون جنيه والمدرسة بها مكتبة ومعمل علوم معمل حاسب آلي ومع... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

- **مدرسة الشهيد مصطفى محمد أيوب الابتدائية بأبو كساه**

المقامة على مساحة ٣٨٥ مترا مربعا بتكلفة ٧ ملايين جنيه، وتضم ٢٤ فصلا لإجمالي ١١٩٣ تلميذا وتلميذة، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

- **مدرسة الشهيد علي عطية الشريف (الياس الابتدائية سابقا)**

المقامة علي مساحة ٢٧٨٠ متر مربع بتكلفة ٤,٥ مليون جنية وتضم ٢٤ فصلا . تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

- **مدرسة سنرو القبلية الابتدائية**

المقامة على مساحة ٢٦٢٧ متراً بتكلفة ٤ مليون جنيه وتضم ١٢ فصلاً وقاعات لرياض الأطفال وتفقد الفصول الدراسية وحجرة التربية... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

- **مدرسة تادرس للتعليم الأساسي**

تم افتتاح مدرسة تادرس للتعليم الأساسي، بإدارة إطسا التعليمية بمحافظة الفيوم. المدرسة مكونة من مرحلتين: المرحلة الابتدائية، وتض... تاريخ التنفيذ: سبتمبر ٢٠١٦

- **معهد الفتيات الأزهري الإعدادي والثانوي بمنطقة الحادقة**

تطوير وتوسعة معهد الفتيات الأزهري الإعدادي والثانوي بمنطقة الحادقة بمدينة الفيوم، والذي بلغت تكلفته ٣,٥ مليون جنيه، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٦

- **مدرسة سيد المرسلين الإبتدائية**

- وصف المشروع تم إفتتاح مدرسة سيد المرسلين الإبتدائية بقرية زيد، التابعة لمركز أبشواي، بمحافظة الفيوم، وذلك ضمن خطة الدولة للقضاء على الكثافة تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٦

- **تطوير مدرسة الخالدية الإبتدائية**

التي تضم ٢٨ فصلًا بإجمالي ١٣٠٧ تلميذ وتلميذة، وأعمال التطوير تضمنت دهان الفصول والمكاتب الإدارية، وأسوار المدرسة، تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٥

- **كلية الصيدلة بجامعة الفيوم**

تهدف الكلية الى إعداد خريجين مؤهلين حيث يكون لهم القدرة على تطبيق الممارسات الصيدلية وفقًا للمعايير العالمية وإعداد جيل من الصيادله... تاريخ التنفيذ: فبراير ٢٠١٥

- **مدرسة حرفوش الابتدائية**

والتي تضم ٤٥٠ تلميذ وتلميذة موزعين على ١٢ فصلًا والمدرسة مقامة على مساحة ٣١٨ متر مربع وبلغت تكلفتها تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٤

المشروعات الحكومية في التعليم – جاري تنفيذها –

» توسعة مدرسة ٦ أكتوبر الإعدادية

بقرية تطون، التابعة لمركز أطسا بالفيوم والتي تشمل إنشاء جناح جديد على مساحة ٢٢٥٠ مترا، ويضم المبني ٧ فصول دراسية..

» إنشاء المدرسة الدولية الحكومية المتميزة بالفيوم،

على مساحة ٥٦٠٠ متر مربع، بتكلفة ٢٠ مليون جنيه، والمزمع لها أن تضم ٢٨ فصلاً دراسياً،

د. التوصيات:

» أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب والتأهيل: تُشير وثيقة» خطة مصر المستجيبة للنوع الاجتماعي» إلى أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب والتأهيل للفئات المُختلفة، بما في ذلك المرأة والأشخاص ذوو الإعاقة. أن محافظة الفيوم بحاجة إلى توفير فرص تعليمية وتدريبية مُتاحة للجميع ومُلائمة لاحتياجات سوق العمل، لذا من المهم العمل على

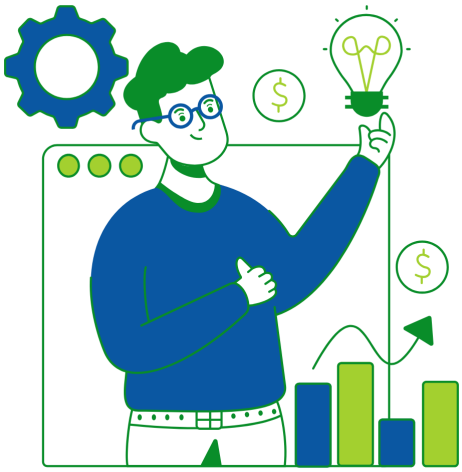

» بناء مدارس جديدة وتطوير المدارس القائمة.

» تدريب المعلمين ورفع كفاءتهم.

» بناء مدارس جديدة، خاصة في المناطق النائية والقرى.

» توفير الوسائل التعليمية الحديثة لجميع المدارس.

» تدريب وتطوير المعلمين بشكل مستمر.

» تعديل المناهج الدراسية لتتناسب مع قدرات ال طلاب و ا حتيا جا تهم .

» زيادة فرص التعليم الفني في القرى.

» توعية الأهالي بأهمية التعليم ومكافحة التسرب من التعليم.

» دعم الصحة النفسية للمعلمين وتقديم الدعم لهم ورفع مستواهم المادي لمساعدتهم في التعامل مع التحديات اليومية والحفاظ على طاقاتهم وحماسهم للعمل.

» تحسين الفصول الدراسية وتجهيزها بأثاث مريح وإضاءة جيدة وتهوية مناسبة وسبورات تفاعلية وأدوات تعليمية متطورة.

» ا لاستفادة من التكنولوجيا في الفصول من خلال السبورات الذكية والبرامج التعليمية التي تساعد الطلاب على التفاعل مع ال مواد الدراسية بشكل رقمي

» من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن تحسين جودة التعليم في محافظة الفيوم، وتوفير فرص تعليمية مناسبة لجميع الطلاب.

11

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

٥. إتاحة السكن اللائق (الهدفين ٨ و١١) :

أ. الوضع الحالي:

شهدت محافظة الفيوم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في مختلف القطاعات، بهدف تحسين جودة الحياة وتعزيز البنية التحتية والخدمات للمواطنين. حيث تم إنشاء ٦٧٦٨ وحدة سكنية للإسكان الاجتماعي، بالإضافة إلى ١٦٨ وحدة للفئات الأولى بالرعاية، وفي قطاع الموارد المائية والري ضمن مشروعات الري: نُفذ ٦٤ مشروعًا في مجالات الإحلال والتجديد، وإنشاء الكباري والجسور، ومحطات التغذية، وتطوير المساقي، قطاع الزراعة وفي قطاع مياه الشرب والصرف الصحي تم تنفيذ خط مياه الشرب بالطريق الموازي لبحر أبو المير بأطسا بطول ١٢ كم، لتحسين إمدادات المياه في المنطقة. تم تطوير ٥٣ قرية في مركزي يوسف الصديق وإطسا، تسهم هذه المشروعات في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الفيوم، ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال تحسين. وبالرغم من المشروعات الي ان هناك مناطق عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية، ويوجد نقص التمويل لبرامج الإسكان الاجتماعي.

وتم رصد مشاكل تُؤثر على جُودة السكن، منها ارتفاع تكلفة البناء. وتدهور جودة البنية التحتية، وعدم انتشار الصرف الصحي حيث لا يغطي الصرف الصحي جميع المناطق، وتُشير الأهالي إلى إلقاء مياه الصرف الصحي في المصارف الزراعية، مما يُؤثر على صحة البيئة وجُودة المياه وبالتالي يُؤثر سلبًا على جودة السكن، ونقص خدمات المياه: تُشير المقابلات إلى تحديات في توفير مياه الشرب بانتظام في بعض المناطق مما يُؤثر على جودة الحياة في المنازل.والبناء العشوائي: تُشير المقابلات مع موظفي الوحدات المحلية إلى انتشار البناء العشوائي والمخالف في الفيوم، مما قد يُؤدي إلى مشاكل في البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان

وتُشير وثيقة «المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة الفيوم» إلى وجود تحديات اقتصادية واجتماعية تواجهها مصر، والتي قد تؤثر على توفير السكن اللائق، خاصة في المناطق الريفية التي عانت لعقود من تدنّي مستوى الخدمات

تُشير وثيقة «الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠» إلى الزيادة السكانية بمعدلات كبيرة في مصر، مما يزيد الضغط على توفير السكن اللائق، وعدم كفاية التمويل مما قد يؤثر على تمويل مشروعات الإسكان وتوفير السكن اللائق للفئات الأقل دخلًا

ب. المشكلات والتحديات:

يتضح للفريق البحثي الي ان توفير الإسكان اللائق في الفيوم يواجه بعض التحديات:

مشاكل متعلقة بالموارد:

- نقص المياه: محدودية المياه في الفيوم، وتُؤكد على أهمية ترشيد استهلاك المياه وإعادة استخدامها. وتُشير إلى تأثير التغيرات المناخية على كمية المياه المتوفرة
- سوء إدارة المخلفات: تُشير المقابلات مع الوحدات المحلية إلى مشكلة في إدارة المخلفات وإعادة تدويرها في الفيوم، حيث يوجد مصنع واحد فقط لإعادة التدوير. وتُشير إلى نقص الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك الموارد
- البناء على الأراضي الزراعية في الفيوم:
- تُشير المقابلات مع الوحدات المحلية إلى انتشار البناء العشوائي والمُخالف بشكل عام في المحافظة، والعوامل التي قد تُؤدي إلى البناء على الأراضي الزراعية:
- الزيادة السكانية: المتسارعة في الفيوم، مما يزيد الطلب على الأراضي للسكن والأنشطة الأخرى. ويُؤدي هذا إلى لجوء البعض إلى البناء على الأراضي الزراعية لتلبية هذه الاحتياجات.
- نقص الأراضي المُخصصة للبناء: وارتفاع أسعارها إلى دفع البعض إلى البناء على الأراضي الزراعية كبديل أقل تكلفة.
- ضعف الرقابة: على البناء العشوائي والمخالف في الفيوم. وقد يُشجع هذا على البناء على الأراضي الزراعية دون تراخيص.
- وتُعتبر هذه المُشكلة مُهددة للأمن الغذائي والبيئي، وتُؤدي إلى:
- نقص الإنتاج الزراعي: تُقلّل هذه المُمارسة من مساحة الأراضي الزراعية المُتاحة للإنتاج، مما يُؤثر على الأمن الغذائي.
- تدهور التربة: يُؤدي البناء إلى تغيير خصائص التربة وتدهورها، مما يُؤثر على قدرتها على الإنتاج الزراعي.
- تلوث المياه: قد يُؤدي البناء العشوائي إلى تلوث المياه الجوفية والسطحية بسبب سوء التصريف الصحي.

تأثير التغيرات المناخية على السكن في الفيوم: التي تُؤثر سلبًا على جودة السكن وسلامته.

- ارتفاع درجات الحرارة: أشارات المقابلات إلى ارتفاع درجات الحرارة في الفيوم، على راحة السكن ويُزيد من الحاجة إلى استخدام مُكيفات الهواء، مما يزيد من استهلاك الطاقة.
- شح المياه: يُؤدي شح المياه إلى مشاكل في توفير مياه الشرب والصرف الصحي، مما يُؤثر سلبًا على جودة السكن.
- الظواهر الجوية المتطرفة: تُشير الأهالي في مركز طامية قرية يوسف الصديق إلى حدوث سيول شديدة في مارس ٢٠٢٠ وأدت الي. تضرر المنازل والبنية التحتية، مما يُؤثر على سلامة السكن.
- من المهمّ مُراعاة تأثير التغيرات المُناخية عند تخطيط وتنفيذ مشاريع الإسكان في الفيوم. ويُمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتقليل التأثيرات السلبية، مثل
- بناء منازل مُقاومة للتغيرات المناخية: واستخدام مواد بناء عازلة للحرارة وتصميم منازل تُقلّل من استهلاك الطاقة.
- تحسين إدارة المياه: وتعزيز برامج ترشيد استهلاك المياه وإعادة استخدامها، وتطوير أنظمة ري حديثة.
- تخطيط مُدن مُستدامة: وإنشاء مُدن جديدة تُراعي العوامل البيئية وتُقلّل من التأثيرات المناخية.

ج. الموارد:

تُشير المقابلات والمصادر إلى وجود موارد مُحتملة في تُمكن من تحسين أوضاع السكن:

» موارد البناء:

هناك أنواع مختلفة من مواد البناء المُستخدمة في الأرضيات في مصر، يُمكن استغلال هذه المواد وغيرها من المواد المحلية لتوفير مساكن لائقة بتكلفة مُنخفضة مثل «أرضية طبيعية رملية/ ترابية» و «أرضية غير متشطبة ألواح خشب» و «أرضية متشطبة باركية/ خشب مدهون/ رخام/ سيراميك/ بالط أسمنتي»..

» التمويل الدولي ومشاريع التنمية:

تُشير وثيقة «المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة الفيوم» إلى أهمية التمويل الدولي ودعم مشاريع التنمية في مصر. يُمكن استغلال هذه الفرص لتمويل مشاريع إسكان تُوفر مساكن لائقة للفئات الأقل دخلاً في الفيوم

كما ان هناك فرص مُحتملة يمكن استثمارها لتحسين أوضاع السكن:

مبادرات القطاع الخاص تُشير وثيقة «دليل معايير الاستدامة البيئية – الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر» إلى أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق الاستدامة في مصر. يُمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع إسكان تُوفر مساكن لائقة بأسعار مُتناسبة في الفيوم

التكنولوجيا والمُدن الذكية تُشير دليل معايير الاستدامة البيئية – الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر» إلى أهمية التكنولوجيا والمُدن الذكية في تحقيق الاستدامة. يُمكن استغلال هذه التكنولوجيا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه في المساكن، وتوفير حلول ذكية لإدارة النفايات وغيرها من الخدمات الأساسية

دعم مشروعات الإسكان الاجتماعي وتطوير المناطق العشوائية بالتعاون مع القطاع الخاص.

الفرص المتاحة:

يتضح من خلال تحليل المصادر أن محافظة الفيوم تواجه تحديات كبيرة في مجالات السكن والموارد. ولكن توجد في الوقت نفسه فرص واعدة يمكن استغلالها لتحسين الوضع وتحقيق تنمية مستدامة

» الطاقة المتجددة: وإمكانية استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الفيوم، وتُشير إلى وجود دراسات أكدت على ملاءمة الفيوم لهذه المشاريع

مشروعات إسكان ومدن جديدة تم تنفيذها

الإسكان الاجتماعي بمحافظة الفيوم يتمثل في ٢٨٠ عمارة بإجمالي ٦٨١٦ وحدة سكنية، بتكلفة مليار و٣٠ مليون جنيه تنقسم إلى: – ٥٠٤ وحدة إسكان اجتماعي، بتكلفة ٦٦ م... يونيو ٢٠٢٠

الإسكان الاجتماعي بمدينة الفيوم الجديدة يتكون من ١٨٧٢ وحدة سكنية، يضم ١٦ مبنى خدمي (أسواق تجارية - مدارس - حضانة - مركز شباب) لتوفير مسكن ملائم لـ ٨٤٢٤ نسمة، بتكلفة ٢٢٣ مليون... تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٨

مدينة الفيوم الجديدة هي واحدة من مدن الجيل الثالث التي أُنشأت سنة ٢٠٠٠، تزامناً مع نشأة مدينة القاهرة الجديدة وقنا الجديدة ولكن بدأ العمل بها فعلياً سنة ٢٠٠..

د. التوصيات:

تهدف هذه التوصيات إلى توفير سكن لائق لجميع المواطنين في الفيوم، وخلق بيئة صحية وآمنة والعمل على

- التوسع في مشروعات الإسكان منخفض التكلفة وإدخال تقنيات البناء الحديثة لخفض التكاليف.
- توسيع شبكة الصرف الصحي: تُشدد كافة المقابلات في اغلب المراكز على أهمية توسيع شبكة الصرف الصحي لتغطية جميع المناطق في الفيوم. ويُمكن للحكومة تخصيص المزيد من الموارد لتنفيذ مشاريع الصرف الصحي وتطوير البنية التحتية المتعلقة بها. ويُمكن أيضًا التعاون مع القطاع الخاص لتنفيذ هذه المشاريع.
- تحسين خدمات المياه: وتحسين كفاءة شبكات المياه وضمان وصول المياه إلى جميع المناطق بشكل عادل.
- مكافحة البناء العشوائي: وتطبيق القوانين بشكل صارم لمنع البناء العشوائي، وتوفير بدائل سكنية لائقة للمواطنين.
- بناء وحدات سكنية جديدة: وتوجيه هذه الوحدات لفئات الدخل المختلفة، مع التركيز على ذوي الدخل المحدود.
- تطوير المناطق العشوائية: وتنفيذ مشاريع لتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق العشوائية.
- توفير أراضي مُخصصة للبناء: ويُمكن تخطيط مُدن جديدة وتوسيع المُدن القائمة لتوفير أراضي للبناء بشكل مُنظم.
- تشديد الرقابة: على البناء العشوائي والمخالف، وتطبيق القوانين بشكل صارم ضد المُخالفين.
- توعية المُواطنين: بأهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية وأضرار البناء عليها. والتأكيد على أهمية الأراضي الزراعية كمورد أساسي للأمن الغذائي والبيئي في الفيوم.

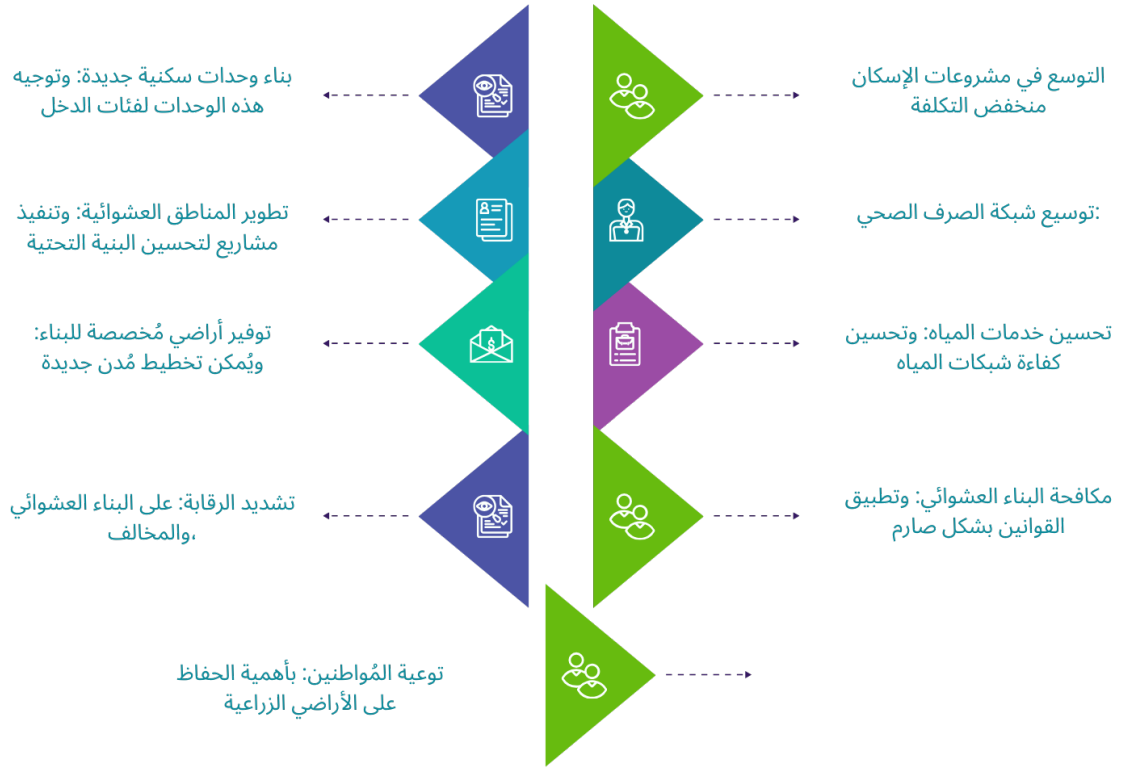

11

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

٦. إثراء الحياة الثقافية والرياضية (الهدف ١١) :

أ. الوضع الحالي:

تشير الحياة الثقافية والرياضية بداخل الفيوم الي وجود تنوع وإرث قديم؛ وتتمثل أماكن الترفيه في الفيوم: أحد الأنشطة الرئيسية للمحافظة حيث تمثل المقومات السياحية والبيئية والأثرية والمناخية للمنطقة عامل جذب فعال لأماكن مثل محمية وادي الريان وبحيرة قارون، والتي يمارس بها الوافدون رياضات التزحلق على الرمال والمظلات «البراشوت» الأرضية ورحلات المراكب في بحيرة قارون، بالإضافة إلى زيارة قرية تونس.. كما تعد المنطقة قبلة لهواة صيد الطيور المهاجرة. ويوجد بمدينة الفيوم أثار من مختلف العصور من عصر ما قبل الأسرات حتى العصر الحديث علي سبيل المثال:

- جبانة بمنطقة جرزة – وادي الحيتان من عصر ما قبل الأسرات.
- طرخان من عصر الاسرتين الاولي والثانية ومصطبة لها واجهه من الطوب اللبن.
- هرم سيلا من عصر الاسرة الثالثة.
- معبد الصاغة وجبانة من عصر الاسرة الوسطي.
- الاسرة ١٢ (مسلة سنوسرت) . (هرم هوارة والمعبد الجنائزي (اللابرنت) للملك امنمحات الثالث- مدينة ماضي).
- اثار العصر البطلمي: انشأت مدن طاميهوأبوكساهوبطن اهريت.
- اثار العصر اليوناني والروماني: (كيمان فارس، ومدينة كرانيس، مدينة ام الاتل - اثار فيلادلفيا - مدينة ديمية (السباع) - معبد قصر قارون - معبد ام البريجات (تبتونيس)).
- اثار العصر القبطي (دير الملاك غبريال - دير العزب)
- اثار العصر الاسلامي: (مسجد الروبي - مسجد المعلق - مسجد قايتباي – جامع خوندأصلباى).
- محمية قارون: الأثر المتبقي لبحيرة موريس القديمة وهي محمية طبيعية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٨٩ والمعدل بالقرار رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٩٩٧ بمساحة إجمالية حوالي ١٣٨٥ كم². يشتمل الجزء الشمالي للبحيرة على منطقة جبل قطراني التي اشتهرت بوجود رواسب حفرية بحرية ونهرية وقارية يرجع عمرها إلى حوالي ٤٠ مليون سنة.
- محمية وادي الريان: تقدر مساحتها الإجمالية بنحو ١٧٥٩ كم²، وينخفض مستوى الوادي عن مستوى سطح البحر بحوالي ٤٢ متر. ويعتبر بيئة طبيعية للحيوانات البرية والطيور المهاجرة النادرة.
- محمية وادي الحيتان: تقع وادي الحيتان «منطقة جارة جهنم» بالشمال الغربي لمحمية وادي الريان، ويتضمّن بقايا أحفوريّة متحجّرة يرجع عمرها إلى حوالي ٤٠ مليون عام لهياكل متحجرة لحيتان بدائية وأسنان سمك القرش وأصداف وغيرها من الحيوانات البحرية المنقرضة. يعتبر الوادي متحفاً مفتوحاً وتمثّل تلك البقايا المتحجرة التي تحتضنها إحدى أبرز محطات تطوّر الحيتان من ثدييات بريّة إلى ثدييات بحريّة، وهو أكبر مواقع العالم الشاهدة على هذه المرحلة من التطوّر.
- قصر اللابرنت: أو قصر التيه يقع بمنطقة هوارة.
- منطقة كيمان فارس / «أرسينوى» / «شيدت»: تقع داخل مدينة الفيوم بحي الجامعة.
- قصر قارون «ديونسياس»: يقع على الطرف الجنوبي الغربي لبحيرة قارون على بعد ٥٠ كم من مدينة الفيوم،
- مسجد الأمير سليمان «المسجد المعلق»: يقع وسط مدينة الفيوم وعرف باسم «المعلق» لارتفاعه عن سطح الأرض.

- مسجد خوند أصلباي «مسجد قايتباي»: يقع في أقصى الطرف الشمالي للقسم الغربي من مدينة الفيوم على ضفاف ترعة بحر يوسف..
- دير العزب «ديموشيه»
- سواقي الهدير: يعود تصنيع سواقي الهدير بالفيوم إلى ما يربو على الألفي عام،
- متحف كوم أوشيم «كرانيس»: يقع متحف كوم أوشيم عند مدخل مدينة كرانيس الأثرية،
- متحف الكاريكاتير: هو أول متحف لفن الكاريكاتير بالشرق الأوسط، ويقع بقرية تونس المطلة على بحيرة قارون،

الملاعب ومراكز الشباب

- يوجد عدد ٢٥ نادي في محافظة الفيوم، وعدد ١٣٨ مركز شباب حكومي، موزعين على المحافظة
- وجود رياضات شعبية: وتأجير ملاعب مراكز الشباب، مثل كرة القدم وكرة السلة وكرة الطائرة.
- الرياضات الفردية: تُمارس بعض الرياضات الفردية مثل السباحة وركوب الدراجات في الفيوم.

من المهم دعم وتطوير قطاع الترفيه في الفيوم لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياحية

ب. المشكلات:

وجود بعض الأنشطة والتحديات المُتعلقة بها:

- تراجع مشاركة الشباب. ومحدودية الأنشطة الثقافية والرياضية.
- نقص المساحات المخصصة للأنشطة
- وجود ملاعب في مراكز الشباب في الفيوم. وقد تُوفر هذه الملاعب فرصًا للأنشطة الرياضية للشباب. ولكن، تُشير المقابلات مع الشباب إلى بعض التحديات المُتعلقة بإدارة هذه المراكز وتوفير الموارد الكافية لها.
- التحديات المُتعلقة بالتمويل: ضعف التمويل الثقافي والرياضي. وتُشير المقابلات مع مديري مراكز الشباب إلى نقص التمويل كتحدٍّ رئيسي يُواجه العديد من القطاعات في الفيوم، بما في ذلك قطاع الشباب والرياضة. وقد يُؤثر هذا النقص على توفير البنية التحتية اللازمة للأنشطة الثقافية والرياضية.

مراكز الشباب:

تُشير المقابلات إلى وجود مراكز شباب في الفيوم، وإلى صعوبات تواجه هذه المراكز مثل نقص التمويل، وعدم استلام بعض المراكز لمواقعها، والعجز في عدد الموظفين

الملاعب الرياضية:

تُشير مديري مراكز الشباب إلى وجود ملاعب في مراكز الشباب، وتُشير إحداها إلى أن تأجير هذه الملاعب يُمكن المركز من توفير دخل يُساعده على العمل

نقص التمويل:

تُشير العديد من المقابلات إلى نقص التمويل كعقبة أمام تطوير العديد من القطاعات في الفيوم، ومن المُحتمل أن يُؤثر ذلك على قطاع الشباب والرياضة

ممارسة الفتيات للرياضة في الفيوم:

هناك بعض التحديات التي تُواجه الفتيات في هذا المجال:

- العادات والتقاليد: وجود تمييز بعض الأسر بين الولد والبنت في التعليم والمُعاملة، والرياضة. لا تُشجع بعض الأسر بناتها على ممارسة الرياضة نظراً للعادات والتقاليد.
- نقص الموارد: يُؤثر نقص التمويل الذي تُواجهه مراكز الشباب على توفير الأنشطة الرياضية للفتيات. ولا تتوفر مرافق رياضية مُخصصة للفتيات والأنشطة المُتاحة محدودة
- الوعي: تُؤثر قلة الوعي بأهمية الرياضة للفتيات على مُشاركتهن. لا تُدرك بعض الأسر الفوائد الصحية والنفسية للرياضة.

وبالرغم من هذه التحديات، يُمكن تشجيع مُشاركة الفتيات في الرياضة من خلال:

- التوعية: توعية الأسر بأهمية الرياضة للفتيات وفوائدها على صحتهن ونموهن.
- توفير المرافق: توفير مرافق رياضية مُخصصة للفتيات في مراكز الشباب أو المدارس. •
- دعم المُبادرات: دعم المُبادرات التي تُشجع الفتيات على ممارسة الرياضة
- توفير القدوة: تسليط الضوء على الرياضيات الناجحات لتشجيع الفتيات على الاقتداء بهن.
- من المهمّ تمكين الفتيات وتشجيعهن على ممارسة الرياضة لتحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة.

ذوى الإعاقة والرياضة في الفيوم: بعض النقاط الهامة:

- نقص الموارد: يؤثر نقص التمويل على توفير الأنشطة الرياضية لذوى الإعاقة. ولا تتوفر مرافق رياضية مُجهزة لتلبية احتياجاتهم والأنشطة المُتاحة محدودة.
- الوعي: تُؤثر قلة الوعي بأهمية الرياضة لذوي الإعاقة على مُشاركتهم. فقد لا تُدرك بعض الأسر الفوائد الصحية والنفسية والاجتماعية للرياضة لهذه الفئة.

وبناءً على ما سبق، يمكن اقتراح بعض الحلول:

- زيادة الوعي: توعية المجتمع بأهمية الرياضة لذوي الإعاقة وفوائدها عليهم.
- توفير المرافق: العمل على توفير مرافق رياضية مُجهزة في مراكز الشباب والمدارس لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة.
- تدريب الكوادر: تدريب الكوادر العاملة في مجال الرياضة على كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة.
- دعم المبادرات: دعم المُبادرات التي تهدف إلى دمج ذوي الإعاقة في الأنشطة الرياضية.

من المهمّ دمج ذوي الإعاقة في كافة مجالات الحياة، بما في ذلك الرياضة، لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية

تطوع الشباب والتطوع الأخضر ودور منظمات المجتمع المدني في تبني مفهوم التطوع الأخضر.

هناك بعض الجمعيات الاهلية بداخل محافظة الفيوم، لديها العديد من المتطوعين وبعض من الجمعيات يتبنون مفهوم التطوع الأخضر، ويمكن للجمعيات الأهلية أن تُساهم بفعالية في تحويل محافظة الفيوم إلى محافظة خضراء مستدامة من خلال تبني مفهوم التطوع الأخضر وتشجيع الشباب على المشاركة فيه

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

١.أهمية مشاركة الشباب: في مختلف جوانب التنمية.

٢.دور منظمات المجتمع المدني: في تحقيق التنمية المُستدامة وتقديم الخدمات للمجتمع.

٣. التنمية المُستدامة: وتبنّي ممارسات التنمية المُستدامة في القطاعات المختلفة، بما في ذلك الزراعة وإدارة الموارد المائية والطاقة

مفهوم التطوع الأخضر:

يشمل التطوع الأخضر أنشطة تُساهم في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة، مثل: زراعة الأشجار، وتنظيف الشواطئ والمتنزهات، والتوعية بترشيد استهلاك المياه والطاقة، وإعادة تدوير النفايات

توصيات:

- توعية الشباب بأهمية التطوع الأخضر وفوائده للبيئة والمجتمع.
- تنظيم برامج وفعاليات تُركّز على الأنشطة البيئية.
- التعاون مع الجهات الحكومية والخاصة لدعم المبادرات الخضراء.
- توفير فرص تدريب للشباب على المهارات البيئية، مثل إعادة التدوير والزراعة المُستدامة.
- إطلاق حملات إعلامية للترويج للتطوع الأخضر وتسليط الضوء على قصص النجاح.

ج. الموارد والفرص:

- تنشيط السياحة الثقافية (مثل قرية تونس بالفيوم).
- دعم المبادرات الشبابية الثقافية والرياضية.

وجود فرص يمكن استغلالها:

- مراكز الشباب: تُعتبر مراكز الشباب نقطة انطلاق هامة لأي مبادرات تستهدف الشباب. مما يُشير إلى إمكانية تطوير مبادرات إبداعية لتوفير التمويل
- الأنشطة الثقافية والرياضية: إقامة مؤتمر سنوي للنباتات الطبية والعطرية يُشير إلى إمكانية وجود اهتمام ثقافي وأنشطة مُتعلقة به. ويمكن استثمار وجود الملاعب في مراكز الشباب لتنظيم فعاليات رياضية.
- التعاون مع الجهات الأخرى: يمكن لمراكز الشباب التعاون مع الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية لتنفيذ مبادرات مشتركة تستهدف الشباب.
- التمويل الذاتي: مع اعتماد الدولة على التمويل الذاتي، يُمكن تشجيع مراكز الشباب على إيجاد حلول تمويلية مُبتكرة، مثل تنظيم فعاليات تُدر دخلًا أو التعاون مع القطاع الخاص.
- التطوع: يمكن تشجيع الشباب على التطوع في مراكز الشباب والمشاركة في تنظيم الأنشطة.

فرص استثمارية للملاعب الخاصة في الفيوم:

- ارتفاع معدل الإشعاع الشمسي في الفيوم: مما قد يُشجع بعض الشركات الخاصة على إنشاء ملاعب مُغطاة تعمل بالطاقة الشمسية.
- وجود شركة خاصة تمتلك مساحة كبيرة من الأرض على بحيرة قارون مثل الشركة المصرية للأملاح والمعادن، والتي يُمكنها استغلال هذه المساحة لإنشاء ملاعب خاصة.
- انتشار الزراعة في الفيوم: قد يُشجع بعض المُزارعين على إنشاء ملاعب خاصة على أراضيهم، خاصة مع وجود اتجاه نحو استخدام الطاقة الشمسية في ضواحي المحافظة.

من المهمّ الاستفادة من الموارد المُتاحة وإيجاد حلول مُبتكرة لتوفير الأنشطة للشباب في مجالات الرياضة والترفيه والثقافة. ودعم الرياضة في الفيوم وتشجيع ممارسة مختلف أنواع الرياضات لتحقيق الفوائد الصحية والاجتماعية والترفيهية

مشروعات الشباب والرياضة الحكومية التي تم تنفيذها

- منتجع مركز شباب طبهار بمحافظة الفيوم، بتكلفة استثمارية ٥ مليون جنيه ويضم منتجع مركز شباب طبهار: حمام سباحة، قاعة مناسبات، حديقة أطفال، وناد اجتماعي... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١
- الملعب الخماسي المنجل بالنجيل الصناعي بمركز شباب طبهار، الذي أنشأته وزارة الشباب والرياضة بتكلفة ٦٥٠ ألف جنية تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١
- الملعب القانوني لمركز شباب العدوة بالفيوم والذي أنشأته الوزارة بتكلفة إجمالية تقدر بـ ٤ ملايين جنيه و٦٠٠ ألف جنيه تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١
- نادي الصفوة الرياضي بمنطقة كيمان فارس بالفيوم بتكلفة مليوني جنيه، ويُقدم عددًا من الأنشطة الاجتماعية والدينية، بجانب الأنشطة الرياضية التي تشمل الك... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١

- تنفيذ مشروع النادي الاجتماعي مدينة الفيوم الجديدة بتكلفة ٨٠ مليون جنيه، بالامتداد الجنوبي للمدينة على مساحة ٥ فدان تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠١٨
- تطوير مركز شباب الساحة الشعبية بالفيوم التطوير تضمن مركز شباب الساحة الشعبية والمبنى الإداري وملعب خماسي، وملعب كرة قدم قانونى مطور بالنجيل الصناعي مزود بأعمدة الإنارة الكاشفة، وحديقة للأطفال... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٦
- تطوير نادى قارون الرياضي التي شملت إنشاء صالة للإسكواش وملعب متعدد الأغراض، ومجمع الصالات المغطاة متعددة الطوابق بتكلفة ١١ مليون جنيه. تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٦

مشروعات الشباب والرياضة الحكومية –جاري تنفيذها –

- إنشاء مركز شباب قرية الحامولي التابعة لمركز يوسف الصديق بالفيوم والذي يقام على مساحة ٨٨٠ مترا بتكلفة ٦ ملايين جنيه، وبلغت نسبة التنفيذ ٣٠٪
- مركز شباب قرية شدموه التابعة لمركز أطسا بالفيوم المقام على مساحة ٤٩٣ مترا، ويضم مقر إداري وصالة «جيم»، وصالة بلياردو، وقاعة لألعاب البنج بونج، ...
- تطوير مركز شباب قرية الشواشنة التابعة لمركز يوسف الصديق بالفيوم المقام على مساحة ١١٥٠٠ متر مربع، ويشمل ملعب قانوني، وملعب خماسي، وقاعة اجتماعات، ومركز...
- مشروعات ومناطق ترفيهيه حكومية تم تنفيذها
- مشروع تطوير كورنيش باغوص يشمل أعمدة الإنارة وتركيب كشافات جديدة، وإنشاء مظلات لجلوس الزوار، وصيانة الأرصفة والبلدوزرات وعمل انترلوك بطول ٢٠٠ مترًا.... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢١
- تطوير محمية وادى الريان ١– مساحة محمية وادي الريان تبلغ ١٧٥٩ كم٢ وتبعد المحمية عن القاهرة بمسافة ١٥٠ كم. ٢– تتميز المحمية ببيئتها الصحراوية المتكاملة بما فيها من كثبان رملية... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠١٩
- تطوير ورفع كفاءة كورنيش بحيرة قارون بمنطقة شكشوك افتتاح المرحلة الأولي لمشروع تطوير ورفع كفاءة كورنيش بحيرة قارون بمنطقة شكشوك بطول ٨٨٠ متر وبتكلفة ٣,٢ مليون جنيه كمشروع ترفيهي للمواطنين تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

خدمات عامة حكومية تم تنفيذها

- المقر الجديد لمديرية الأوقاف بالفيوم، بجوار مسجد ناصر الكبير بمدينة الفيوم، بتكلفة، مليون جنيه، المقر الجديد يضم إدارات الشئون الإدارية، والمالية، وال.. تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠٢١
- تطوير ورفع كفاءة المديرية المالية بالفيوم، أعمال التطوير ورفع كفاءة المديرية، شملت إنشاء منظومة حريق متكاملة، فضلاً عن إنشاء وحدة التدريب تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٩

خدمات عامة حكومية جاري تنفيذها

- المجمع الخدمي بقرية الحامولى التابعة لمركز يوسف الصديق بالفيوم المقام على مساحة ١٥٠٠ متر بتكلفة ١٠ ملايين جنيه حيث تم الانتهاء من التكلفة: ١٠ مليون جنيه
- إنشاء مجمع خدمات قرية شدموه التابعة لمركز أطسا بالفيوم المقام على مساحة ٤٥٠ مترا من ٣ طوابق بإجمالي مساحة ١٣٥٠ مترا، ويضم وحدة محلية، ومكتب تموين، وسج...
- مجمع خدمات قرية تطون التابعة لمركز أطسا بالفيوم المقام على مساحة ٩٠٠ متر، ويضم مركز تكنولوجي، ووحدة محلية، ومكتب بريد، وآخر للتموين، وشهر عقاري، ووحدة...
- رفع كفاءة نقطة إسعاف قرية تطون التابعة لمركز أطسا بالفيوم على مساحة ١٥٠ مترا، وبلغت نسبة تنفيذ الأعمال نحو ١٠٪
- إنشاء مجمع الخدمات الحكومية بقرية الشواشنة التابعة لمركز يوسف الصديق بالفيوم، الذي يجري إنشاؤه على مساحة ٤٥٠ متر مربع، بتكلفة ٩,٤ مليون جنيه، ويضم مرك...

مشروعات دور العبادة تم تنفيذها بتمويل حكومي

تضمن موقع الدولة فيما يخص مشروعات دور العبادة بمحافظة الفيوم تنفيذ مجموعة واسعة من عمليات الإحلال والتجديد والترميم للمساجد بدعم حكومي. وقد شملت هذه المشروعات إنشاء مساجد جديدة، وتوسعة وتطوير أخرى في مختلف مراكز المحافظة. بلغت تكلفة المشروعات مبالغ متفاوتة تراوحت بين مئات الآلاف إلى ملايين الجنيهات، حيث تم تنفيذها خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢. هدفت هذه المشروعات إلى توفير أماكن عبادة تتسم بالجودة والحداثة، مع إضافة مرافق مجتمعية مثل دور تحفيظ القرآن والمكتبات ومصليات النساء في بعض المساجد. وعدد المساجد التي تم إنشاؤها حديثًا (تشييد كامل): ٦ مساجد تقريبًا. وعدد المساجد التي تم تجديدها أو إحلالها وتجديدها: ٣٣ مسجدًا تقريبًا. والإجمالي الكلي: ٣٩ مسجدًا، تتوزع بين الإنشاء الجديد وعمليات التجديد

ملخص مؤشرات التنمية المستدامة بمحافظة الفيوم

يوضح الجدول التالي قيم مؤشرات التنمية المستدامة المتاحة البالغ عددها 32 في محافظة الفيوم، كما يوضح قيم المؤشرات على المستوى الوطني ومستهدف مؤشر المحافظة في 2030 ليظهر قيمة ابتعاد مؤشر المحافظة الحالي عن مستهدفه في 2030 سلبًا أو إيجابًا (سلبًا: يوضح مدى تأخر المؤشر الحالي عن تحقيق مستهدفه، وإيجابًا: يوضح تحقيق المؤشر الحالي القيمة المستهدفة وتفوقه عنها في بعض الأحيان). كما يوضح الترتيب موقف أداء المحافظة بالنسبة لباقي المحافظات في مدى تحقيقها -أو قربها من تحقيق- مستهدف 2030 لتلك المؤشرات.

م	أهداف التنمية المستدامة		المؤشرات الأممية	أحدث قياس للمؤشر المستوى الوطني	أحدث قياس لمؤشر المحافظة	مستهدف المحافظة في 2030	البعد عن مستهدف المحافظة 2030	التغيير السنوي المستهدف حتى 2030	مؤشرات
1	القضاء على الفقر		نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	32.5%	26.4%	14.2%	-12.2%	-1.0%	7
2	القضاء على الجوع		الطول بالنسبة للعمر(التقزم)	21.5%	25.6%	12.2%	-13.4%	-0.9%	23
3			انتشار سوء التغذية - الهزال	23.3%	20.9%	10.0%	-10.9%	-0.7%	16
4			انتشار الأنيميا بين الأطفال	27.4%	37.2%	18.6%	-18.6%	-1.2%	9
5	الصحة الجيدة والرفاه		معدل الوفيات النفاسية لكل 100.000 مولود	43	40	30	-10.0	-0.8	7
6			معدلات وفيات بسبب حوادث المرور على الطرق لكل 100.000	7.8	1.4	2.4	1.0	تم	1
7			معدل الإنجاب الكلي	3.1	3.41	2.2	-1.21	-0.10	21
8			معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولود	7.2	3	9.3	6.3	تم	3
9			معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 طفل	20	18.1	16.7	-1.4	-0.1	16
10			نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة	58.5%	57.4%	75.0%	-17.6%	1.2%	23
11			نسبة الولادة التي يشرف عليها أخصائيون مدربون	91.5%	85.0%	100.0%	-15.0%	1.0%	11
12			معدل الأطباء البشريين لكل 10000 من السكان	11.3	3.5	23.5	-20.0	1.54	23
13	التعليم الجيد		نسبة الأمية في الذكور	21.2%	28.5%	14.0%	-14.5%	-1.1%	21
14			نسبة الأمية في الإناث	30.8%	40.0%	20.0%	-20.0%	-1.5%	9
15			نسبة المدارس المجهزة للمعاقين	4.3%	3.3%	24.4%	-21.1%	1.6%	19

د. التوصيات:

- إنشاء مراكز ثقافية ورياضية في القرى والمراكز.
- تنظيم مهرجانات ثقافية ورياضية دورية.
- دعم مراكز الشباب: توفير التمويل اللازم لتطوير مراكز الشباب وتوفير الأنشطة الثقافية والرياضية.
- تشجيع المُبادرات: دعم المُبادرات الفردية والجماعية في مجال الثقافة والرياضة.
- توفير البنية التحتية: وتوفير الملاعب والقاعات والمرافق اللازمة للأنشطة الثقافية والرياضية.
- يُمكن للأنشطة الثقافية والرياضية أن تُساهم في تنمية المجتمع وتحسين جودة الحياة.
- توفير الدعم الحكومي: لمراكز الشباب لتطوير بُنيتها التحتية وتوفير الأنشطة
- تشجيع القطاع الخاص: على الاستثمار في قطاع الشباب والرياضة.
- تنمية الوعي: توعية الشباب بأهمية الرياضة والمشاركة في الأنشطة المُجتمعية.
- الاستفادة من الموارد المتاحة: بشكل أمثل، مثل تأجير الملاعب في مراكز الشباب.
- إجراء المزيد من البحث لمعرفة المزيد عن الملاعب الخاصة في الفيوم
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء وإدارة الملاعب
- دعم المبادرات المجتمعية من خلال منظمات المجتمع المدني، والتي تهدف الى دمج ذوي الإعاقة في الأنشطة الرياضية.
- نقص المعلومات حول الملاعب الخاصة في الفيوم. وهذا المجال فرصة للبحث والتطوير، خاصة مع تزايد الوعي بأهمية الرياضة والترفيه ومن المهمّ التركيز على قطاع الشباب والرياضة لتنمية قدراتهم وتوفير فرص للتطور والإبداع.

ملخص المحور الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

هذا المحور يعالج الجوانب الأساسية التي تسهم في تحسين جودة الحياة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المتعلقة بالفقر، الغذاء، الصحة، التعليم، الإسكان، والثقافة والرياضة، ومما ممضى نستطيع ترتيب المشكلات حسب الأولوية

- الفقر والتفاوت الاقتصادي.
- نقص الخدمات الصحية والتعليمية.
- تدهور أوضاع السكن والبنية التحتية.
- غياب الأنشطة الثقافية والرياضية.

التحديات :

- نقص الاستثمار في مجالات التكنولوجيا: ضعف الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والابتكار.
- محدودية المهارات التكنولوجية: محدودية المهارات التكنولوجية بين الشباب.
- محدودية الدعم المالي: محدودية الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تركز النشاط الاقتصادي: تركز النشاط الاقتصادي في قطاعات تقليدية
- ارتفاع تكلفة البناء: ارتفاع تكلفة البناء وعدم كفاية التمويل.
- تدهور البنية التحتية: تدهور جودة البنية التحتية، بما في ذلك شبكات الطرق والمياه والصرف الصح....
- التغيرات المناخية: تأثير التغيرات المناخية السلبية على جودة المساكن وسلامتها وزيادة استهلاك الطاقة.
- مشاكل متعلقة بالموارد: نقص المياه وسوء إدارة المخلفات.
- البناء العشوائي: انتشار البناء العشوائي والمخالف
- نقص المساحات المخصصة للأنشطة الشبابية: الرياضية والثقافية للشباب.
- نقص التمويل للأنشطة الشبابية: ضعف التمويل المخصص للأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية....
- نقص الخدمات المائية: نقص خدمات المياه وتأثيرها على جودة السكن
- عدم المساواة في توزيع القوى العاملة: سوء توزيع القوى العاملة في القطاع الصحي ونقص الأطباء والمتخصصين.
- ضعف الوعي الصحي: ضعف الوعي الصحي لدى بعض السكان وعدم الالتزام بتعليمات الوقاية من الأمراض.
- العادات الصحية السلبية: انتشار العادات الصحية السلبية مثل ختان الإناث والزواج المبكر.
- إلقاء القمامة في المصارف واستخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة مما يؤدي إلى تلوث المياه وانتشار الأمراض
- نقص مياه الري: محدودية مياه الري وارتفاع درجات الحرارة.
- انتشار الأمراض: انتشار بعض الأمراض مثل أمراض الجهاز التنفسي والهضمي والأمراض المزمنة.
- التسرب من التعليم: التسرب من التعليم بسبب الفقر وعدم الرغبة في التعليم.
- ضعف البنية التحتية لقطاع النقل: تدهور شبكة الطرق وضعف وسائل النقل العام.
- صعوبة الحصول على التراخيص: تعقيد إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص.

- نقص الوعي بأهمية الابتكار: عدم إدراك أهمية الابتكار في تحسين المنتجات والخدمات.
- قلة فرص العمل: قلة فرص العمل في القطاعات الصناعية والخدمية.
- نقص التمويل الكافي: نقص التمويل اللازم للتوسع في الإنتاج والتسويق للحرفيين
- ضعف التسويق: ضعف التسويق لمنتجات الحرفيين وتراجع المبيعات.
- قلة التدريب: قلة التدريب الذي يحتاجه الحرفيون لتطوير مهاراتهم.
- المنافسة: المنافسة الشرسة من المنتجات المستوردة.
- تلوث بحيرة قارون: زيادة معدلات التلوث في بحيرة قارون نتيجة الأنشطة الزراعية والصناعية.
- الاستهلاك غير المستدام للموارد: الاستهلاك غير المستدام للموارد المائية والزراعية
- ضعف الوعي البيئي: ضعف الوعي البيئي لدى المجتمع.
- تدهور التنوع البيولوجي: تدهور التنوع البيولوجي بسبب التلوث.
- نقص حاد في خدمات المياه: نقص حاد في خدمات المياه في المناطق الريفية.

نتائج عامة للمحور:

- أثر التغير المناخي في كافة الأهداف التي تم تناولها بشكل واضح، وظهر أكثر شيء في الفقر والزراعة
- ذوي الإعاقة والأطفال والمرأة هم أكثر المتضررين من التغيرات المناخية السلبية،
- يظهر تداخل كبير بين مشكلات الفقر، نقص الغذاء، والتعليم.
- الحاجة إلى تدخلات متعددة الأبعاد، تشمل تحسين البنية التحتية ودعم التمكين المجتمعي.
- تدني في نصيب السكان من الخدمات الصحية والتعليمية
- ارتفاع معدلات وفيات الرضع.
- انخفاض قيمة مؤشر توقع الحياة عند الميلاد الى ٦٢٪
- التراجع في القرية يعود الى العادات والتقاليد وقلة فرص العمل المناسبة للمرأة.
- انخفاض واضح لمشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية لا تزيد عن ١١,٦٪.
- ارتفاع معدلات الأمية لدى المرأة تصل الى ٦٠٪.
- مشروعات تطوير البنية التحتية: في قطاعات النقل والإسكان والمرافق والمياه والصرف الصحي
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية: إنشاء وتطوير المراكز الطبية والمستشفيات والمدارس.
- تطوير القطاع الزراعي: تطوير المزارع البحثية وإنشاء وحدات ميكنة زراعية.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: توفير برامج دعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- زيادة مشاركة المرأة في التعليم: وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للنساء والفتيات
- توفير فرص عمل: خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الطاقة النظيفة والسياحة والصناعات الزراعية
- تعزيز الزراعة العضوية: تشجيع زراعة المنتجات العضوية وتوفير الدعم اللازم للمزارعين
- تفعيل دور الإعلام: تفعيل دور الإعلام في التوعية بقضايا التنمية المستدامة.
- مبادرات حكومية لدعم المرأة: مبادرات توعية من وزارة التضامن الاجتماعي، ومبادرات صحية لدعم الأمهات والأطفال، وبرامج لذوي الإعاقة، وبرنامج تكافل وكرامة للأسر الفقيرة.
- التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: إنشاء صناديق استثمارية ودعم فني للشركات الناشئة

التوصيات:

- التركيز على الاستثمار في القطاعات الواعدة: التي تخلق فرص عمل جديدة، مثل الطاقة النظيفة والسياحة والصناعات الزراعية.
- تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في التنمية: دعم الجمعيات الأهلية على المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية.
- تفعيل دور الإعلام في التوعية: بقضايا التنمية، وخاصة قضايا البيئة والمناخ.
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض وتقديم الدعم الفني والمالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير التدريب المهني: توفير برامج تدريب مهني للشباب والنساء لتزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل.
- تطوير البنية التحتية: تحسين البنية التحتية لجذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل
- تطوير شبكات الطرق: إنشاء طرق جديدة وتوسعة الطرق القائمة لتسهيل حركة المركبات
- تطوير شبكة النقل العام: زيادة عدد خطوط الحافلات وتحسين جودة الخدمة
- تشجيع استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة: دعم استخدام الدراجات والمركبات الكهربائية
- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات: تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتوفير حوافز للاستثمارات الخاصة.
- توفير التمويل الميسر: توفير قروض ميسرة للحرفيين
- دعم التسويق: تقديم الدعم لتسويق المنتجات الحرفية وإقامة المعارض والمهرجانات
- توفير التدريب: تقديم برامج تدريبية للحرفيين لتطوير مهاراتهم
- حماية المنتجات الحرفية: وضع سياسات لحماية المنتجات الحرفية المحلية
- إعادة تأهيل بحيرة قارون: تنفيذ مشاريع لتطهير البحيرة ومنع إلقاء المخلفات فيها.
- رفع الوعي المجتمعي: إطلاق حملات توعية بأهمية مكافحة التغير المناخي وترشيد استهلاك المياه
- تعزيز التعاون الدولي: الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية في مجال مكافحة التغير المناخي
- تحسين إدارة الموارد المائية: تطبيق تقنيات الري الحديثة وزراعة أصناف مقاومة للجفاف
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية: دعم الجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية والتنموية.
- تفعيل دور المجالس المحلية: في التنسيق بين الأطراف المختلفة وضمان مشاركة المواطنين
- توعية القطاع الخاص: بأهمية المسؤولية الاجتماعية وتشجيعه على الاستثمار في المشاريع التنموية
- تطوير القدرات الفنية والإدارية للجمعيات الأهلية: توفير الدعم الفني والمالي للجمعيات الأهلية لتطوير قدراتها
- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة: بناء شراكات فعالة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

يركز هذا المحور على تعزيز المساواة بين الجنسين، توفير الفرص المتساوية لجميع الفئات الاجتماعية، وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

٥ المساواة بين الجنسين

١. تعزيز المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة):

أ. الوضع الحالي في الفيوم:

- تمثل النساء نسبة كبيرة من سكان الفيوم، ومع ذلك، تفتقر العديد منهن إلى فرص تعليمية ووظيفية متكافئة.
- معدلات مرتفعة للزواج المبكر في بعض المناطق الريفية.
- ضعف تمثيل النساء في سوق العمل والمناصب القيادية.

ب. المشكلات:

- انخفاض معدلات مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والتعليمية.
- العوامل الاقتصادية: يُؤثر الفقر وقلة فرص العمل على أوضاع المرأة ويُجبرها في بعض الأحيان على الزواج المبكر أو التخلي عن التعليم.
- ضعف الوعي: لا تزال نسبة كبيرة من النساء تفتقر إلى الوعي بحقوقهن وبأهمية التعليم والرعاية الصحية.
- انتشار بعض الممارسات الاجتماعية السلبية مثل التمييز ضد المرأة. وهناك عدة ممارسات سلبية تُميّز ضد المرأة وتُقيّد حقوقها وتُعيق تقدمها، وأبرز الممارسات السلبية:
  - ختان الإناث: تُشير المصادر إلى استمرار هذه الممارسة الضارة بصحة الفتيات، بدافع العادات والتقاليد والمعتقدات الخاطئة
  - نسبة الامية في الذكور هي ٢٨,٥٪ بينما للإناث ٤٠٪– تقرير توطين الفيوم ٢٠٢٠
  - التمييز بين الجنسين في فرص العمل تصل مشاركة المراة في سوق العمل ١٧٪: يوجد تمييز ضد الإناث في الحصول على فرص العمل، مما يُزيد من صعوبة حصولهن على عمل
  - الزواج المبكر: يُعتبر الزواج المبكر من أبرز المشكلات التي تُؤثر سلبًا على الفتيات في الفيوم. وتُشير المصادر إلى أن الفقر والعادات والتقاليد من أهم أسباب انتشاره
  - عدم المساواة في التعليم: تُشير بعض النساء والفتيات إلى وجود تمييز في التعليم بين الذكور والإناث، حيث لا تُمنح الفتيات نفس الفرص التعليمية التي يحصل عليها الذكور.
  - عدم المساواة في الميراث: تُحرم بعض النساء من حقوقهن في الميراث بسبب العادات والتقاليد التي تُعطي الأفضلية للذكور
  - العنف ضد المرأة: تُشير بعض المقابلات إلى وجود عنف جسدي ونفسي ضد المرأة، ويُعتبر ذلك انتهاكاً خطيراً لحقوقها

«بالنسبة للمرآه في الأرياف؛ قائمه بدور الرجل والست؛ وعدم حصول المرآه على حقوقها في الميراث عند اغلب العائلات ولم تحصل على الميراث كامل؛ وممكن تأخذ فلوس بس ما تاخدش في الأرض»

رائدة اجتماعية ترسانورس

جهود إيجابية:

مبادرات التوعية:

تُشير المقابلات مع الرائدات الريفيات الصحيات والاجتماعيات إلى وجود مبادرات لزيادة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين، خاصة من خلال الرائدات الريفية، ودور رائدات التضامن في التوعية وأحوال المرأة في مجتمعات الفيوم؛ يلعبن دوراً محورياً في توعية المجتمعات في الفيوم، خاصةً فيما يتعلق بقضايا المرأة، في

- التوعية بمخاطر ختان الإناث: تُساهم الرائدات في نشر الوعي حول الآثار السلبية لهذه الممارسة على صحة الفتيات وحياتهن
- مكافحة الزواج المبكر: تعمل الرائدات على توعية الأهالي بمخاطر الزواج المبكر وتشجيع التعليم للفتيات.
- التثقيف الصحي: تُقدم الرائدات إرشادات صحية للأمهات والأطفال، وتُساهمن في نشر الوعي بأهمية الرعاية الصحية
- التوعية بالمساواة بين الجنسين: تُشارك الرائدات في مبادرات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتغيير العادات والتقاليد التي تُميّز ضد المرأة

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل رائدات التضامن، إلا أن أحوال المرأة في مجتمعات الفيوم لا تزال تواجه تحديات كبيرة، حيث تستمر الممارسات السلبية: مثل ختان الإناث والزواج المبكر والحرمان من الميراث

يتناول «التقرير الطوعي المحلي لمحافظة الفيوم ٢٠٢٤»

تقدم المحافظة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويسلط الضوء على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كجزء أساسي من التنمية المستدامة، مشيرًا إلى الالتزام الحكومي بتحقيق هذه الأهداف. ويؤكد على وجود إرادة سياسية قوية لدعم حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، وعرض الاستراتيجيات الوطنية والمحلية التي تم تنفيذها لدعم تمكين المرأة وتحقيق المساواة. ويوضح التقرير زيادة نسبة الفتيات في التعليم، وتحسين جودة التعليم المقدم، وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للنساء والفتيات، مع التركيز على الصحة الإنجابية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنساء، وتعزيز مشاركتهن في سوق العمل. ويوضح انه مازال هناك التحديات والعوائق، تتمثل في استمرار العنف ضد النساء والفتيات، وعدم المساواة في الفرص الاقتصادية، وتأثير العادات والتقاليد السلبية على دور المرأة ومشاركتها في المجتمع، والحاجة إلى موارد مالية وبشرية لدعم البرامج والمبادرات المتعلقة بالمرأة. استمرار العنف الأسري والتمييز ضد النساء والفتيات، مما يؤثر سلبًا على حقوقهن ومشاركتهن في المجتمع. وتأثير العادات والتقاليد السلبية التي تعيق تقدم النساء، مثل التقاليد المرتبطة بالزواج المبكر أو عدم تعليم الفتيات. وصعوبة الوصول إلى الموارد المالية، خاصة في المناطق الريفية، مما يحد من قدرة النساء على بدء مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر. ونقص العمالة المدربة، مما يؤثر على قدرة النساء على الانخراط في سوق العمل بشكل فعال. والحاجة إلى زيادة الوعي حول حقوق المرأة وأهمية مشاركتها في المجتمع.

بالإضافة إلى التثقيف المالي والمهني. وارتفاع أسعار المواد الأساسية ونقص الفرص الاقتصادية بسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية. والتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-١٩؛ وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للجائحة، مما أثر على فرص العمل والدخل للنساء. ونقص البيانات والإحصائيات؛ والحاجة إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات لتقييم التقدم بشكل أفضل وتوجيه السياسات بشكل أكثر فعالية

تشير التحديات في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إلى ضرورة تعزيز الجهود المحلية والوطنية لمواجهة هذه القضايا في محافظة الفيوم. يتطلب ذلك استراتيجيات شاملة تشمل التعليم، التدريب المهني، وزيادة الوعي بحقوق المرأة،

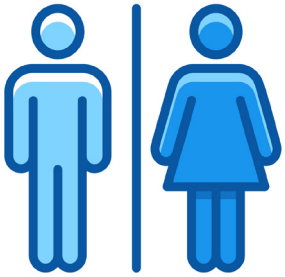

المبادرات التي تمت للنساء والفتيات في الفيوم:

تشير المقابلات مع إدارة الرائدات الريفيات بمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الفيوم؛ إلى وجود مبادرات حكومية وأهلية لدعم النساء والفتيات في الفيوم

- يوجد ما يقرب من ٨٠٠ رائداه ريفية بمحافظة الفيوم، في مارس ٢٠٢٥، ولكل رائداه نطاق عملها ٢٠ اسرة، وتعمل كل رائداه على تنفيذ مبادرات التوعية من وزارة التضامن الاجتماعي: تُشارك الرائدات في حملات التوعية التى تستهدف النساء والفتيات، وتُغطي مواضيع مثل ختان الإناث، الزواج المبكر، الرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين،
- المبادرات الصحية: تُقدم الخدمات الصحية للأمهات والأطفال، والتوعية بأهمية الرعاية الصحية
- مبادرات لذوي الإعاقة: تُشير بعض المصادر إلى وجود دعم للأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على خدمات صحية ومعاشات
- برنامج تكافل وكرامة: يُقدم البرنامج دعماً مالياً للأسر الفقيرة، ويستفيد منه النساء بشكل خاص

تأثير التغيرات المناخية على النساء في الفيوم:

التغيرات المناخية لها تأثير مُتزايد على محافظة الفيوم، وتزيد التغيرات من عدم المساواة بين الجنسين وتُؤثر بشكل غير متناسب على النساء، وتُؤثر التغيرات المناخية على النساء من خلال

- زيادة أعباء العمل: تُشير المقابلات إلى أن النساء في الفيوم يقمن بدور رئيسي في الزراعة ورعاية الأسرة وجلب المياه والوقود. ومع زيادة شح المياه والجفاف نتيجة لتغير المناخ، ستزداد أعباء النساء بشكل كبير
- التأثير على الصحة: تُؤدي التغيرات المناخية إلى انتشار الأمراض وزيادة سوء التغذية، وستكون النساء والأطفال أكثر عرضة للخطر بسبب ضعف المناعة وقلة الوصول إلى الرعاية الصحية
- تراجع الدخل: يُؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي ويُقلل من دخل المزارعين، وسيؤثر هذا بشكل سلبي على النساء اللاتي يعتمدن على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل

التوصيات للحد من تأثير التغيرات المناخية على النساء:

- تمكين النساء: توفير فرص عمل بديلة للنساء ودعم مشاريعهن الصغيرة لتُصبحن أقل اعتماداً على الزراعة.
- توفير الخدمات الأساسية: ضمان حصول النساء على المياه النظيفة والطاقة والرعاية الصحية والتعليم
- زيادة الوعي: توعية النساء بمخاطر تغير المناخ وطرق التكيف معه والحفاظ على الموارد.
- دمج النساء في صنع القرار: إشراك النساء في وضع السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ.
- من المهم التأكيد على أن النساء لَسن مجرد ضحايا لتغير المناخ، بل هُن أيضاً فاعلات أساسيات في جهود التكيف معه والتخفيف من آثاره. لذا، من الضروري تمكينهن ودعمهن ليُصبحن جزءاً من الحلول.

ج. الموارد والفرص:

هناك عدد من التحديات الكبرى المتمثلة في: قلة التمويل: تُشير المقابلات إلى أن قلة التمويل تُعيق توسيع نطاق المبادرات الموجهة للنساء والفتيات وضعف البنية التحتية: يُؤثر ضعف البنية التحتية، خاصةً في المناطق الريفية، على وصول النساء والفتيات للخدمات. ونقص فرص العمل: تُعاني النساء في الفيوم من نقص فرص العمل، مما يُقيّد استقلالهن ويُزيد من اعتمادهن على الرجال. والعادات والتقاليد: تُمثل العادات والتقاليد التي تُميّز ضد المرأة عقبة كبيرة أمام تمكينهن وبالرغم من التحديات، هناك فرص يمكن استثمارها لتعزيز دور المرأة في الفيوم:

- وجود مبادرات وطنية لتمكين المرأة (مثل المجلس القومي للمرأة).
- منظمات أهلية تدعم قضايا المرأة وتعزز مشاركتها في المجتمع
- الاستفادة من التكنولوجيا: لتوفير فرص تعليمية ومهنية للنساء، ولتسهيل وصولهن للخدمات.
- تشجيع المشاريع الصغيرة: تمكين النساء اقتصادياً من خلال توفير الدعم لإنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة.
- بناء شراكات: بين المنظمات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص لتوفير الموارد والدعم اللازم للنساء والفتيات.
- مواصلة التوعية: من الضروري مواصلة حملات التوعية لتغيير العادات والتقاليد التي تُعيق تقدم المرأة.

ملاحظات عن وضع المرأة في محافظة الفيوم

يشير مشروع تقرير التنمية البشرية في محافظة الفيوم الي عدد من الملاحظات الهامة المتمثلة في:

- تفاوت كبير بين مشاركة المرأة في قوة العمل بين المدن ٢٦٪ والقرى تنخفض الى ٠,٤٪.
- التراجع في القرية يعود الى العادات والتقاليد وقلة فرص العمل المناسبة للمرأة.
- انخفاض واضح لمشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية لا تزيد عن ١١,٦٪.
- ارتفاع معدلات الأمية لدى المرأة تصل الى ٦٠٪.
- انخفاض مؤشر توقع الحياة للمرأة الى ٦٦,٣٪.

د. التوصيات:

- تصميم برامج تدريب وتأهيل خاصة بالنساء لزيادة مشاركتهن في سوق العمل.
- تطبيق آليات لرفع الوعي بالمساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.
- تعزيز دور المرأة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.
- تكثيف حملات التوعية: التي تستهدف تغيير العادات والتقاليد السلبية التي تُميّز ضد المرأة وتُقيّد حقوقها والتركيز على مخاطر ختان الإناث والزواج المبكر وأهمية تعليم الفتيات وتمكين المرأة اقتصادياً. واستهداف جميع فئات المجتمع، وخاصةً الرجال والآباء والأمهات. واستخدام وسائل إعلامية مُتنوعة للوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع.
- تعزيز وتوفير فرص تعليمية متساوية وتشجيع تعليم الفتيات: وضمان حصول جميع الفتيات على التعليم ومكافحة التسرب من التعليم. وتوفير مدارس ومعاهد تعليمية في المناطق الريفية والنائية. وتقديم منح ومساعدات مالية للفتيات من الأسر الفقيرة وتشجيع الفتيات على التخصص في المجالات العلمية والتقنية.
- تمكين المرأة اقتصادياً: وتوفير فرص عمل للنساء ودعم مشاريعهن الصغيرة. وتقديم تدريب مهني للنساء ليُصبحن أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل وتشجيع النساء على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاستثمار. وتشجيع مشاركتها في صنع القرار.

- تطبيق القوانين: التي تُجرّم ختان الإناث والزواج المبكر والعنف ضد المرأة. وتفعيل دور الجهات الرسمية في مراقبة تطبيق هذه القوانين ومحاسبة المخالفين.
- تعزيز دور رائدات التضامن: توفير الدعم والتدريب اللازم لرائدات التضامن ليُصبحن أكثر فاعلية في عملهن. وتوسيع نطاق عملهن ليصل إلى جميع المناطق في الفيوم. وتشجيع التعاون بين رائدات التضامن والمنظمات الأهلية والجهات الرسمية.
- رفع الوعي المجتمعي بضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال منظمات المجتمع المدني.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين في الفيوم ليس بأمر سهل، لكنه أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. ويتطلب الأمر: تضافر جهود جميع أطراف المجتمع. وتغيير العادات والتقاليد: يجب العمل على تغيير العادات والتقاليد التي تُميّز ضد المرأة وتُقيّد حقوقها. إن تحقيق المساواة بين الجنسين في الفيوم هو مسؤولية جماعية تتطلب؛ كما تُمثل رائدات التضامن خط دفاع أول في مواجهة هذه التحديات، لكن يتطلب الأمر جهوداً مُشتركة من جميع أطراف المجتمع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفيوم

١٠
الحد من أوجه عدم المساواة

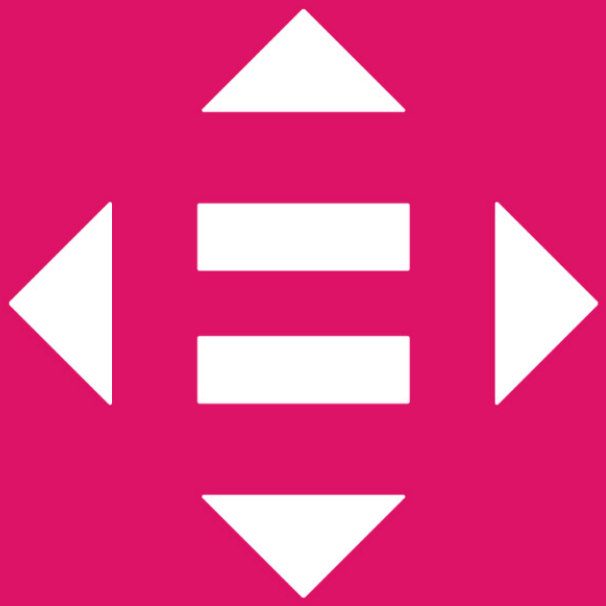

٢. توفير فرص العمل للجميع وتقليل الفجوات الاجتماعية (الهدف العاشر):

أ. الوضع الحالي:

- يصل عدد المنشآت الصناعية ١٠٩٠منشاة صناعية باجمالي عاملين ٤٧٦٧ عامل
- معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب والنساء.
- تركيز فرص العمل في القطاع الزراعي مع محدودية التنوع الاقتصادي.
- تُظهر المقابلات أن فرص العمل في الفيوم محدودة، ويُعاني النساء بشكل خاص من نقص هذه الفرص، مما يُقيّد استقلالهن و يُزيد من اعتمادهن على الرجال.

توزيع منشآت القطاع الصناعي بمحافظة الفيوم

الورش الحرفية	كيماويات اساسية ومنتجاتها		مواد بناء وحراريات		منتجات معدنية اساسية		منتجات معدنية وآلات ومعدات نقل		خشب ومنتجاته		غزل ونسيج		الورق والطباعة		مواد غذائية		صناعات تحويلية أخرى		الإجمالي	
	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال
إجمالي المحافظة	٢٣	٢١٤	٤٣	٣٧٠	٥٣	١٤١	٥٧	١٥٠	٢٦١	٦٥٢	٣٩	٧٠	٣٥	٤٣٥	٢٤٧	٩٧٥	٣٣٣	١٧٦٠	١٠٩٠	٤٧٦٧
٪	٢,١	٢,٨	٠,٨	٠,٧	٢,٨	٣,١	١,٨	٣,٣	٣١,٥	٣٣,٧	٥,٢	٤,٨	٢,٤	٢,٣	٢٢,٦	١٤,٩	٢١,٩	٢٥,٣	١٠٠	١٠٠

المصدر: مركز المعلومات ودعم القرار عن مديرية القوى العاملة بالفيوم، ٢٠٢٢

المشكلات:

- قلة فرص العمل في القطاعات الصناعية والخدمية.
- التفاوت الجغرافي في توزيع الوظائف (التركيز في المراكز الحضرية مقابل القرى).
- نقص التمويل: يُعيق نقص التمويل توسيع نطاق المشاريع وخلق فرص عمل جديدة، ويؤثر سلبًا على القطاعات الحيوية مثل الصناعة والزراعة
- ضعف البنية التحتية: تُؤثر البنية التحتية الضعيفة، وخاصةً في المناطق الريفية، على جذب الاستثمارات وإقامة المشاريع التي تُوفر فرص عمل.
- العادات والتقاليد: تُقيّد بعض العادات والتقاليد مشاركة المرأة في سوق العمل، وتُؤثر على اختياراتهن المهنية وفرصهن في الحصول على وظائف.

سبل لتطوير فرص العمل:

- الاستثمار في القطاعات الواعدة: تُشير المقابلات مع اللجنة الاستشارية بالمحافظة إلى إمكانية خلق فرص عمل في قطاعات مثل الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية ورياح) والسياحة والصناعات الحرفية
- دعم المشاريع الصغيرة: وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة، وخاصةً تلك التي تُدار من قبل النساء والشباب، وذلك من خلال توفير التمويل والتدريب والتسويق
- تحسين البنية التحتية: من الضروري تحسين البنية التحتية في الفيوم لجذب الاستثمارات وتشجيع إقامة المشاريع التي تُوفر فرص عمل.
- التدريب المهني: توفير برامج تدريب مهني للشباب والنساء لتزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف.

الحرف اليدوية في الفيوم:

تُظهر المقابلات أن محافظة الفيوم غنية بالصناعات الحرفية، وتُعد النباتات الطبية والعطرية من أهم مصادر دخل المحافظة، ويُقام مؤتمر سنوي في الفيوم لهذه النباتات، مما يُشير إلى أهمية هذه الصناعة

الورش الحرفية وفرص العمل لكل صناعة

الورش الحرفية	كيماويات ومنتجاتها		الخامات التعدينية غير المعدنية		المعادن الاساسية		المنتجات المعدنية		منتجات خشبية وفلين		الغزل والنسيج ومنتجاته		الورق والطباعة والنشر		المواد الغذائية		أخرى		الإجمالي	
	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال
الإجمالي	٤٣	١٣٠	١٩	٣٣	٦٢	١٣٩	٢٣٧	٥٥٨	٦٩١	١٥٣١	١١٤	٢١٩	٥٢	١٠٨	٤٩٧	٦٧٦	٤٨٢	١١٤٧	٢١٩٧	٤٥٤١
٪	١.٩	٢.٨	٠.٨	٠.٧	٢.٨	٣.١	١٠.٨	١٢.٣	٣١.٥	٣٣.٧	٥.٢	٤.٨	٢.٤	٢.٣	٢٢.٦	١٤.٩	٢١.٩	٢٥.٣	١٠٠	١٠٠

المصدر: مركز المعلومات ودعم القرار عن مديرية القوى العاملة بالفيوم، ٢٠٢٢

وصل عدد المنشآت الحرفية ٢١٩٧ منشاة حرفية وبها عدد عمال بلغ ٤٥٤١ عامل تعد الحرف اليدوية بالمحافظة أحد مصادر الدخل الهامة لمواطنيها وعلى رأسها (صناعة المنتجات الخشبية والفلين، والمواد الغذائية وصناعة السجاد اليدوي، صناعة السلال والدوبار، صناعة تجفيف المواد الغذائية)

جدول رقم (٦) يوضح التحديات والتوصيات في الحرف اليدوية في محافظة الفيوم

التحديات:	التوصيات:
نقص التمويل: كأحد أهم التحديات التي تُواجه الحرفيين، ويُمكن أن يُعيق هذا التوسع في الإنتاج والتسويق	توفير التمويل: توفير تمويل مناسب للحرفيين، وذلك من خلال منح أو قروض ميسّرة.
ضعف التسويق: يُعاني الحرفيون في الفيوم من ضعف التسويق لمنتجاتهم، ويُؤدي هذا إلى قلة المبيعات وتراجع الأرباح	دعم التسويق: تقديم دعم لتسويق المنتجات الحرفية، وذلك من خلال إقامة معارض ومهرجانات وإنشاء منصات إلكترونية لعرض وبيع هذه المنتجات.
قلة التدريب: يحتاج الحرفيون إلى برامج تدريبية لتطوير مهاراتهم والاطلاع على التقنيات الحديثة في الإنتاج والتصميم.	توفير التدريب: تقديم برامج تدريبية للحرفيين في مُختلف المجالات، وذلك لتطوير مهاراتهم والاطلاع على التقنيات الحديثة.
المنافسة: يُواجه الحرفيون منافسة شرسة من المنتجات الصناعية المستوردة، والتي تُباع بأسعار أقل.	حماية المنتجات الحرفية: وضع سياسات لحماية المنتجات الحرفية من المنافسة غير العادلة للمنتجات الصناعية المستوردة.

المصدر: الفريق الاستشاري

تُعد الصناعات الحرفية مُكوّناً أساسياً للاقتصاد المحلي في الفيوم، ومن الضروري دعم هذه الصناعات وتوفير البيئة المُناسبة لنُموّها وازدهارها

ج. الموارد والفرص:

- وجود أراضٍ زراعية غير مستغلة يمكن توظيفها في مشروعات زراعية وصناعية.
- برامج حكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- فرص جذب الاستثمارات الخاصة في مجالات السياحة والزراعة.

تُظهر المقابلات والنقاشات أن محافظة الفيوم تتمتّع بمجموعة مُتنوعة من الموارد، ولكنّها تُواجه تحديات في استغلالها بكفاءة وتتمثل الموارد الطبيعية

- المياه:

يُعدّ نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في الفيوم، وتعتمد الزراعة بشكل أساسي على مياه الري من النهر. تُواجه الفيوم تحديات في إدارة مواردها المائية، وتشمل هذه التحديات نقص المياه: تُعاني الفيوم من نقص المياه، وخاصةً في فترات الجفاف، ويتفاقم ذلك مع تزايد عدد السكان والتوسع في الزراعة. وتلوث المياه: وجود تلوث في المياه، وخاصةً في بحيرة قارون، ويرجع ذلك إلى صرف المياه العادمة والمخلفات الصناعية.

- والأراضي الزراعية:

تتمتع الفيوم بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وتُزرع فيها مجموعة مُتنوعة من المحاصيل تُواجه الزراعة في الفيوم تحديات مُختلفة منها: التغيرات المناخية: تُؤثر التغيرات المناخية سلباً على الزراعة في الفيوم، وتتسبب في ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه وانتشار الأمراض والآفات

- الطرق القديمة في الري:

لا يزال الكثير من المزارعين يستخدمون طرق الري القديمة، والتي تُؤدي إلى هدر المياه، ويُمكن التغلب على ذلك من خلال التوعية بأهمية استخدام طرق الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط

- الطاقة الشمسية وطاقة الرياح:

تتمتّع الفيوم بمعدل إشعاع شمسي عالي وطاقة رياح مناسبة لإنتاج الطاقة المتجددة، ويُمكن أن يُساهم الاستثمار في هذا القطاع في توفير فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحتية

- الموارد البشرية:

القوى العاملة: تتمتع الفيوم بقوى عاملة شابة ونشطة، ولكنّها تُعاني من نقص التدريب والمهارات اللازمة لسوق العمل

المبادرات للتوظيف وفرص العمل في الفيوم

- تُشير المقابلات إلى وجود مبادرات محدودة لتوفير فرص العمل في الفيوم، ويُمكن زيادة هذه الفرص من خلال التوسع في بعض القطاعات الواعدة وتوفير الدعم اللازم لرواد الأعمال.
- برامج التدريب المهني: تُقدم بعض الجهات الحكومية والأهلية برامج تدريب مهني للسكان في مجالات مُختلفة، ويهدف ذلك إلى تزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف.
- دعم المشاريع الصغيرة: تُشجع بعض الجهات على تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة، وخاصةً تلك التي تُدار من قبل النساء والشباب، وذلك من خلال توفير التمويل والتدريب والتسويق.

د. التوصيات لِزيادة فرص العمل

- إنشاء برامج دعم للشباب لتأسيس مشروعات صغيرة في القطاعات المستدامة.
- تحسين التدريب الفني والمهني لزيادة جاهزية القوى العاملة.
- تحفيز الاستثمار في الصناعات الزراعية والغذائية.
- التوسع والاستثمار في استخدام الطاقة المُتجددة: تُعد الفيوم منطقة مثالية لإقامة محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويُمكن أن يُساهم الاستثمار في هذا القطاع في خلق فرص عمل جديدة. طاقة نظيفة ومستدامة.
- تحسين إدارة موارد المياه: لمواجهة تحديات نقص المياه والتلوث.
- تطوير برامج تدريب مهني لِلسكان: يُمكن أن يُساهم ذلك في رفع كفاءة القوى العاملة وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف.
- تطوير السياحة: تتمتع الفيوم بِمَعالِم سياحية مُتنوعة، ويُمكن أن يُساهم تطوير البنية التحتية السياحية والتسويق لِلمَعالِم السياحية في جذب المزيد من السُيّاح وخلق فرص عمل في قطاع السياحة والقطاعات المُرتبطة به.
- دعم الصناعات الحرفية: زيادة فرص العمل من خلال دعم الصناعات الحرفية وتوفير برامج تدريبية لِلحرفيين وتسهيل حصولهم على التمويل والتسويق لِمنتجاتهم.
- التوسع في الزراعة العضوية: تُشير المقابلات إلى أن الزراعة العضوية منتشرة في الفيوم، ويُمكن التوسع في هذه الزراعة والتسويق لِلمُنتجات العضوية في الأسواق المحلية والدولية، مما سيُؤدي إلى خلق فرص عمل جديد

توفير فرص العمل هو أحد أهم التحديات التي تواجه محافظة الفيوم، ويتطلب الأمر تضافر جهود جميع الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص لخلق بيئة جاذبة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة للجميع ومن الضروري أن تُركز المبادرات لِزيادة فرص العمل في الفيوم على تمكين النساء والشباب وتزويدهم بِالمهارات اللازمة لِسوق العمل. والتأكيد على أهمية تحسين البنية التحتية وجذب الاستثمارات لِلمُساهمة في خلق بيئة جاذبة لِلعمل والاستثمار في الفيوم.

من الضروري أن تُركز المبادرات التنموية في الفيوم على استغلال الموارد المُتاحة بِكفاءة والاستثمار في القطاعات الواعدة لِتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة لِلسكان

ملخص المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

يركز هذا المحور على تعزيز المساواة بين الجنسين، توفير الفرص المتساوية لجميع الفئات الاجتماعية، وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

١. ترتيب المشكلات وفقًا للأولويات:

- التمييز الاجتماعي والاقتصادي ضد المرأة.
- البطالة بين الشباب والنساء.
- الفجوات الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية.

٢. نتائج عامة للمحور:

- هناك حاجة إلى سياسات مستدامة لتحفيز المساواة بين الجنسين.
- تعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والخاص لتوفير فرص عمل متكافئة.
- أهمية تحسين البنية التحتية الريفية لجذب الاستثمارات.

٣. الفرص والموارد:

- توفر مبادرات محلية ودولية لدعم المساواة والتمكين الاقتصادي.
- استعداد المجتمع الأهلي للمشاركة في تعزيز العدالة الاجتماعية.

التحديات:

- عدم المساواة بين الجنسين: على الرغم من أن النساء يمثلن نسبة كبيرة من سكان الفيوم، إلا أن العديد منهن يفتقرن إلى فرص تعليمية ووظيفية متكافئة
- تحديات ذوي الإعاقة: نقص المعلومات التفصيلية حول أنواع الإعاقات المنتشرة في الفيوم ونسبها، وعدم مناقشة حقوق ذوي الإعاقة في العمل أو الخدمات المقدمة لهم و. الخدمات المتوفرة لهم غير كافية وتحتاج إلى مزيد من التطوير والدعم
- تفاوت في مؤشرات التنمية: تفاوت واضح في مؤشرات التنمية بين الريف والحضر
- ارتفاع عدد الأميين: ارتفاع عدد الأميين إلى أكثر من مليون ونسبة الأمية في الريف أعلى منها في الحضر

النتائج:

- جهود مبذولة لدعم ذوي الإعاقة: وجود جهود مبذولة لدعم ذوي الإعاقة في الفيوم، ولكنها لا تزال غير كافية وتحتاج إلى مزيد من التطوير والدعم.
- استعداد المجتمع الأهلي للمشاركة: استعداد المجتمع الأهلي للمشاركة في تعزيز العدالة الاجتماعية
- مبادرات حكومية: مبادرات توعية من وزارة التضامن الاجتماعي، ومبادرات صحية لدعم الأمهات والأطفال، وبرامج لذوي الإعاقة، وبرنامج تكافل وكرامة للأسر الفقيرة.
- التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: إنشاء صناديق استثمارية ودعم فني للشركات الناشئة.

التوصيات العامة

- تنفيذ حملات توعوية لمكافحة التمييز وتحقيق المساواة.
- دعم إنشاء مشروعات اقتصادية تركز على دمج المرأة والشباب.
- تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق من خلال مشاريع التنمية الريفية
- الاستفادة من التكنولوجيا: توفير فرص تعليمية ومهنية للنساء من خلال الاستفادة من التكنولوجيا
- تشجيع المشاريع الصغيرة: تمكين النساء اقتصادياً من خلال توفير الدعم لإنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة.
- تعزيز الشراكات: تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص لتوفير فرص عمل عادلة.
- توفير دعم خاص: توفير دعم خاص لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة
- تحسين البنية التحتية: تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية لجذب الاستثمارات....

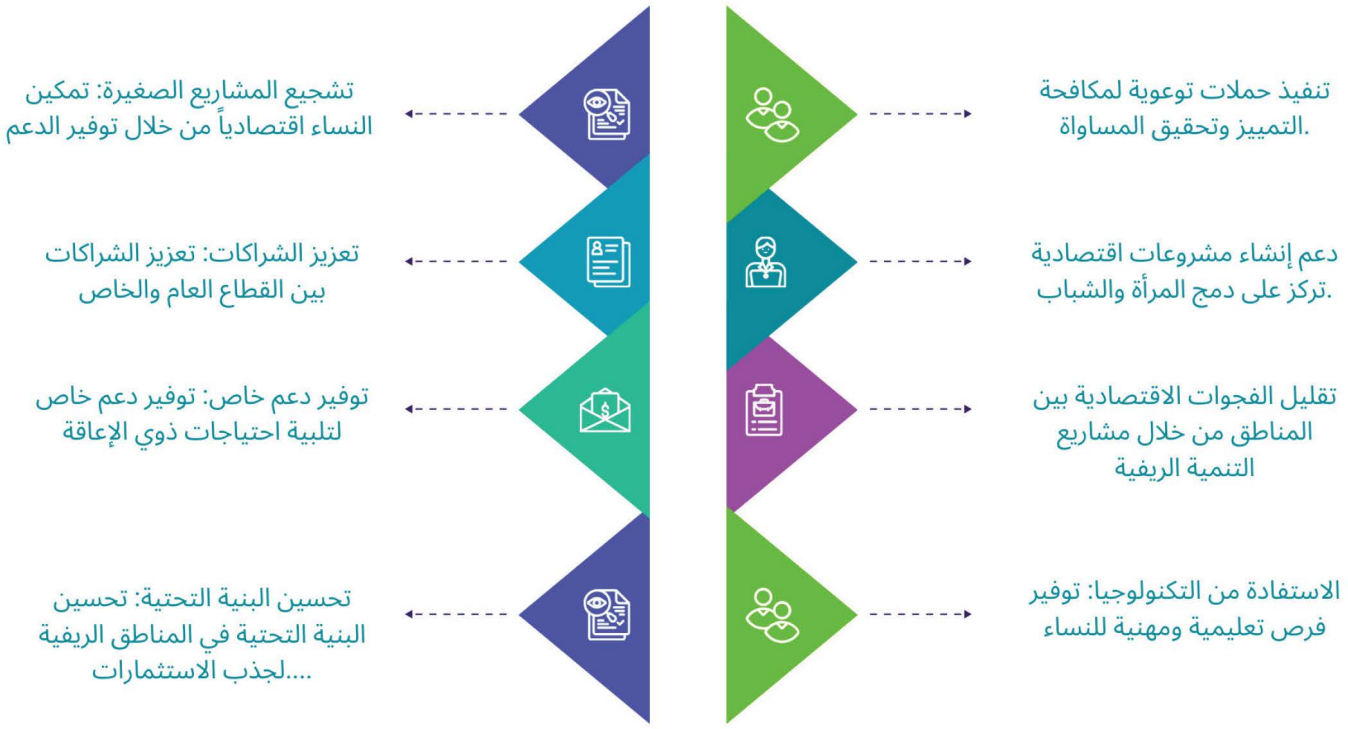

المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام

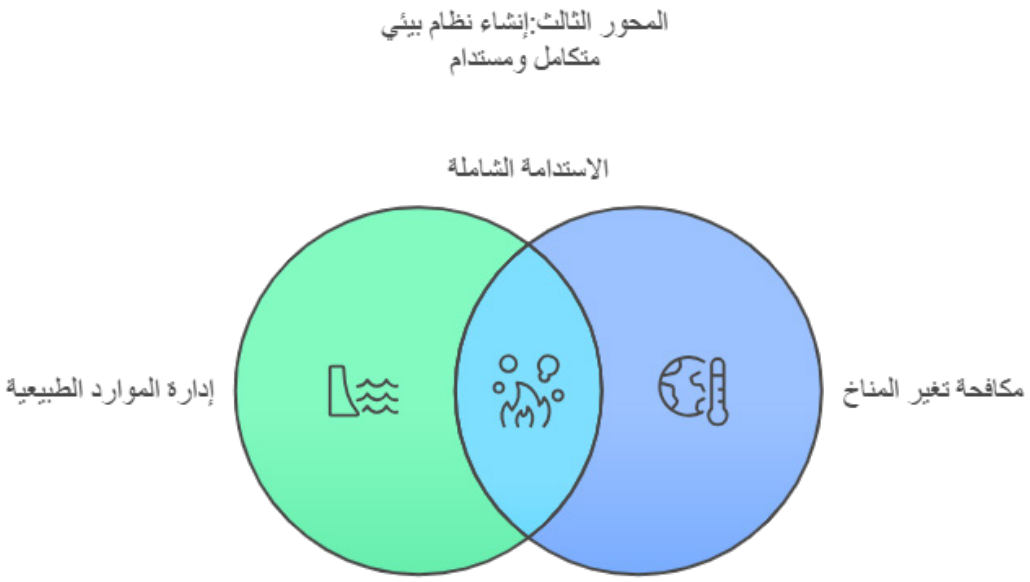

يهدف هذا المحور إلى تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، مكافحة التغير المناخي، وإقامة نظام بيئي يحافظ على التنوع البيولوجي ويقلل الأضرار البيئية

١. الحفاظ على الموارد الطبيعية (أهداف ٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥):

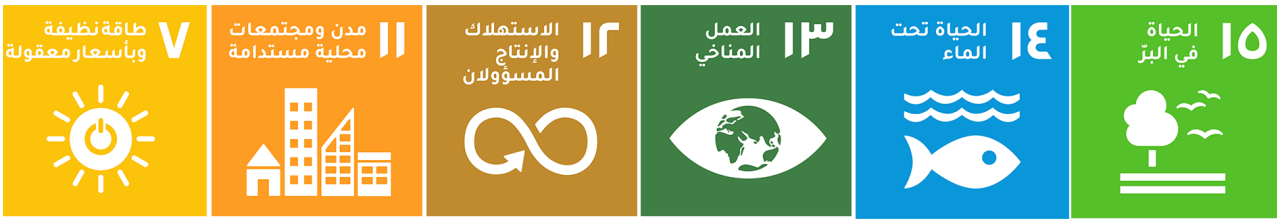

أ. الوضع الحالي في الفيوم:

- تحتوي الفيوم على بيئات طبيعية فريدة (مثل وادي الريان وبحيرة قارون).
- زيادة معدلات التلوث في بحيرة قارون نتيجة النشاطات الزراعية والصناعية.
- الاستهلاك غير المستدام للموارد المائية والزراعية.

ب. المشكلات:

- تدهور التنوع البيولوجي بسبب التلوث.
- الاستخدام غير الكفء للموارد المائية.
- ضعف الوعي البيئي لدى المجتمع.

تشير اللجنة الاستشارية في المشروع الي أنّ وادي الريان وبحيرة قارون يُواجهان تحديات بيئية مُتعددة، وتُؤثر هذه التحديات على النظام البيئي للمنطقة وعلى صحة سكانها

أولاً: مشكلات وادي الريان:

- نقص المياه: يُعاني وادي الريان من نقص المياه في فترات الجفاف، ويتفاقم ذلك مع تزايد عدد السكان والتوسع في الزراعة، ويُؤدي نقص المياه إلى جفاف التربة وتدهور الغطاء النباتي.
- تلوث المياه: تُشير المقابلات إلى تلوث المياه في وادي الريان، ويرجع ذلك إلى صرف المياه العادمة والمخلفات الزراعية في المصارف، مما يُؤثر على جودة المياه ويُهدد صحة الكائنات الحية
- انتشار الحشائش: إلى انتشار الحشائش في ترع وادي الريان، ويُؤدي ذلك إلى إعاقة سريان المياه ونقص كميات المياه الواصلة إلى الأراضي الزراعية
- عدم كفاءة طرق الري: لا يزال الكثير من المزارعين يستخدمون طرق الري القديمة في وادي الريان، وتُؤدي هذه الطرق إلى هدر المياه

ثانياً: مشكلات بحيرة قارون:

- تلوث المياه: بحيرة قارون تُعاني من تلوث المياه بسبب صرف المياه العادمة والمخلفات الصناعية فيها.
- زيادة الملوحة: تُعاني بحيرة قارون من زيادة الملوحة، ويرجع ذلك إلى نقص كميات المياه الواردة إليها وإلى التبخر العالي.
- انخفاض منسوب المياه: يُؤدي ذلك إلى زيادة تركيز الملوثات وتدهور النظام البيئي للبحيرة.

المبادرات في وادي الريان وبحيرة قارون

تشير المقابلات إلى وجود العديد من المبادرات التي تم إطلاقها لتحسين الوضع البيئي في منطقة وادي الريان وبحيرة قارون ولتحقيق التنمية المستدامة، من أهمها

أولاً: مبادرات تحسين إدارة موارد المياه:

- تبطين الترع: تم تنفيذ مشاريع لتبطين الترع في وادي الريان للحد من فقد المياه وتحسين كفاءة الري، وذكر المزارعين أن تبطين الترع يقلل من زمن وصول المياه للمزارعين وذلك لسرقة البعض للمياه الخاصة بهم،
- تطهير الترع والمصارف: يتم تطهير الترع والمصارف بشكل دوري لإزالة الحشائش وتحسين سريان المياه، وأكد أحد المزارعين أن الحكومة تقوم بتطهير الترع بشكل منتظم.
- إعادة استخدام المياه: يتم إعادة استخدام المياه في منطقة وادي الريان، حيث يتم سحب المياه من المصارف لتغذية الترع مرة أخرى، ويساعد ذلك في توفير المياه.

ثانياً: مبادرات تحسين جودة المياه:

- معالجة المياه العادمة: تم إنشاء محطات معالجة مياه عادمة في منطقة وادي الريان وبحيرة قارون، وتساهم هذه المحطات في تحسين جودة المياه.
- الحد من استخدام المبيدات والأسمدة: يتم نشر التوعية بين المزارعين للحد من استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، وتشجعهم على استخدام البدائل العضوية، ويساعد ذلك في تحسين جودة المياه

ثالثاً: مبادرات تعزيز السياحة البيئية:

» تطوير البنية التحتية: يتم تطوير البنية التحتية في منطقة وادي الريان وبحيرة قارون، ويشمل ذلك إنشاء الفنادق و المطاعم و المرافق السياحية.

» الترويج للسياحة: يتم الترويج لسياحة وادي الريان وبحيرة قارون على المستوى المحلي والدولي.

رابعاً: مبادرات أخرى:

» برنامج حياة كريمة: يستهدف برنامج حياة كريمة توفير خدمات الصرف الصحي لكافة قرى مركزي اطسا ويوسف الصديق بنسبة ١٠٠٪.

» قرض بنك الإعمار الأوروبي: تم الحصول على قرض من بنك الإعمار الأوروبي لتغطية باقي محافظة الفيوم بخدمات الصرف الصحي.

التحديات:

على الرغم من هذه المبادرات، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه منطقة وادي الريان وبحيرة قارون، منها:

» قلة الوعي: لا يزال هناك قلة وعي بين المزارعين وسكان المنطقة بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك المياه والتخلص من المخلفات بشكل صحيح.

» نقص التمويل: تحتاج العديد من المبادرات إلى تمويل كبير لتنفيذها بشكل فعّال.

» ضعف التنسيق: هناك ضعف تنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ المبادرات.

تأثير التغير المناخي على بحيرة قارون ووادي الريان

يُظهر من المقابلات مع اللجنة الاستشارية ومع جهاز شئون البيئة أن التغير المناخي يُشكل تهديدًا خطيرًا على منطقة وادي الريان وبحيرة قارون، حيث يؤثر على موارد المياه، الزراعة، والتنوع البيولوجي

أولاً: تأثير التغير المناخي على موارد المياه:

» ارتفاع درجات الحرارة: يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدل تبخر المياه من بحيرة قارون، مما يخفض منسوب المياه فيها

» انخفاض منسوب نهر النيل: يُشير رئيس جهاز شئون البيئة بالفيوم إلى أن أيّ تأثير على نهر النيل في إثيوبيا، سيكون له تأثير مباشر على منطقة الفيوم. وانخفاض منسوب نهر النيل سيؤدي إلى نقص المياه المتاحة للري وللشرب.

» شحّة المياه: قد تتعرض المنطقة للجفاف في المستقبل بسبب التغيرات المناخية ونقص هطول الأمطار.

ثانياً: تأثير التغير المناخي على الزراعة:

» تغير مواعيد الزراعة: يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية غير المنتظمة إلى تغير مواعيد الزراعة والتأثير على إنتاجية المحاصيل

» انتشار الآفات والأمراض: تُساهم التغيرات المناخية في انتشار الآفات والأمراض التي تُؤثر على المحاصيل

» زيادة استهلاك المياه: تحتاج النباتات إلى مياه أكثر في ظروف الحرارة المرتفعة، مما يزيد من الضغط على موارد المياه

ثالثاً: تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي:

- تأثير على الحياة البحرية: يؤثر انخفاض منسوب المياه وزيادة معدل التبخر على الحياة البحرية في بحيرة قارون.
- تغير في أنواع النباتات: يؤدي التغير المناخي إلى ظهور أنواع جديدة من النباتات واختفاء أنواع أخرى.
- تغير في أنواع الحيوانات: تُؤثر التغيرات المناخية على هجرة الحيوانات وتكاثرها.

رابعاً: توصيات للتخفيف من تأثير التغير المناخي:

- تعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة: من خلال تطبيق تقنيات الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط.
- زراعة أصناف من النباتات تتحمل الجفاف والحرارة المرتفعة.
- حماية التنوع البيولوجي في المنطقة: من خلال إنشاء المحميات الطبيعية والحد من التعدي على الموائل الطبيعية.
- اتخاذ إجراءات فعّالة للتخفيف من تأثير التغير المناخي على منطقة وادي الريان وبحيرة قارون للحفاظ على هذه المنطقة الهامة وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

ج. الموارد والفرص:

على الرغم من التحديات البيئية التي تواجهها منطقة وادي الريان وبحيرة قارون، إلا أنها تتمتع بمجموعة من الموارد والفرص التي من المهم استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع البيئي للمنطقة وصحة سكانها

أولاً: الموارد:

- الموقع الجغرافي المتميز: تتمتع منطقة وادي الريان وبحيرة قارون بِموقع جغرافي متميز يجعلها وجهة سياحية مهمة .
- التنوع البيولوجي: تُعدّ منطقة وادي الريان وبحيرة قارون موطنًا لِمجموعة مُتنوعة من الكائنات الحية، وتشمل هذه الكائنات الطيور المائية والحيوانات البرية والنباتات النادرة.
- الموارد المائية: تُعدّ بحيرة قارون مصدرًا مُهمًا لِلمياه العذبة والمالحة، ويُمكن استخدام هذه المياه في الزراعة والصناعة.

ثانياً: الفرص:

- السياحة البيئية: يُمكن الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز والتنوع البيولوجي لِمنطقة وادي الريان وبحيرة قارون في تطوير السياحة البيئية.
- إنتاج الطاقة المُتجددة: تتمتع منطقة وادي الريان وبحيرة قارون بِمعدل إشعاع شمسي عالي ورياح مناسبة لِإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ولابد من الاستفادة. من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- الزراعة العضوية: تُشير المصادر إلى أنّ الفيوم تميل إلى الزراعات العضوية لتجنب الملوثات والمبيدات ذات الأصل العضوي من المهم التفكير في مبادرات وطنية ودولية لدعم مشروعات الاستدامة البيئية
- إعادة تأهيل بحيرة قارون: قامت الدولة بإطلاق برنامج لِإعادة تأهيل بحيرة قارون وتحسين جودة مياهها
- تُساهم هذه الفرص في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع البيئي لِمنطقة وادي الريان وبحيرة قارون وتحسين مستوى المعيشة لِلسكان.

مشروعات حكومية حيوانية وثروة سمكية تم تنفيذها

- المركز النموذجي لتجميع الألبان، بتكلفة ٧,٥ ملايين جنيه، فضلًا عن تفقد مشروع الآلات والمعدات للنظم الحديثة بمحطة إطسا للزراعة الآلية، ضمن مشروع تحسين... تاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠٢١
- مجمع الإنتاج الحيواني رقم ٨ بمحافظة الفيوم، تم إنشاء المجمع بمنطقة قارون بمحافظة الفيوم بطاقة ١٠ آلاف رأس ماشية مخصصة للتربية والتسمين؛ لتحقيق التوازن واستقرار الأسعار، وخفض الفجوة من اللحوم... تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١
- مجمع الإنتاج الحيواني المتكامل بالفيوم، شهد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي افتتاح مجمع الإنتاج الحيواني المتكامل... تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٩
- مشروعات قومية في مجال الإنتاج الحيواني المتكامل؛ وصف المشروع بناءً على توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وفي إطار جهود الدولة لتنمية الثروة الحيوانية وتعظيم منتجاتها وبالتنسيق مع وزارة الزراع. ديسمبر ٢٠١٩
- المجزر الآلي المتكامل بيوسف الصديق بالفيوم مُقام على مساحة ٥٤٠٠٠ متر مربع بطاقة انتاجية يومية بلغت ٣٢٠ رأس ماشية + ١٥٠ طن مصنعات...تاريخ التنفيذ: ديسمبر ٢٠١٩
- المركز العلمي البيطري للأبحاث والتدريب بمجمع الفيوم، وصف المشروع يضم المركز ١٠ معامل تخصصية مزودة بأحدث الأجهزة المعملية والتقنيات الحديثة، وهذا يتم طبقًا لمعايير منظمة الصحة العالمية وهيئة سلامة الغذاء. ديسمبر ٢٠١٩

د. التوصيات:

أولاً: تحسين إدارة موارد المياه وجودتها:

- من الضروري تحسين إدارة موارد المياه في منطقة وادي الريان وبحيرة قارون لمواجهة تحديات نقص المياه والتلوث والحفاظ على النظام البيئي للمنطقة والعمل على:
- الاستمرار في تبطين الترع: تساهم هذه الخطوة في تقليل فاقد المياه وتحسين كفاءة الري، مما يزيد من وفرة المياه للمزارعين.
- تكثيف جهود تطهير الترع والمصارف: إزالة الحشائش بشكل دوري ضروري لضمان سريان المياه بكفاءة ووصولها إلى جميع المزارع.
- دراسة إمكانية تحسين كفاءة محطات رفع المياه: رفع كفاءة هذه المحطات ضروري لضمان استدامة عملية إعادة استخدام المياه وتوفيرها.
- مراقبة جودة المياه المعاد استخدامها: يجب ضمان خلو المياه من الملوثات قبل إعادة استخدامها في الري، وذلك لحماية صحة النظام البيئي والسكان.
- تشجيع الزراعة العضوية: يساهم هذا النوع من الزراعة في الحد من استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية الضارة بالبيئة وبصحة الإنسان. وتشجيع الزراعة المستدامة وتقنيات الري الحديث.
- معالجة المياه العادمة: إنشاء محطات معالجة مياه عادمة فعّالة لِمنع صرف المياه المُلوثة في وادي الريان وبحيرة قارون.

ثانياً: تعزيز السياحة البيئية والاستفادة من موارد الطاقة المتجددة:

- تطوير بنية تحتية سياحية مستدامة: يجب أن تراعي معايير الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي في المنطقة.
- الترويج للأنشطة السياحية الصديقة للبيئة: مثل التخييم ورحلات الطيور والتنزه في المناطق الطبيعية.
- دراسة إمكانية إنشاء محطات طاقة شمسية ورياح: وذلك للاستفادة من موارد الطاقة المتجددة في المنطقة.

ثالثاً: رفع الوعي البيئي والمجتمعي:

- تكثيف حملات التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك المياه والتخلص من المخلفات بشكل صحيح: وذلك من خلال:
- الندوات وورش العمل والمحاضرات.
- استخدام وسائل الإعلام المختلفة مثل التلفزيون والإذاعة ومواقع التواصل الاجتماعي.
- دمج مفاهيم الوعي البيئي في المناهج التعليمية.
- تشجيع المشاركة المجتمعية: وذلك من خلال:
- إشراك المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ المبادرات. وإطلاق برامج لإعادة تأهيل بحيرة قارون.
- دعم المبادرات البيئية التطوعية. وتعزيز التوعية البيئية من خلال حملات مجتمعية وبرامج تعليمية.
- تمكين المرأة والشباب وإشراكهم في جهود الحفاظ على البيئة.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية: وذلك في نشر الوعي البيئي وتنفيذ المشاريع البيئية.
- التوسع في استخدام الطاقة المُتجددة: يُمكن أن يُساهم التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توفير مصادر طاقة نظيفة ومستدامة وتقليل التلوث الناجم عن استخدام الوقود الأحفوري
- التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة: من الضروري توعية المزارعين وسكان المنطقة بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك المياه والتخلص من المخلفات بشكل صحيح.
- تكثيف حملات التوعية: بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك المياه والتخلص من المخلفات بشكل صحيح.
- توفير التمويل اللازم: توفير التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات بشكل فعّال.
- تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية: بتنفيذ المبادرات لِضمان نجاحها.

رابعاً: تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة:

- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة والجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.
- تُساهم التوصيات في الحفاظ على وادي الريان وبحيرة قارون وتحسين الوضع البيئي للمنطقة وصحة سكانها. وتحقيق التنمية المستدامة في وادي الريان وبحيرة قارون

١٣
العمل المناخي

٢. مكافحة التغير المناخي (الهدف ١٣):

أ. الوضع الحالي: تأثير التغير المناخي على محافظة الفيوم

الفيوم من المناطق المتأثرة بالتغير المناخي، خاصة في القطاع الزراعي. من حيث تصاعد درجات

الحرارة وانخفاض كميات الأمطار يؤثر على المحاصيل. وتُشير المقابلات المعمقة إلى أن محافظة

الفيوم معرضة بشدة لآثار التغير المناخي، والتي تُؤثر على موارد المياه والزراعة وصحة السكان

أولاً: تأثير التغير المناخي على موارد المياه:

- زيادة معدّل التبخر: يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة تبخر المياه من بحيرة قارون، مما يُنقص منسوب المياه فيها ويزيد من ملوحتها
- نقص منسوب نهر النيل: أيّ نقص في كمية المياه القادمة من نهر النيل سيؤثر سلباً على محافظة الفيوم، وسيؤدي إلى نقص المياه المتاحة للري وللشرب.
- اعتماد الفيوم على إعادة استخدام المياه: نظراً لانخفاض طبيعة محافظة الفيوم، فإن المياه التي تدخلها لا تخرج منها بسهولة. وهذا يُجبر المحافظة على إعادة استخدام المياه عدّة مرات، مما يُشكّل تحدياً في ظل تغير المناخ وتزايد الحاجة للمياه
- خطر السيول: تُشير المقابلات إلى توقّع حدوث سيول شديدة خلال الفترة القادمة، مما يُهدّد البنية التحتية للمياه وقد يُؤثر على جودة المياه

ثانياً: تأثير التغير المناخي على الزراعة:

- تغير مواعيد الزراعة: أدّى ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية غير المنتظمة إلى تغير مواعيد الزراعة وتضرّر بعض المحاصيل مثل الزيتون والمانجو والقمح والبنجر.
- انتشار الآفات والأمراض: يُؤدي تغير المناخ إلى تطور الآفات وأمراض النبات، مما يُجبر المزارعين على استخدام المزيد من المبيدات والأسمدة

ثالثاً: تأثير التغير المناخي على صحة السكان:

- تلوّث المياه: قد يؤدي تلوّث مياه بحيرة قارون بسبب الصرف الزراعي والصناعي إلى انتشار الأمراض بين السكان
- انتشار الأمراض: قد يُساهم تغير المناخ في انتشار بعض الأمراض مثل الأمراض التنفسية والأمراض المعدية.

هل التغير المناخي يؤثر على محافظة الفيوم؟

بسؤال مدير جهاز شئون البيئة، هل محافظة الفيوم، ستتأثر من التغير المناخي؟

"احنا صحيح مش على بحر؛ احنا بنفول البلاد اللى تتأثر؛ نقدر نقول البلاد الساحلية؛ ولكن احنا متأثرين من تغير المناخ؛

فيه مكان كان فترة من الفترات كان قاع بحر؛ ايه اللى حصل بعد ٣٥ مليون سنه أصبح صحراء قاحلة ليس فيها مياه، وبقي متحجر بعد ما كان مياه، الان في العصر الحديث في اماكن شمال بحيرة قارون كانت غابات استوائية وكان فيه غابات متحجرة وكان فيها حيوانات ثدييه وحفريات موجودةزي كده العصور الجيولوجية ممثله عندي،

ومن اكبر شواهد تغير المناخ عندي بحيرة قارون كانت بحر كبير زمان وكانت بحيرة كبيرة جدا كانت بمساحة الفيوم كلهاوكانت بحيرة عذبة في بداية القرن ال ٢٠ ثم حاليا اصبحت بحيرة مالحة، ده تغير مناخي ده اثر عليا بشكل غير مباشر اى تأثير على نهر النيل في اثيوبيا انا اول حد هيتأثر بيه لان لو كمية المية قلت الارض مش هتنزرع، فانا نهر النيل لو المياه قلت فيه بالتأكيد هتقل عندي في محافظة الفيوم، فيه نقطة مهمة جدا في ارتفاع درجة الحرارة الفترة اللى فاتت محافظة الفيوم محافظة زراعية من الطراز الاول وفيها كل انواع الأراضي بدرجاتها ومعظم محاصيل مصر بتتزرع عندي في الفيوم احنا لاحظنا ارتفاع درجات الحرارة الفترة اللى. فاتت الغير منتظم في خلال السنة أثر على مواسم الزراعة وعلى المحاصيل اللى بتطلع عندي فيه محاصيل اتأثرت بالفعل بالاضطرابات المناخية اللى بتحصل، مثل "الزيتون والمانجا. والقمح و البنجر كل ده تأثر بالسلب بسبب ارتفاع درجة الحرارة "

" د. حسام شعبان ذكي رئيس جهاز شئون البيئة"

رابعاً: جهود محافظة الفيوم للتكيّف مع التغير المناخي:

- تبطين الترع: تساهم هذه الجهود في تقليل فاقد المياه وتحسين كفاءة الري
- تطهير الترع والمصارف: تعمل الجهات المسؤولة على تطهير الترع والمصارف بشكل دوري لضمان سريان المياه ووصولها إلى جميع المزارع.
- رفع كفاءة محطات رفع المياه: تُخطّط محافظة الفيوم لتحسين كفاءة محطات رفع المياه لضمان استدامة عملية إعادة استخدام المياه.
- التوعية بأهمية ترشيد استهلاك المياه: تُقيم الجمعيات الأهلية وشركة المياه حملات توعية بأهمية ترشيد استهلاك المياه

خامساً: تحدّيات تواجه محافظة الفيوم:

- نقص التمويل: تُواجه جهود التكيّف مع التغير المناخي تحدّيات تمويلية.
- ضعف الوعي: يُعاني بعض السكان من ضعف الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك المياه
- الروتين: يُشير أحد المصادر إلى وجود روتين في بعض التدخّلات الحكومية.٥
- يُؤكد تحليل المصادر أن التغير المناخي يُشكّل تهديداً خطيراً لمحافظة الفيوم، ويَتطلّب الأمر جهوداً مكثّفة من الجهات الحكومية والخاصة والجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي لِلتكيّف مع هذه التحدّيات والحد من آثارها السلبية.

ب. المشكلات المتعلقة بتأثير التغير المناخي على محافظة الفيوم

تُشير المقابلات إلى أنّ التغير المناخي يُشكّل تهديدًا خطيرًا على محافظة الفيوم، مُسبّبًا عدّة مشكلات تؤثر على تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة ظاهرة التصحر. وتفصيلاً المشكلات المتعلقة بتأثير التغير المناخي كالتالي:

أولاً: مشكلات متعلقة بموارد المياه:

- نقص المياه: يُعدّ نقص المياه إحدى أهمّ المشكلات التي تُواجه محافظة الفيوم بسبب التغير المناخي. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب:
- زيادة معدّل تبخر المياه من بحيرة قارون نتيجة ارتفاع درجات الحرارة
- انخفاض منسوب نهر النيل، الذي يُقلّل من كمية المياه الواردة إلى محافظة الفيوم
- اعتماد الفيوم على إعادة استخدام المياه عدّة مرات، مما يُشكّل تحديًا في ظل تزايد الحاجة للمياه وتدهور جودتها
- تلوّث المياه: يُؤدّي الصرف الزراعي والصناعي إلى تلوّث مياه بحيرة قارون، مما يُهدّد الصحة العامة ويُؤثر على التنوع البيولوجي
- خطر السيول: تُشير المصادر إلى توقّع حدوث سيول شديدة في المستقبل، مما يُهدّد البنية التحتية للمياه وسلامة السكان

ثانياً: مشكلات متعلقة بالزراعة:

- تضرّر المحاصيل: يؤثر التغير المناخي سلبًا على إنتاجية المحاصيل الزراعية في محافظة الفيوم بسبب:
- تغير مواعيد الزراعة نتيجة التغيرات المناخية غير المنتظمة
- انتشار الآفات وأمراض النبات، التي تُجبر المزارعين على استخدام المزيد من المبيدات و الأسمدة

- زيادة استهلاك المياه: تحتاج النباتات إلى مياه أكثر في ظروف الحرارة المرتفعة، مما يزيد من الضغط على موارد المياه الشحيحة أصلاً.

ثالثاً: مشكلات متعلقة بصحة السكان:

منها انتشار الأمراض: يُساهم تغير المناخ في انتشار الأمراض التنفسية والأمراض المعدية نتيجة تلوّث المياه والهواء، وضعف الوعي: يُعاني بعض السكان من ضعف الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك المياه والتغذية السليمة

رابعاً: مشكلات متعلقة بالتنمية:

منها نقص التمويل: تُواجه محافظة الفيوم تحدّيات تمويلية في تنفيذ مشاريع التكيّف مع التغير المناخي. والروتين: يُشير أحد المصادر إلى وجود روتين في بعض التدخّلات الحكومية، مما يُعيق التعامل بكفاءة مع تحدّيات التغير المناخي

المبادرات لمكافحة التغير المناخي في محافظة الفيوم

تركز المقابلات الفردية والجماعية بشكلٍ أكبر على المشكلات الناتجة عن التغير المناخي في محافظة الفيوم، ولكنّها تُشير إلى بعض المبادرات التي تُساهم في التخفيف من حِدّة هذه المشكلات، ومن أهمها

- تبطين الترع: تُساهم هذه المبادرة في تقليل فاقد المياه وتحسين كفاءة الري
- تطهير الترع والمصارف: تعمل الجهات المسؤولة على تطهير الترع والمصارف بشكل دوري لضمان سريان المياه ووصولها إلى جميع المزارع.
- رفع كفاءة محطات رفع المياه: تُخطّط محافظة الفيوم لتحسين كفاءة محطات رفع المياه لضمان استدامة عملية إعادة استخدام المياه.
- التوعية بأهمية ترشيد استهلاك المياه: تُقيم الجمعيات الأهلية وشركة المياه حملات توعية بأهمية ترشيد استهلاك المياه
- تشجيع الزراعة العضوية: تُشير المقابلات إلى أنّ محافظة الفيوم تميل إلى الزراعات العضوية لتقليل تلوّث المياه، وتُعدّ من أكبر المحافظات في زراعة النباتات الطبية والعطرية على مستوى الجمهورية
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة: يُمكن تشجيع المزارعين على استخدام الطاقة الشمسية في معدّات الري والمنازل لتقليل اعتمادهم على الوقود الأحفوري.
- تحسين إدارة المخلفات: يُمكن تحسين إدارة المخلفات من خلال فرزها وإعادة تدويرها لتقليل كمية المخلفات التي تُلقى في المقالب.٥
- زراعة الأشجار: تُساهم زراعة الأشجار في امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الهواء وتحسين جودة الهواء.

ج. الموارد والفرص:

المتاحة لمكافحة التغير المناخي في الفيوم حيث يوجد برامج دولية لمواجهة التغير المناخي (مثل برامج الأمم المتحدة)، وإمكانية توظيف التقنيات الحديثة لتحسين الزراعة

على الرغم من التحديات التي يفرضها التغير المناخي على محافظة الفيوم، إلا أن هناك موارد وفرص يمكن استثمارها للحد من آثاره السلبية وبناء مستقبل أكثر استدامة

الموارد

- الموقع الجغرافي: تُعتبر الفيوم منخفضًا طبيعيًا، مما يُسهّل عملية إعادة استخدام المياه ويُمكن استغلال ذلك في إنشاء أنظمة ري فعالة.
- بحيرة قارون: على الرغم من تلوثها، إلا أن بحيرة قارون تُعد موردًا طبيعيًا هامًا يمكن استغلالها في العديد من الأنشطة مثل السياحة وتربية الأسماك، بعد تنفيذ مشاريع إعادة تأهيلها.
- الأراضي الزراعية: تتميز الفيوم بـ مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يُتيح فرصة لتطوير الزراعة العضوية والزراعات المقاومة للجفاف
- الشمس: تتمتع الفيوم بـ معدل إشعاع شمسي عالي، مما يُتيح فرصة كبيرة لاستغلال الطاقة الشمسية في مختلف القطاعات
- الرياح: أظهرت الدراسات أن محافظة الفيوم تُناسب إنشاء محطات توليد الطاقة من الرياح.
- النباتات الطبية والعطرية: تُعدّ الفيوم من أكبر المحافظات في زراعة النباتات الطبية والعطرية، ويمكن توسيع هذه الزراعة لِتُصبح مصدر دخل هام.

الفرص

- التوسّع في استخدام الطاقة المتجددة: واستغلال موارد الشمس والرياح لتوليد الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري
- تحسين كفاءة الري: واستخدام التقنيات الحديثة مثل الري بالتنقيط والري بالرش لتقليل فاقد المياه وتحسين إنتاجية المحاصيل.
- تطوير الزراعة الذكية مناخيًا: وزراعة محاصيل مُقاومة للجفاف واستخدام تقنيات الزراعة المُحافظة على المياه والتربة.
- إعادة تأهيل بحيرة قارون: وتنفيذ مشاريع لِتطهير بحيرة قارون وتحسين جودة مياهها، مما يُتيح فرصة لاستغلالها في العديد من الأنشطة.
- تفعيل دور المجتمع: في مواجهة التغير المناخي من خلال حملات التوعية وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية.
- جذب الاستثمارات: في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة المُستدامة وإدارة المخلفات.
- التعاون مع المنظمات الدولية: والاستفادة من خبرات المنظمات الدولية والدعم الذي تُقدمه في مجال مكافحة التغير المناخي.

د. التوصيات:

لمكافحة التغير المناخي في محافظة الفيوم وهناك عدد من التوصيات العامة لمكافحة التغير المناخي منها التوسع في زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، ودعم استخدام الطاقة النظيفة في المشروعات الزراعية والصناعية، ووضع خطط لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، وتفصيلاً يمكن العمل على:

أولاً: تعزيز كفاءة استخدام المياه:

- توسيع نطاق تبطين الترع: يُساهم تبطين الترع في تقليل فاقد المياه وزيادة كفاءة الري.
- الاستثمار في تطوير تقنيات الري الحديثة: مثل الري بالتنقيط والري بالرش.
- توعية المزارعين بأهمية ترشيد استهلاك المياه: وتشجيعهم على استخدام التقنيات الحديثة في الري.

ثانيًا: الاستثمار في الطاقة المتجددة:

- تشجيع استخدام الطاقة الشمسية: خاصةً في معدّات الري، والمنازل، والمؤسسات الحكومية.
- دراسة جدوى إنشاء محطات توليد الطاقة من الرياح: والاستفادة من ارتفاع معدل الاشعاع الشمسي في الفيوم.

ثالثًا: تطوير القطاع الزراعي:

- التوسع في الزراعة العضوية: لتقليل تلوّث المياه وتحسين جودة المنتجات الزراعية.
- تشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف: والتي تتناسب مع ظروف التغير المناخي.
- تدريب المزارعين على أفضل الممارسات الزراع: ية التي تُساهم في الحفاظ على المياه والتربة.

رابعًا: إعادة تأهيل بحيرة قارون:

- تنفيذ مشاريع تطهير البحيرة: وتحسين جودة مياهها
- منع إلقاء المخلفات في البحيرة: والمصارف المؤدية إليها.
- دراسة إمكانية إعادة إحياء: الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية في البحيرة.

خامسًا: رفع الوعي المجتمعي:

- إطلاق حملات توعية: بأهمية مكافحة التغير المناخي وأفضل الممارسات للحد من آثاره السلبية.
- تفعيل دور وسائل الإعلام والتعليم في نشر الوعي بتغير المناخ.
- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية: التي تُساهم في حماية البيئة والحد من انبعاثات الكربون.
- من خلال منظمات المجتمع المدني وذلك لإيضاح دور الجمعيات الاهلية في رفع الوعي بخطورة تأثير التغيرات المناخية

سادسًا: التعاون الدولي:

- الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية: والدعم الذي تُقدّمه في مجال مكافحة التغير المناخي.
- المشاركة في المؤتمرات والورش: العمل الدولية المتعلقة بتغير المناخ.
- جذب الاستثمارات الأجنبية في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة المُستدامة.
- بتضافر جهود جميع الجهات وتنفيذ هذه التوصيات واستغلال الموارد والفرص المتاحة، يُساهم بشكلٍ كبيرٍ في مُواجهة تحدّيات التغير المناخي في محافظة الفيوم، وبناء مستقبلٍ أكثر استدامةٍ للمحافظة وسُكّانها.

الاثار الإيجابية للتغيرات المناخية في محافظة الفيوم

من الصعب تحديد آثار إيجابية واضحة للتغيرات المناخية على محافظة الفيوم، بل تُشير معظم المصادر إلى سلبيات هذه التغيرات على البيئة والقطاعات المختلفة. ومع ذلك، يمكن النظر في بعض الفرص المحتملة التي قد تنشأ نتيجة للتغيرات المناخية، والتي تتطلب جهوداً مُكثفة من الجهات الحكومية والمجتمع المدني لاستغلالها بشكل فعال

- زيادة الوعي البيئي: تُساهم التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية في زيادة وعي السكان بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك الموارد. وتُشير وثيقة «الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ مصر ٢٠٥٠» إلى أهمية رفع الوعي المجتمعي بمخاطر تغير المناخ ووسائل التعامل معها.
- لتحول إلى الطاقة المتجددة: قد تُشكل التغيرات المناخية حافزاً للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، مما يُساهم في تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا: قد تُؤدي التغيرات المناخية إلى ظهور تقنيات وحلول جديدة للتكيف معها، مما يُساهم في دعم الابتكار وتطوير التكنولوجيا في مختلف المجالات

د. كمال غلاب، جامعة الفيوم، كلية الزراعة، عضو اللجنة الاستشارية العليا

ملخص المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام

يهدف هذا المحور إلى تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، مكافحة التغير المناخي، وإقامة نظام بيئي يحافظ على التنوع البيولوجي ويقلل الأضرار البيئية

ا. ترتيب المشكلات وفقًا للأولويات:

- تلوث بحيرة قارون والتنوع البيولوجي.
- الاستهلاك غير المستدام للموارد المائية.
- ضعف التكيف مع التغير المناخي.

التحديات:

- تلوث بحيرة قارون والتنوع البيولوجي: يمثل تلوث بحيرة قارون تهديدًا للتنوع البيولوجي.
- الاستهلاك غير المستدام للموارد المائية: يشكل الاستهلاك المفرط للمياه تحديًا كبيرًا
- ضعف التكيف مع التغير المناخي: هناك قصور في القدرة على التكيف مع تداعيات التغيرات المناخية
- ارتفاع درجات الحرارة: ارتفاع درجات الحرارة يزيد من معدل التبخر في بحيرة قارون ويؤدي إلى انخفاض منسوب المياه بها.
- نقص المياه: تعاني الفيوم من نقص في المياه، خاصة في فترات الجفاف، ويتفاقم ذلك مع تزايد عدد السكان والتوسع في الزراعة.
- تلوث المياه: يوجد تلوث في المياه، خاصة في بحيرة قارون، نتيجة صرف المياه العادمة والمخلفات الصناعية في البحيرة
- طرق الري القديمة: لا يزال العديد من المزارعين يستخدمون طرق الري القديمة التي تؤدي إلى هدر المياه
- محدودية الاستثمار في الطاقة المتجددة: الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة لا يزال محدودًا
- هدر الموارد المائية: هدر الموارد المائية بسبب أنظمة الري التقليدي

نتائج عامة للمحور:

- الحاجة إلى تبني سياسات مستدامة لاستخدام الموارد الطبيعية.
- تعزيز التوعية البيئية والمجتمعية.
- مشاريع حكومية: مشاريع حكومية في قطاع الموارد المائية والري، تشمل تأهيل وتبطين الترع، مما يساهم في تحسين إدارة المياه....
- توجهات للطاقة الشمسية: توجد توجهات نحو استخدام الطاقة الشمسية في ضواحي المحافظة
- إعادة تأهيل بحيرة قارون: الدولة تقوم ببرامج لإعادة تأهيل بحيرة قارون وتحسين جودة مياهها.
- تنوع بيئي: تتمتع الفيوم ببيئة متنوعة تشمل البحيرات والعيون والخضرة والصحراء، مما يساهم في مناخها المعتدل.
- مبادرات لمواجهة التغيرات المناخية: برامج دولية لمواجهة التغيرات المناخية

التوصيات العامة:

- تبني سياسات مستدامة: الحاجة إلى تبني سياسات مستدامة لاستخدام الموارد الطبيعية
- تعزيز التوعية البيئية: تعزيز التوعية البيئية والمجتمعية
- تنفيذ برامج لتأهيل البحيرات والمحميات الطبيعية: تنفيذ برامج لتأهيل البحيرات والمحميات الطبيعية
- دعم استخدام الطاقات المتجددة: دعم استخدام الطاقات المتجددة في القطاعات المختلفة
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة: تشجيع المزارعين على استخدام الطاقة الشمسية في معدات الري والمنازل لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري
- •تحسين إدارة المخلفات: تحسين إدارة المخلفات من خلال فرزها وإعادة تدويرها لتقليل كمية المخلفات في المقالب
- زراعة الأشجار: تساهم زراعة الأشجار في امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الهواء وتحسين جودة الهواء
- نشر أساليب الري الحديثة: توعية المزارعين بأهمية ترشيد استهلاك المياه ونشر أساليب الري الحديثة.
- الاستثمار في مشاريع المياه والطاقة: جذب الاستثمارات في مشاريع المياه والطاقة المستدامة
- التدريب وبناء القدرات: توفير التدريب وبناء القدرات للعاملين في قطاعي المياه والطاقة.
- رفع وعي المواطنين: رفع وعي المواطنين بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة.
- تفعيل مشاركة المواطنين: تفعيل مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

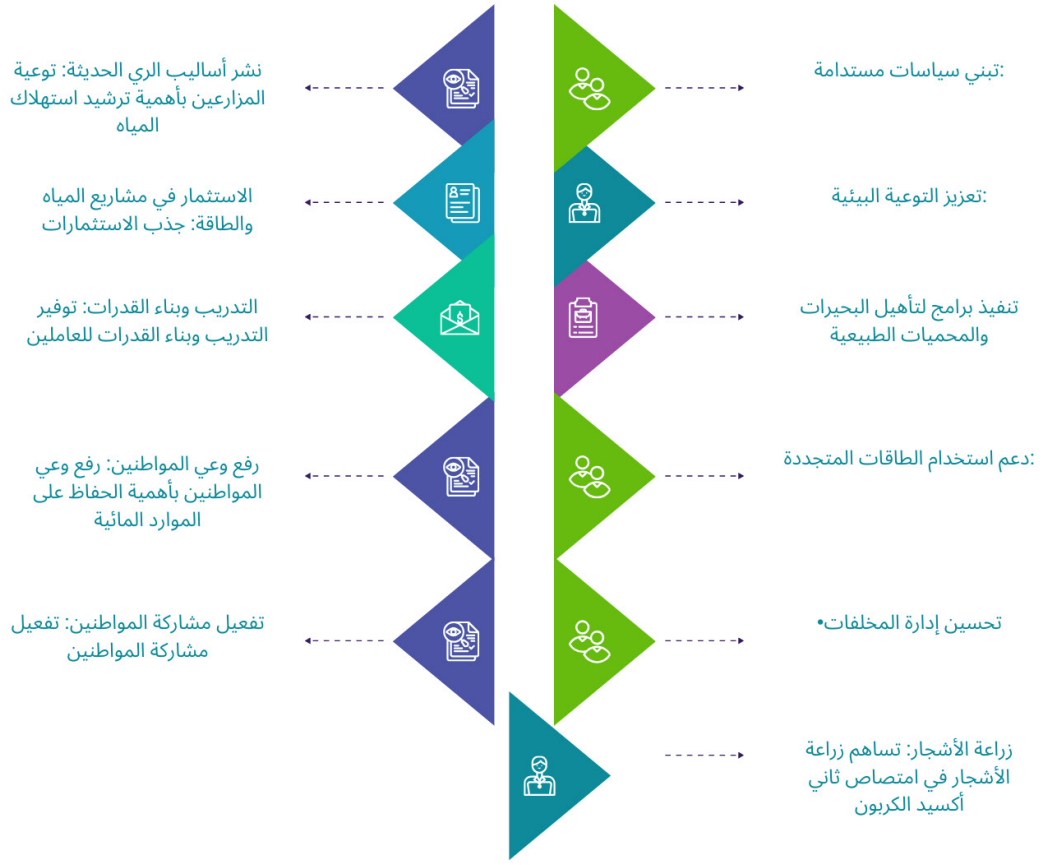

المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

يركز هذا المحور على تعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق اقتصاد تنافسي ومستدام.

١٢

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

١. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا (الهدف ١٢):

تُظهر المقابلات الفردية والمعمقة وجود إمكانات كبيرة في محافظة الفيوم لتعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصاديةودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أ. الوضع الحالي في الفيوم: الي غياب كبير لمراكز الأبحاث والابتكار وضعف البنية التحتية الرقمية والاعتماد على تقنيات تقليدية

- الاستثمار في البحث والتطوير: تُعدّ جامعة الفيوم موردًا هامًا للبحث العلمي والتطوير. يُمكن دعم الجامعة لتُصبح حاضنةً للأفكار الجديدة والمشاريع الابتكارية.
- تشجيع ريادة الأعمال: وإنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال لتقديم الدعم والإرشاد للشباب رواد الأعمال.
- الاستفادة من التكنولوجيا: يُمكن تطوير برامج تدريبية لتعزيز المهارات التكنولوجية لدى الشباب وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا في ابتكار حلولٍ للتحديات المحلية.

تنويع القاعدة الاقتصادية:

- تطوير السياحة: تتمتّع الفيوم بمواقع أثرية وطبيعية ساحرة، يُمكن استغلالها في تطوير قطاع السياحة وجذب المزيد من الزوّار.
- دعم الصناعات الحرفية: يُمكن تطوير الصناعات الحرفية التقليدية في الفيوم وتسويقها محليًا ودوليًا.
- الاستثمار في: الزراعة: المُستدامة: يُمكن التوسع في زراعة: النباتات: الطبية والعطرية والمحاصيل العضوية، مما يُساهم في زيادة الدخل وخلق فرص عمل.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص.
- تقديم القروض الميسّرة والدعم الفني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء: أسواق: ومعارض: لتسويق: منتجات: المشروعات: الصغيرة: والمتوسطة.

ب. المشكلات:

بالرغم من وجود إمكانات كبيرة في محافظة الفيوم لتعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك تحديات تعيق تحقيق هذه الأهداف منها ضعف الاستثمار في مجالات التكنولوجيا. ومحدودية المهارات التكنولوجية بين الشباب، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية

أولاً: قلة الوعي بأهمية الابتكار وريادة الأعمال:

- ينتشر في الفيوم اعتماد كبير على الوظائف الحكومية والزراعة التقليدية.
- يفتقر الكثير من الشباب إلى الوعي بأهمية ريادة الأعمال والابتكار كوسيلة لتحسين دخلهم وخلق فرص عمل جديدة.

ثانيًا: نقص التمويل والدعم:

- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس وتطوير أعمالها.
- يُعدّ نقص الدعم الفني والإرشاد من أهم التحديات التي تواجه رواد الأعمال في الفيوم.

ثالثًا: ضعف البنية التحتية:

- تُعاني الفيوم من ضعف في البنية التحتية في بعض المناطق، خاصةً في ما يتعلق بوسائل النقل والاتصالات و الطاقة.
- تؤثر هذه التحديات سلبًا على قدرة المشروعات على النمو والتطور.

رابعًا: البيروقراطية والروتين:

- تُعاني المشروعات من البيروقراطية والروتين في إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص.
- يُؤدي ذلك إلى إهدار الوقت والجهد ويُثني الكثير من رواد الأعمال عن الاستثمار في الفيوم.

خامسًا: قلة الكوادر المؤهلة:

- يُعدّ نقص الكوادر المؤهلة في بعض المجالات التقنية والإدارية من أهم التحديات التي تواجه المشروعات في الفيوم

المبادرات القائمة

- لتعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم وبالرغم من التحديات التي تواجهها محافظة الفيوم، إلا أن هناك مبادرات قائمة وأخرى مقترحة تُساهم في تعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
- برنامج حياة كريمة: يهدف البرنامج إلى تطوير البنية التحتية في القرى، مما يُساهم في تحسين بيئة العمل وجذب الاستثمارات.
- مؤتمر النباتات الطبية والعطرية: يُقام سنويًا في الفيوم ويُساهم في الترويج للزراعة العضوية وجذب الاستثمارات في هذا القطاع
- المنطقة الصناعية للنباتات الطبية والعطرية: جارٍ إنشاءها في منطقة يوسف الصديق وستُساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع.

المبادرات المقترحة:

- إنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال: لتقديم الدعم والإرشاد للشباب رواد الأعمال.
- تطوير برامج تدريبية لتعزيز المهارات التكنولوجية لدى الشباب وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا في ابتكار حلولٍ للتحديات المحلية.
- تطوير قطاع السياحة من خلال الاستثمار في البنية التحتية والترويج للمواقع الأثرية والطبيعية في الفيوم.
- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص.
- تقديم القروض الميسّرة والدعم الفني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء أسواق ومعارض لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يُمكن للتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن يُساهم في نجاح هذه المبادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة في محافظة الفيوم.
- الموارد والفرص في تعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ج. الموارد والفرص:

المتاحة لتعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم

تتمتع محافظة الفيوم بمجموعة متنوعة من الموارد والفرص التي يمكن استغلالها لدفع عجلة الابتكار، تنويع مصادر الدخل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الموارد والفرص ما يلي

أولاً: الموارد الطبيعية والسياحية:

- الموقع الجغرافي: تتميز الفيوم بموقعها الفريد كمنخفض، والذي يُساهم في ارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي، مما يجعلها مناسبة لمشاريع الطاقة الشمسية.
- بحيرة قارون: تُعدّ من أقدم بحيرات العالم وتُتيح فرصًا للاستثمار في السياحة البيئية والعلاجية.
- محمية وادي الريان: منطقة جذب سياحي بفضل تنوعها البيولوجي وجمالها الطبيعي.
- المناطق الأثرية: تراث ثقافي غني يجذب السياحة الأثرية، مما يُساهم في خلق فرص عمل في قطاع السياحة.

ثانياً: الموارد البشرية:

- شباب ذو طاقات واعدة: يُشكلون نسبة كبيرة من سكان الفيوم ويمكن توجيه طاقاتهم نحو ريادة الأعمال والابتكار. الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان ولديهم استعداد للتعلم والتطوير.
- الجامعة: مصدر هام للكوادر المؤهلة ويمكن دعمها لتصبح مركزًا للبحث والتطوير وريادة الأعمال. وبرامج وطنية لدعم التحول الرقمي وريادة الأعمال

ثالثاً: الموارد الاقتصادية:

- الزراعة: قطاع حيوي يمكن تطويره من خلال:
- التوسع في الزراعة العضوية.
- زراعة النباتات الطبية والعطرية.
- إدخال تقنيات الري الحديثة كالري بالتنقيط.
- الصناعات الحرفية: إرث ثقافي يمكن تطويره وتسويقه محليًا ودوليًا.

رابعًا: الفرص:

- التحول إلى الطاقة النظيفة: إمكانية استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الكهرباء.
- تطوير صناعة تدوير المخلفات: فرصة لتقليل التلوث وخلق فرص عمل جديدة.
- الاستفادة من التكنولوجيا: تطوير التطبيقات والمنصات الرقمية لدعم: ريادة الأعمال وتسويق المنتجات وتقديم الخدمات.
- برامج الدعم الحكومية: الاستفادة من مبادرات: حياة كريمة وبنك التعمير الأوروبي لتطوير البنية التحتية وتحسين بيئة العمل.

د. التوصيات:

لتعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم:

بناءً على المشكلات والموارد والفرص التي تم ذكرها سابقاً، تتمثل التوصيات في:

أولاً: تعزيز الوعي بأهمية الابتكار وريادة الأعمال:

- توعية الشباب بأهمية ريادة الأعمال كوسيلة لتحقيق الاستقلال المادي وخلق فرص عمل جديدة.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف الشباب بأساسيات ريادة الأعمال ومهارات إدارة المشاريع.
- إبراز قصص نجاح رواد الأعمال المحليين لتحفيز الشباب على خوض غمار ريادة الأعمال.
- تعزيز ثقافة الابتكار في المدارس والجامعات من خلال برامج تعليمية تُركز على التفكير الإبداعي وحل المشكلات.
- إنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.
- إدخال برامج تعليمية متطورة لدعم الابتكار والبحث العلمي.

ثانياً: توفير التمويل والدعم للمشروعات:

- تسهيل إجراءات الحصول على القروض الميسرة من البنوك والمؤسسات المالية.
- إنشاء صناديق استثمار تُركز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار الابتكارية.
- تقديم الدعم الفني والإرشادي للشركات الناشئة من خلال حاضنات ومسرّعات الأعمال.
- تشجيع الاستثمار في المشروعات التي تُساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتُركز على قطاعات: الطاقة المتجددة. السياحة، والصناعات الحرفية.

ثالثاً: تطوير البنية التحتية:

- الاستثمار في تحسين شبكات: الطرق، والنقل، والاتصالات.
- توفير الطاقة بشكلٍ موثوق وبتكلفة مناسبة.
- تطوير المناطق الصناعية وتوفير الحوافز لجذب الاستثمارات.

رابعاً: مكافحة البيروقراطية:

- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص.
- الاستفادة من التكنولوجيا لتحويل الخدمات الحكومية إلى خدماتٍ إلكترونية.
- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

خامساً: تطوير رأس المال البشري:

- الاستثمار في التعليم والتدريب لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل.
- التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث لتطوير برامج تدريبية متخصصة في: مجالات الابتكار، وريادة الأعمال، وجذب الخبرات من خارج المحافظة للعمل في المشروعات الجديدة.

مـن خلال تنفيـذ هـذه التوصيـات، يمكـن للفيـوم أن تُحقـق قفـزة نوعيـة فـي مجـال: الابتـكار، وتنويـع القاعـدة الاقتصاديـة، ودعـم المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة، وستُسـاهم هـذه القفـزة فـي: تحسـين مسـتوى المعيشـة، وخلـق فـرص عمـل جديـدة، وتحقيق التنميـة المسـتدامة

مـن خلال الاسـتفادة مـن المـوارد والفـرص والتغلـب علـى التحديـات تُصبـح الفيـوم محافظـةً جاذبـةً للابتـكار ومركـزًا لريـادة الأعمـال وتُحقـق تنميـة اقتصاديـة مسـتدام وتحفيـز النمـو الاقتصـادي وخلـق فـرص عمـل جديـدة فـي محافظـة الفيـوم

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

٢. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الهدف ٨):

أ. الوضع الحالي:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد المحلي في الفيوم، وهناك عدد من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها:

قلة التمويل:

- يُعاني أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة وقلة الحصول على التمويل اللازم لبدء أو توسيع أعمالهم.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يُمثل عبئًا ثقيلًا على أصحاب المشروعات.
- يُشير المقابلات الفردية والجماعية إلى أن الشركات الخاصة، حتى تلك التي تمتلك الموارد، لا تستطيع توفير التمويل الكافي لتغطية جميع احتياجات الطاقة.
- ضعف الدعم الفني المقدم لهذه المشروعات. وضعف البنية التحتية المالية للمشروعات الصغيرة.

ضعف البنية التحتية:

- عدم توفر شبكات الطرق والنقل والاتصالات بشكلٍ كافٍ يُعيق نمو المشروعات.
- نقص الطاقة بشكلٍ موثوق وبتكلفة مناسبة يُمثل تحديًا كبيرًا. كما يوجد مشكلات في شبكات الري، وتوزيع المياه، ونقص المياه في بعض المناطق، والحاجة إلى تبطين الترع، وتطهير المصارف.

البيروقراطية والروتين الحكومي:

- وتتمثل في تعقيد إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التراخيص. وبطء الخدمات الحكومية، وتعقيد إجراءات التعاون بين الجمعيات والجهات الحكومية، مما يُعيق أنشطتهم.

قلة الوعي بأهمية الابتكار:

- وتتمثل في عدم إدراك أهمية الابتكار في تحسين المنتجات والخدمات وزيادة التنافسية. ونقص المهارات التكنولوجية لدى أصحاب المشروعات

محدودية الأسواق:

- وصعوبة تسويق المنتجات محليًا ودوليًا. وضعف التسويق والترويج.

نقص الكوادر المؤهلة:

- وصعوبة إيجاد موظفين بالمهارات اللازمة. وارتفاع تكاليف التدريب.

التحديات الاقتصادية:

- ومنها ارتفاع أسعار المواد الخام، وتقلب أسعار الصرف. وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين.

تُمثل هذه المشكلات عقباتٍ كبيرة أمام نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم. يتطلب التغلب عليها جهودًا منسقة من قبل: الجهات الحكومية. والقطاع الخاص. والمجتمع المدني

ج. الموارد والفرص:

المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم: مثل وجود قطاعات غير مستغلة مثل السياحة البيئية. وإمكانية تعزيز الصناعات الزراعية والغذائية

بالرغم من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم، إلا أن هناك موارد وفرص يمكن استثمارها لدعم نمو هذه المشروعات

أولاً: الموارد:

- الموارد الطبيعية: تتمتع الفيوم بوفرة في الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية والمياه والطاقة الشمسية والرياح. ويمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الموارد في إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية والطاقة المتجددة.
- الموارد البشرية: يُشكل الشباب نسبة كبيرة من سكان الفيوم، ويمكن توجيههم نحو ريادة الأعمال. وتوافر العمالة بتكلفة مناسبة.
- الموارد المالية: إمكانية الحصول على القروض الميسرة من البنوك والمؤسسات المالية. وتوافر برامج الدعم الحكومية.

ثانياً: الفرص: الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات: بسبب

- الزيادة السكانية في الفيوم تُخلق فرصًا جديدة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجات السوق المحلية. وتوجيه المشروعات نحو إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها السكان.
- التوسع في الأسواق الخارجية: إمكانية تصدير المنتجات الزراعية والصناعية والحرفية إلى الأسواق الدولية.
- التطور التكنولوجي: للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين كفاءتها وتوسيع نطاق عملها. وتُتيح التكنولوجيا فرصًا جديدة للتسويق والترويج وإدارة المشروعات.
- برامج الدعم الحكومية: وتُقدم الحكومة برامج دعم متنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشمل: التدريب. الإرشاد. والتمويل.
- من خلال الاستفادة من هذه الموارد والفرص بشكلٍ فعال، يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم أن: تُحقق النمو والتطور، وتُساهم في خلق فرص عمل جديدة.، وتُعزز التنمية الاقتصادية للمحافظة.

مشروعات حكومية صناعية تم تنفيذها

- مصنع «إيجي هيربال» لتجفيف وغربلة النباتات الطبية والعطرية بمنطقة الفتح الصناعية بكوم اوشيم بالفيوم، على مساحة ٤ ألاف متر مربع، بتكلفة ٥٠ مليون جنيه، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- الشركة المصرية لمنتجات الفوم والبلاستيك والاسترتش بمنطقة الفتح الصناعية بكوم اوشيم بالفيوم، على مساحة ٣ ألاف متر مربع، بتكلفة ٤٠ مليون جنيه، يوفر ٣٠...تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- مصنع «المجموعة المصرية الخليجية للتجارة والاستثمار» لتجفيف وتقطير النباتات الطبية والعطرية بمنطقة الفتح الصناعية بكوم أوشيم بالفيوم، على مساحة ٣ ألاف... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢

- شركة تصنيع ورق الكرتون«سكاى بيبر»، بمنطقة الفتح الصناعية بكوم أوشيم بالفيوم على مساحة ٦ ألاف متر مربع، بتكلفة ٢٠٠ مليون، ويوفر ٥٠ فرصة عمل، ويتم تصدير... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- مصنع الدرفلة لقطاعات الصلب وحديد التسليح «مجموعة H.Z» للحديد والصلب بمنطقة الفتح الصناعية بكوم أوشيم، على مساحة ٦٧٠٠ متر مربع، بتكلفة ١٠٠ مليون، ويوفر... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- المدفن الصحي الآمن بمركز يوسف الصديق بتكلفة إجمالية تصل إلى ٢١ مليون جنيه المدفن الجديد تم إنشاءه على مساحة ٥ فدان وهو عبارة عن خلية دفن صحي وبحيرة تب... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- المحطة الوسيطة المتحركة بمدينة الفيوم تشمل عدد ٤ سيارات مجهزة بهوك ليفت وعدد ٨ حاوية سعة ٣م٢٤ وذلك لرفع كفاءة عمليات الجمع والنقل وتبلغ تكلفة تلك المح...تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- المحطة الوسيطة الثابتة بمدينة يوسف الصديق بالفيوم بتكلفة بلغت ٢٥ مليون جنيه تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- المدفن الصحي الآمن بمدينة كوم أوشيم بالفيوم على مساحة ١٠ أفدنة بتكلفة ٣٥ مليون تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠٢٢
- مصنع العدوة لتدوير القمامة بقرية العدوة التابعة لمركز الفيوم، يأتي على مساحة ٣٥ ألف متر مربع، وتكلفت أعمال التطوير به ٦ ملايين جنيه، أعمال التأهيل... تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠٢٠
- إنتاج أول بالة قطن خالية من الشوائب؛ إنتاج أول بالة قطن مصرى خالية تمامًا من الشوائب ضمن مخطط تطوير قطاع الغزل والنسيج فى مصر بتكلفة ٢١ مليار جنية، يعمل المحلج بتكنولوجيا... تاريخ التنفيذ: يوليو ٢٠١٩
- محلج الفيوم المطور؛ تم تطوير المحلج، بالتعاون مع شركة باجاج الهندية، بتكلفة تقدر ٢٥٠ مليون جنيه، بطاقة إنتاجية ٥ طن لكل ساعة، ويقام على مساحة ١٠ أفدنة بمحا... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٩
- شركة» هيلثى فود» لمعالجة وتصدير النباتات والزيوت الطبية والعطرية والتي تعمل بطاقة ٢٥٠٠ طن سنوياً بتكلفة استثمارية ٥ مليون جنيه، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٥
- مصنع «دريما فوم» لإنتاج ألواح العزل الحراري بكوم اوشيم التى تستخدم في المباني بجميع أنواعها وتغليف المنتجات المنزلية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ١٠... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٥
- شركة اليسر للصناعات الغذائية بكوم أوشيم التي تنتج ١٠٠ طن مخللات شهرياً تصدر إلى دول الكويت والسعودية والجزائر وعدد من دول أوروبا وتبلغ التكلفة الاستثمارية... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٥
- شركة «الياسمين»لإنتاج الزيوت الطبيعية بكوم أوشيم والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٨٠ طن سنوياً بتكلفة استثمارية ١,٥ مليون جنيه، وتقوم الشركة بإنتاج الزيوت... تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٥
- المنطقة الصناعية الجديدة بمدينة الفيوم، هناك مشروع من أضخم المشروعات الصناعية التى تشهدها محافظة الفيوم خلال هذه الفترة والمتوقع ان تغير الخريطة الاستثمارية والاقتصادية للمحافظة وهو مشروع إن... المساحة: ٥١ فدانا
- محلج القطن المطور محافظة الفيوم، محلج القطن المطور، للوقوف على أعمال التطوير وآليات التشغيل، وكذلك موقع إنشاء معصرة زيت بذرة القطن بالمحلج. صالة حليج القطن الزهر،...

د. التوصيات:

لتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم وتوفير برامج تمويلية ميسرة للمشروعات الصغيرة. ودعم التسويق الرقمي لمنتجات المشروعات الصغيرة. وبناءً على تحليل المشكلات والموارد والفرص المتاحة في الفيوم، يمكن تقديم التوصيات التالية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: التغلب على مشكلة التمويل:

- تسهيل إجراءات الحصول على القروض: على البنوك والمؤسسات المالية تبسيط إجراءات الحصول على القروض وتقديم حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صناديق متخصصة لتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة والسياحة.
- تشجيع الاستثمار في هذه المشروعات من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية والحوافز الأخرى.

ثانياً: معالجة مشكلة البنية التحتية:

- تحسين شبكات: على الحكومة الاستثمار في تحسين شبكات الطرق والنقل والاتصالات.
- توفير الطاقة بشكلٍ موثوق وبتكلفة مناسبة لجميع المناطق في الفيوم، بما في ذلك المناطق الريفية.
- معالجة مشاكل الري وتوزيع المياه: الاستثمار في تبطين الترع وتطهير المصارف لتحسين كفاءة الري وتوزيع المياه.
- نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه واستخدام أساليب الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط.

ثالثاً: مكافحة البيروقراطية:

- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات: والحصول على التراخيص وتقليل الوقت والتكلفة المطلوبة.
- توفير نظامٍ إلكتروني متكامل لإدارة جميع الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات.
- تعزيز الشفافية: تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في جميع المؤسسات الحكومية.

رابعاً: برامج التدريب والتطوير:

- تطوير المهارات: توفير برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات أصحاب المشروعات وموظفيهم في مجالات:إدارة المشاريع، والتسويق، والمالية، والتكنولوجيا.
- نشر ثقافة الابتكار: وتشجيع أصحاب المشروعات على تطوير منتجات وخدمات جديدة.

خامساً: دعم التسويق والترويج:

- التسويق: دعم أصحاب المشروعات في تسويق منتجاتهم وخدماتهم محليًا ودوليًا.
- الترويج: إنشاء منصات إلكترونية لترويج المنتجات والخدمات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم.

سادساً: الاستفادة من الموارد:

- القطاع الزراعي: تشجيع المشروعات في القطاع الزراعي، خاصة في مجال الزراعة العضوية وإنتاج النباتات الطبية والعطرية.
- الطاقة المتجددة: تشجيع المشروعات في مجال الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- السياحة: دعم المشروعات السياحية وتطوير البنية التحتية السياحية في الفيوم.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفيوم أن تُصبح محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

ملخص المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي مستدام

يركز هذا المحور على تعزيز الابتكار، تنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق اقتصاد تنافسي ومستدام

١. ترتيب المشكلات وفقًا للأولويات:

- نقص الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.
- محدودية الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تركيز النشاط الاقتصادي في قطاعات تقليدية.

٢. نتائج عامة للمحور:

- ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية للفيوم من خلال التكنولوجيا والابتكار.
- دعم ريادة الأعمال وتعزيز دور المشروعات الصغيرة في النمو الاقتصادي.
- **التحديات:**
- حدودية الأسواق: صعوبة تسويق المنتجات محليًا ودوليًا، وضعف التسويق والترويج
- نقص الكوادر المؤهلة: صعوبة إيجاد موظفين بالمهارات اللازمة وارتفاع تكاليف التدريب
- التحديات الاقتصادية: ارتفاع أسعار المواد الخام، وتقلب أسعار الصرف، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين
- قيود الاستثمار: لا يزال الاستثمار في قطاع الطاقة محدودا
- نقص الطاقة: نقص في الطاقة في المناطق النائية وارتفاع تكلفة توصيلها
- هدر الموارد المائية: هدر الموارد المائية بسبب أنظمة الري التقليدية

التوصيات العامة:

- تفعيل مشاركة القطاع الخاص: على الاستثمار في مشاريع النقل والمواصلات من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة
- التعاون مع الجهات الدولية: الاستفادة من الخبرات والتمويل الدولي لتطوير قطاع النقل والمواصلات
- التحول الرقمي: تطوير أنظمة النقل الذكية لتحسين إدارة حركة المرور وتوفير معلومات دقيقة للمواطنين.
- تمكين المرأة والشباب: توفير فرص عمل للنساء في قطاع النقل والمواصلات، خاصة في مجالات الإدارة والتفتيش
- تنويع القاعدة الاقتصادية: ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية للفيوم من خلال التكنولوجيا والابتكار.
- دعم ريادة الأعمال: دعم ريادة الأعمال وتعزيز دور المشروعات الصغيرة في النمو الاقتصادي.
- إنشاء مراكز لدعم الابتكار: إنشاء مراكز لدعم الابتكار وريادة الأعمال
- تحسين البنية التحتية: تحسين البنية التحتية لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تطوير الصناعات الزراعية والغذائية: تطوير الصناعات الزراعية والغذائية بما يتماشى مع الاستدامة

المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة

يركز هذا المحور على تحسين المرافق والخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات، خدمات المياه والطاقة، بما يعزز التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطن.

أي مجال يجب أن يكون له أولوية أعلى لتحسين البنية التحتية؟

ا.

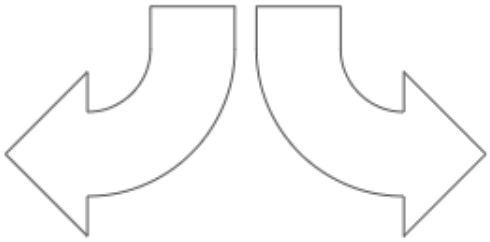

تحسين النقل

يركز على تحسين أنظمة النقل والمواصلات، مما يؤدي إلى وحركة مرور أقل.

تطوير خدمات المياه والطاقة

من موثوقية وفعالية خدمات المياه والطاقة، مما يدعم الاستدامة.

تحسين وسائل النقل والمواصلات (الأهداف ٧، ١١):

أ. الوضع الحالي في الفيوم:

شبكة الطرق في الفيوم تربط المحافظة بالقاهرة والمحافظات المجاورة، لكنها تعاني من تدهور في بعض المناطق الريفية ويوجد ضعف في وسائل النقل العام داخل المحافظة وبين المراكز والقرى.

ب. المشكلات:

تُعاني محافظة الفيوم من عدة مشكلات في قطاع النقل والمواصلات، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة. منها نقص خدمات النقل العام المريحة والمستدامة وكثرة الحوادث بسبب سوء حالة الطرق وغياب الصيانة الدورية. ويمكن تلخيص أهم هذه المشكلات على النحو التالي:

أولاً: البنية التحتية:

- شبكات الطرق: تُعاني شبكات الطرق في الفيوم من عدم الكفاءة، حيث تفتقر بعض المناطق للإسفلت وتنتشر الحفر والمطبات في بعض الطرق.
- عدم توزيع المدارس بشكل عادل، مما يُجبر الطلاب على الهجرة للبحث عن تعليم مناسب.
- شبكات النقل العام: قلة خطوط النقل العام وعدم انتظام مواعيد الحافلات والتكدس في أوقات الذروة.
- شبكات السكك الحديدية: محدودية شبكات السكك الحديدية وبطء القطارات.

ثانياً: التكلفة:

- ارتفاع تكلفة النقل: ارتفاع أسعار تذاكر النقل العام والوقود يُمثل عبئًا على المواطنين.
- عدم توافر بدائل رخيصة: قلة بدائل النقل الرخيصة مثل الدراجات والمشي بسبب سوء البنية التحتية.

ثالثاً: السلامة:

- نقص معايير السلامة: عدم التزام بعض سائقي المركبات بقواعد المرور ونقص إجراءات السلامة في بعض وسائل النقل.
- ارتفاع معدلات الحوادث: تُساهم هذه المشكلات في ارتفاع معدلات الحوادث الخطيرة.

رابعاً: التلوث البيئي:

- انبعاثات المركبات: تُساهم انبعاثات المركبات في تلوث الهواء في الفيوم.

تُؤثر هذه المشكلات في وسائل النقل والمواصلات بشكلٍ سلبي على جودة الحياة في الفيوم، وتُعيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة. ومن المهم إيجاد حلول فعالة لهذه المشكلات لضمان مستقبل أفضل للمحافظة وسكانها

يوجد خط سكة حديد ويربط محطات قطارات الوجه القبلي من محطة قطارات بنها محافظة القليوبية بالوجه البحري، إلى محطة الفيوم بالوجه القبلي، ويوجد عدة محطات منها شبرا الخيمة ومصر والجيزة والعياط والواسطي، وصولًا إلى محطة قطارات الفيوم،

تأثير التغير المناخي على وسائل النقل والمواصلات:

يُشكل التغير المناخي تهديدًا خطيرًا على كافة جوانب الحياة، بما في ذلك قطاع النقل والمواصلات. ويؤثر التغير المناخي على هذا القطاع من خلال

- ظواهر الطقس المتطرفة: تُؤدي ظواهر الطقس المتطرفة مثل العواصف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة إلى تضرر البنية التحتية للنقل، مما يعطل حركة المركبات والقطارات ويُسبب خسائر اقتصادية.
- ارتفاع مستوى سطح البحر: يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر إغراق بعض المناطق الساحلية والموانئ، مما يؤثر على حركة الشحن والنقل البحري.
- نقص الموارد: يُمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى نقص بعض الموارد اللازمة لقطاع النقل مثل الوقود والمياه، مما يرفع تكاليف التشغيل.
- التأثير على صحة الإنسان: تُؤثر ظواهر الطقس المتطرفة على صحة سائقي المركبات وركاب وسائل النقل العام، مما يُقلل من كفاءة النقل.

كما يُشير تقرير المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة الفيوم ٢٠٢٤ إلى أن التغير المناخي يُمثل تهديدًا حقيقيًا على الموارد المائية في مصر

المبادرات في وسائل النقل والمواصلات:

بالنظر إلى المشكلات التي تواجهها محافظة الفيوم في قطاع النقل والمواصلات، يتضح أهمية إطلاق مبادرات فعالة للتغلب على هذه التحديات وتحسين البنية التحتية وجودة الخدمات في هذا القطاع. ويمكن اقتراح بعض المبادرات الهامة على النحو التالي

أولاً: تحسين البنية التحتية:

- تطوير شبكة الطرق: إنشاء طرق جديدة وتوسعة الطرق القائمة لتسهيل حركة المركبات وربط مختلف المناطق في الفيوم.
- توفير ممرات خاصة للدراجات والمشاة لتشجيع استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة.
- تطوير شبكة النقل العام: زيادة عدد خطوط الحافلات وتحسين جودة الخدمة من خلال توفير حافلات حديثة ومكيفة الهواء.
- تطبيق نظام ذكي لإدارة النقل العام يتيح للمواطنين معرفة مواعيد الحافلات ومساراتها بشكلٍ دقيق.
- تطوير شبكة السكك الحديدية: تحديث خطوط السكك الحديدية القائمة وزيادة سرعة القطارات.
- إنشاء خطوط جديدة لربط الفيوم بالمحافظات الأخرى.

ثانياً: تحسين السلامة:

- تطبيق قواعد المرور بشكلٍ صارم: تكثيف حملات المرور لضبط المخالفين ونشر الوعي بأهمية الالتزام بقواعد المرور.
- توفير وسائل السلامة: إلزام جميع وسائل النقل بتوفير وسائل السلامة اللازمة مثل أحزمة الأمان وطفايات الحريق.
- تحسين تصميم الطرق: تحسين تصميم الطرق وإزالة نقاط الخطر لمنع وقوع الحوادث.

ثالثاً: الحفاظ على البيئة:

- تشجيع استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة: دعم استخدام الدراجات والمركبات الكهربائية من خلال توفير حوافز مالية وتسهيلات للحصول عليها.
- تحسين كفاءة استهلاك الوقود: تطبيق معايير صارمة لكفاءة استهلاك الوقود في المركبات.

رابعاً: تعزيز التعاون والشراكة:

- التعاون مع القطاع الخاص: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع النقل والمواصلات.
- التعاون مع الجهات الدولية: الاستفادة من الخبرات والتمويل الدولي لتطوير قطاع النقل والمواصلات.

من خلال تنفيذ هذه المبادرات، يمكن للمحافظة أن تُحقق نقلةً نوعية في قطاع النقل والمواصلات، مما يُساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ج. الموارد والفرص: في وسائل النقل والمواصلات

تتمتع محافظة الفيوم بعدد من الموارد والفرص التي يمكن استثمارها لتحسين قطاع النقل والمواصلات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أولاً: الموارد:

- الموقع الجغرافي: تتمتع الفيوم بموقع جغرافي متميز، فهي تقع بالقرب من القاهرة ومحافظات أخرى هامة يُمكن استغلال هذا الموقع لتعزيز الربط النقلّي بين الفيوم والمحافظات المجاورة، جذب الاستثمارات وتنشيط السياحة.
- القوى العاملة: تتوفر في الفيوم قوة عاملة شابة يمكن تدريبها وتأهيلها للعمل في قطاع النقل.
- توفر الإمكانات لتطوير النقل العام (مثل الحافلات الكهربائية).
- إمكانية تحسين الطرق ضمن المبادرات الوطنية مثل "حياة كريمة".

ثانياً: الفرص:

- جذب الاستثمارات: يمكن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مشاريع النقل والمواصلات من خلال توفير حوافز مغرية وبيئة استثمارية جاذبة.
- التعاون مع القطاع الخاص: يمكن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في إدارة وتشغيل بعض خدمات النقل لتحسين كفاءتها وخفض تكاليفها.
- التوسع في النقل الصديق للبيئة: تُوفّر التكنولوجيا الحديثة فرصةً للتوسع في استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة مثل الدراجات والمركبات الكهربائية لتقليل التلوث وتحسين جودة الهواء.
- التحول الرقمي: يُمكن توظيف التكنولوجيا الرقمية لتحسين إدارة النقل وتوفير خدمات ذكية للمواطنين مثل حجز التذاكر إلكترونياً ومتابعة مواعيد وسائل النقل.
- التنمية السياحية: يُمكن استغلال تحسين قطاع النقل لِتنشيط السياحة وجذب المزيد من السياح إلى الفيوم.

يُمكن من خلال استثمار هذه الموارد والفرص، أن تُحقق الفيوم نقلةً نوعيةً في قطاع النقل والمواصلات، مما يُساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة

مشروعات النقل والمواصلات الحكومية التي تم تنفيذها في الفيوم

- إنشاء ٤ كباري على بحر أبو المير بمركز أطسا محافظة الفيوم، بتكلفة تتجاوز ١٠ ملايين جنيه، وتشمل كباري «النصف»، و«العلو»، و«القبالى ٢»، و«الخمس»، التكلفة: ١٠ مليون جنيه، تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢٢
- رصف طريق مفارق مينا/ الاخصاص/مطرطارس بطول ٤,٥ كم، بتكلفة إجمالية بلغت ١٢ مليون جنيه، أبريل ٢٠٢١
- رصف شارع سعد زغلول بالفيوم بطول ١٠٠٠ متر بتكلفة مليوني جنيه، تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١
- رصف شارع أحمد شوقي بالفيوم بطول ٧٥٠ متراً بتكلفة مليون و٩٤٠ ألف جنيه، تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١
- استكمال رصف طريق مدخل عزبة دكم بطول ١٢٠٠ متر بتكلفة مالية مليونا و٥٠٠ ألف جنيه، أبريل ٢٠٢١
- رصف شارع مصنع الأعلاف سنورس بطول ٢٠٠ متر بتكلفة مالية ٤١٧ ألف جنيه، تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢١
- رصف طريق الكوبري الشرقي بترسا حتى طريق ترسا / السعيدية بطول ٦٠٠ متر بتكلفة مليون جنيه، أبريل ٢٠٢١
- رصف طريق السيليين / الحلفاية / ترسا / سنهور بطول ٢ كم وإجمالي تكلفة مالية ٣ ملايين و٢١٠ آلاف جنيه، أبريل ٢٠٢١
- الطريق الواصل بين مدخل المدينة الشمالي ومنطقة الإسكان الإجتماعي بالمدينة، بطول ٥ كم، بتكلفة ١٥ مليون جنيه، تاريخ التنفيذ: أكتوبر ٢٠٢٠
- رصف ٦ طرق بمركز سنورس بالفيوم، بتكلفة إجمالية ٣٢ مليون و٥١٩ ألف جنيه، منها رصف طريق المعصرة / مفارق مينا / الاخصاص / مطرطارس، وشارع أحمد شوقي، تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠٢٠
- رصف ٥ طرق بمركز ومدينة طامية بالفيوم بطول ٥,٥ كم بتكلفة إجمالية بلغت ١٧ مليون و١٠٠ ألف جنيه، منها رصف طريق معصرة صاوى / كفر محفوظ بطول ١٣٠٠ متر، واس... تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠٢٠
- رصف ٥ طرق بمركز يوسف الصديق بالفيوم بإجمالى ٣٤ مليون و٨٧٢ ألف جنيه، منها رصف طريق السحارة / الحامولي، واستكمال رصف طريق أبو لطيعة / غيضان، ورصف طر...، تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠٢٠
- رصف ٤ طرق بمركز اطسا بالفيوم بتكلفة ٢٠ مليون جنيه، منها استكمال طريق حجز دفنو / مشرف ومن عزبة زنكت حتى كوبرى الحلفاية، واستكمال رصف طريق كوبرى البش...، تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠٢٠
- رصف ٤ طرق بمركز أبشواي بالفيوم، بتكلفة إجمالية ٢٣ مليون و٥٠ ألف، منها طريق الكنيسة / مفارق مدرسة الزراعة بأبوكساه، واستكمال طريق أبوكساه / طحاوي...تاريخ التنفيذ: أغسطس ٢٠٢٠
- وصف المشروع: رصف طريق الفيوم – ابشواى – جبل سعد بطول ٣١ كيلو متر وبتكلفة ٣٠ مليون جنيه للحد من مشاكل وحوادث الطريق وتسهيل حركة المرور. تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠٢٠
- وصف المشروع: أعمال تنفيذ مشروع كوبري تقاطع طريق الفيوم مع أسيوط الغربي بإجمالى تكلفة ١٢٠ مليون جنيه. الكوبرى يتم إنشاؤه وفقا لقياسات ال...تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠١٩
- المرحلة الأولى من طريق محور النصر الذى يبدأ من طريق الريان وصولاً إلى منطقة قوتة بطول ١٢ كم، ويسهم فى خدمة أعمال التنمية والاستثمار بالمنطقة، حيث انته...تاريخ التنفيذ: أبريل ٢٠١٩
- رصف طريق المرور بطامية بطول ٧٠٠ متر بتكلفة ٧٠٤ ألف جنيه، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨
- رصف شارع طريق السوق القديم بطول ٩٥٠ مترا بإجمالي تكلفة ٩٥٥ ألف جنيه، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨
- رصف الطريق المؤدي لمركز شرطة طامية بطول ٥٠٠ متر بتكلفة إجمالية ٤٥٠ ألف جنيه، في مارس ٢٠١٨
- رصف طريق يونان قصر رشوان بطول ١,٨ كم وبتكلفة إجمالية ٢ مليون و٢٦٥ ألف جنيه، في مارس ٢٠١٨
- رصف طريق تطون بحر البشوات بأطسا بتكلفة مليون و٢٣١ ألف جنيه، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

- الطريق الربع دائري بالفيوم الذي يربط بين مركزي أبشواي ويوسف الصديق بتكلفة ٣٣,٧ مليون جنيه، تاريخ التنفيذ: مارس ٢٠١٨

رصف الطريق الربع دائري أبشواي / جبل سعد، بطول ٣,٧ كم، بتكلفة ١٠٧ مليون جنيه، وعرض ٢٠ متر مزدوج، بداية من طريق أبشواي / الفيوم السياحي وصولاً لمفارق طرق... المساحة: ٣,٧كم طول × ٢٠م عرض

د. التوصيات:

وتُؤكد هذه التأثيرات على أهمية اتخاذ إجراءات للتكيف مع التغير المناخي وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطاع النقل والمواصلات. ومن خلال هذه الإجراءات، يمكن تقليل تأثير التغير المناخي على قطاع النقل والمواصلات وضمان استدامته في المستقبل. بناءً على الموارد والفرص المتاحة في محافظة الفيوم، والتحديات التي تواجهها وخاصةً التغير المناخي، يُمكن اقتراح التوصيات التالية لتحسين قطاع النقل والمواصلات

١. الاستثمار في البنية التحتية:

- تطوير شبكة الطرق: إنشاء طرق جديدة تربط الفيوم بالمحافظات المجاورة وتُسهّل التجارة والسياحة
- توسعة الطرق القائمة وتحسين كفاءتها لسلامة المرور وتقليل الازدحام.
- إدراج معايير الاستدامة والتكيف مع التغير المناخي في تصميم الطرق الجديدة
- تطوير شبكة السكك الحديدية:
- تحديث خطوط السكك الحديدية القائمة وزيادة سرعة القطارات لتوفير وقت المسافرين وتعزيز الربط بين الفيوم والمحافظات الأخرى
- النظر في إنشاء خطوط جديدة تخدم المناطق الصناعية والسياحية.
- وضع خطط للتكيف مع التغيرات المحتملة في مستوى المياه بسبب التغير المناخي
- تطوير شبكة النقل العام:
- زيادة عدد خطوط الحافلات وتحسين جودة الخدمة من خلال توفير حافلات حديثة ومكيفة الهواء
- دعم استخدام الحافلات الكهربائية لتقليل التلوث وتحسين جودة الهواء.

٢.. تشجيع استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة:

- دعم استخدام الدراجات والمركبات الكهربائية من خلال توفير حوافز مالية وتسهيلات للحصول عليها
- إنشاء ممرات خاصة للدراجات لتشجيع استخدامها كوسيلة نقل آمنة وصديقة للبيئة.
- توعية المواطنين بأهمية استخدام وسائل النقل المستدامة وتأثيرها الإيجابي على البيئة والصحة.

٣.. تعزيز التعاون والشراكة:

- التعاون مع القطاع الخاص: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع النقل والمواصلات من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة
- تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل بعض خدمات النقل لتحسين كفاءتها وخفض تكاليفها
- التعاون مع الجهات الدولية: الاستفادة من الخبرات والتمويل الدولي لتطوير قطاع النقل والمواصلات
- المشاركة في المؤتمرات والورش العالمية لتبادل الخبرات والاطلاع على أحدث التطورات في مجال النقل المستدام.

- ٤. التحول الرقمي:
- تطوير أنظمة النقل الذكية لتحسين إدارة حركة المرور وتوفير معلومات دقيقة للمواطنين
- توفير خدمات ذكية للمواطنين مثل حجز التذاكر إلكترونياً ومتابعة مواعيد وسائل النقل والدفع الإلكتروني.

٥.. تمكين المرأة والشباب:

- توفير فرص عمل للنساء في قطاع النقل والمواصلات، خاصةً في مجالات القضاء والتفتيش والإدارة
- تشجيع الشباب على الابتكار وريادة الأعمال في مجال النقل المستدام.
- توفير برامج تدريبية متخصصة للنساء والشباب في مجالات النقل واللوجستيات والتكنولوجيا.

٦. تحسين السلامة المرورية:

- تطبيق قواعد المرور بشكلٍ صارم وتكثيف حملات المرور لضبط المخالفين.
- نشر الوعي بأهمية السلامة المرورية من خلال حملات التوعية والبرامج التعليمية.
- تحسين تصميم الطرق وإزالة نقاط الخطر لمنع وقوع الحوادث.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، ستحقق المحافظة نقلة نوعية في قطاع النقل والمواصلات، مما يُساهم في: تحسين جودة الحياة للمواطنين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة والتكيف مع التغير المناخي

هل محافظة الفيوم ينتشر فيها موارد للطاقة النظيفة؟

_يجيب الدكتور حسام شعبان ذكي رئيس جهاز شئون البيئة بالفيوم:

«الفيوم منخفض ؛ والمياه بتوصل من اللاهون من مرتفع؛ والفكرة دى الهمت الحكومة المصرية في عصر الملك ان اول محطة كهرومائية كانت في مصر ودى كانت موجودة في العزب تمام واشتغلت فترة طويله وكان فيه محطه تانية في منطقه اسمها المختلطة تمام والعزب كانت سنة ١٩٣٦ تقريبا، المحطات والمباني الاثرية موجوده كانت تنير الفيوم محطة العزب يعنى كإضاءة شوارع – استغلال للطاقة النظيفة فى محافظة الفيوم –

«تعتبر الفيوم من المحافظات القليلة التي لا يوجد بها محطات توليد طاقة اصلا بالوقود خالص، واحنا بناخد من الشبكة القومية مباشر احنا عندنا محطات نقل بس زي محطات النقل والتوزيع مفيش محطات توليد طاقة للوقود خالص فى الفيوم، هل انا بستغل الفيوم هى فيها حاجه تانى بقول لحضرتك احنا منخفض، اولا معدل الاشعاع الشمسي فى الفيوم عالى، وكمان عندى على بحيرة قارون بعض الرياح فده فى دراسات كتيره جدا قالت ان الفيوم تتناسب جدا مع محطات الطاقة الشمسية ومحطات رياح بس احنا لسه معملناش محطات رياح بس فيه دراسات قالت تتعمل اه فيه دراسات ولكن فى انتظار تمويل مثلا، او حد تركيز انما فيه دراسات اتعملت فى كليه هندسه جامعه الفيوم انا شوفت كام حاجة وشوفت حاجات قبل كده فى كذا مكان على ان الفيوم تنفع ان يكون فيها محطات توليد لطاقة الرياح.»

٢. تطوير خدمات المياه والطاقة (الأهداف ٦، ٧):

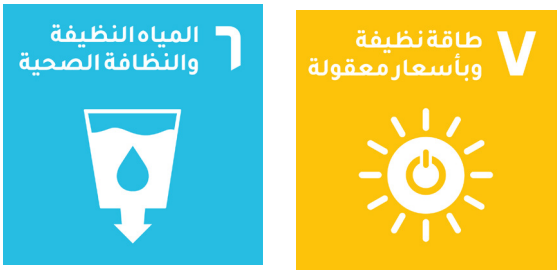

أ. الوضع الحالي للمياه:

توفر موارد مائية هامة مثل بحيرة قارون، لكنها تواجه مشاكل تلوث ونقص الكفاءة في الري.

الاعتماد الأساسي على الكهرباء التقليدية مع محدودية استغلال الطاقة الشمسية.

يشير الجدول رقم (٨) الي عدد محطات مياه الشرب وتصل الي ٥٠ محطة، وتصل قدرتها الي ١٢٤,٤٧ مليون متر مكعب بالسنة

وتصل عدد توصيلات مياه الشرب الحكومية الي ٣٤٩٥ وصلة مياه، وعدد الحنفيات العمومية ١٨٥٠ حنفية، وإجمالي عدد الأسر المشتركة بشبكات مياه الشرب ٢٥٠ ألف أسرة

م	البيـــــان	حضر	ريف	إجمالى
١	عدد محطات مياه الشرب	٥	٢٥	٣٠
٢	قدرتها الإنتاجية بالمليون م٣/سنه	١٩,٠٢	١٠٥,٤٥	١٢٤,٤٧
٣	الكميات المستهلكة (١٠٠٠م٣يوم) (المباعة)	٥١	١٠٠	١٥١
٤	عدد توصيلات مياه الشرب الحكومية	٣٤٩٥		٣٤٩٥
٥	عدد الحنفيات العمومية		١٨٥٠	١٨٥٠
٦	عدد الأسر المشتركة بشبكات مياه الشرب(بالألف)	٧٧,٧	١٨٢,٤	٢٦٠,١

الوضع الحالي للطاقة:

تشير عدد جدول رقم (٩) عدد محطات الكهرباء الي وجود عدد ١٠ محطات محولات، وعدد ١ محطة بالعزب توليد،

والإنتاج الإجمالي للمحطات ١,٠٨٩ مليون كيلو وات ساعة كمية الطاقة المرسلة، والكمية المستهلكة المباعة ٩٩٢ مليون ك.و.س، وعدد المشتركين في الكهرباء ٤٠٠ ألف مشترك، وعدد المشتركين في الكهرباء منازل ٣٦٢ ألف مشترك، وعدد المشتركين في الكهرباء صناعي وخدمي ٣٧,٨ ألف مشترك

البيـــان	العدد والطاقة
عدد محطات الكهرباء توليد	١ محطة (العزب)
محولات	١٠ محطات
الإنتاج الإجمالى للمحطات (كمية الطاقة المرسلة)	١,٠٨٩ مليون كيلووات ساعة سنوياً (ك.و.س)
الكميات المستهلكة (المباعة)	٩٩٢ مليون (ك.و.س)
عدد المشتركين فى الكهرباء	٤٠٠ ألف مشترك
عدد المشتركين فى الكهرباء منازل	٣٦٢ ألف مشترك
عدد المشتركين فى الكهرباء صناعى وخدمى	٣٧,٨ ألف مشترك

المصدر: مشروع التنمية البشرية في محافظة الفيوم

ب. المشكلات:

مشكلات خدمات المياه والطاقة في الفيوم: تواجه محافظة الفيوم تحديات مُلحة في قطاعي المياه والطاقة، مما يُؤثر سلباً على التنمية المستدامة ورفاهية السكان. وتتمثل أبرز هذه المشكلات في

١. مشكلات خدمات المياه:

- نقص المياه: تعتمد الفيوم بشكل رئيسي على نهر النيل كمصدر للمياه، وتُعاني من نقص حاد في الموارد المائية بسبب قلة الأمطار والزيادة السكانية والتغيرات المناخية.
- سوء توزيع المياه: تُشير التقارير إلى وجود تفاوت في توزيع المياه بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تعاني المناطق الريفية من نقص حاد في خدمات المياه
- ضعف البنية التحتية: تحتاج شبكات المياه في الفيوم إلى التطوير والتحديث للحد من الفاقد وتحسين كفاءة التوزيع. يُؤدي ضعف البنية التحتية إلى تلوث المياه وانتشار الأمراض.

٢. مشكلات خدمات الطاقة:

- ضعف كفاءة الطاقة: يُلاحظ ضعف كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات، خاصةً القطاع الصناعي. يُؤدي ذلك إلى هدر الطاقة وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- قلة الاستثمار في الطاقة المتجددة: على الرغم من إمكانات الفيوم في مجال الطاقة المتجددة، إلا أن الاستثمار في هذا القطاع لا يزال محدوداً ونقص الطاقة في المناطق النائية، وارتفاع تكلفة توصيلها
- هدر الموارد المائية بسبب أنظمة الري التقليدية.

تُفاقم هذه المشكلات من التحديات التي تواجهها محافظة الفيوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
ويُبرز تقرير المراجعة الطوعية المحلية للفيوم أهمية تضافر الجهود لإيجاد حلول فعّالة لهذه المشكلات

يشير جدول رقم (١٠) الي عدد محطات الصرف الصحي وتصل الي ٤٤ محطة للصرف الصحي، وقدرتها الإنتاجية ١٢٠ ألف متر، وعدد المنازل المزودة بخدمة الصرف الصحي ٧٤٨٤٧ ألف منزل، والمنازل الغير مزودة بخدمة الصرف الصحي تبلغ ١٨٥٢٦١ منزل

م	البيان	حضر	ريف	إجمالى
١	عدد محطات الصرف الصحى	٢٢	٢٢	٤٤
٢	قدرتها الإنتاجية(ألف م٣ /يوم)	١٠٠	٢٠	١٢٠
٣	عدد المنازل المزودة بخدمة الصرف الصحى	٦١٠٩١	١٣٧٥٦	٧٤٨٤٧
٤	المنازل غير المزودة بخدمة الصرف الصحى	١٢٢٨٢	١٧٢٩٧٩	١٨٥٢٦١

دراسة حول مياه الشرب والصرف الصحي

تشير دراسة أجراها مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

إلى أن سكان الفيوم لا يزالوا يعانون من مشاكل في ضغط المياه والصرف الصحي، وذلك بالرغم من نجاح مشروع قادته الحكومة الهولندية والذي حسن الوصول للمياه الآمنة في المحافظة. حقق هذا المشروع ارتفاعاً في عدد المنازل التي تصلها المياه من ١٠ ٪ في عام ١٩٩٣ إلى ٩٣ ٪ في عام ٢٠٠٩ في محافظة الفيوم، كما حسن من جودة مياه الشرب، إلا أن تقرير المركز يوضح أن الفيوم لا زالت في حاجة للمساعدة في مجالي مياه الشرب والصرف الصحي. يقول رمضان حامد، أستاذ البحوث بالمركز، والباحث الأساسي بالدراسة، «بالرغم أيضاً من وصول مياه الشرب إلى معظم البيوت وتحسن الحالة الصحية للمواطنين، إلا أن الفيوم لا زالت تعاني من مشاكل الصرف الصحي، فالكثير من المواسير مكسورة وتمتلئ الشوارع بمياه الصرف.» وتعد الأمراض المتصلة بنوعية المياه من أكبر المشكلات التي تعاني منها الفيوم، والتي تعد من أفقر المحافظات في مصر بتعداد سكاني يصل إلى ٢٫٧ مليون شخص، وذلك نتيجة للري الكثيف للزراعات، والصرف الصحي غير الملائم. وتمكن الباحثون بالمركز من جمع معلومات من ١,٥٠٠ أسرة، بالإضافة للمدارس والعيادات الصحية، حول الأمراض المرتبطة بنوعية المياه من خلال استبيان أولي ثم استبيان ثاني بعد تطبيق مشروع الحكومة الهولندية. كما تم تحليل عينات من المياه من أماكن مختلفة، في معمل بالمحافظة، لاختبار جودة المياه. ويوضح التقرير أن أكبر المشكلات التي تواجه السكان هي ضعف ضغط المياه. وبالرغم من ارتفاع عدد المنازل التي يصل إليها مياه الشرب، إلا أن ٨١ ٪ من سكان البيوت أوضحوا للباحثين بمركز البحوث الاجتماعية أن ضغط مياه الشرب يكون معتدلاً ليلاً فقط. أما في النهار، يكون ضغط المياه قليلاً، وفي بعض الأحيان منعدماً مما يؤدي إلى عدم وجود مياه بالحنفيات. كما وجد الباحثون أن ٣ ٪ فقط من السكان يتوفر لهم ضغط مياه قوي في كل الأوقات. يقول حامد، «أثبتت تلك النتائج أن أكثرية السكان في هذه القرى لا تتوافر لهم مياه الشرب النظيفة طوال الوقت. ويستخدم السكان المياه إما بعد تخزينها أو من مصادر أخرى، مثل الترع والآبار، وكلها مصادر ضارة بالصحة.»

» يقوم معظم السكان بتخزين مياه الشرب عندما يكون ضغط المياه منخفضاً، ولكن يتسبب ذلك في تلوث المياه النظيفة بالأساس. يكون معدل الكلور آمناً عندما تخرج المياه من الحنفية، ولكنه يقل مع تخزين المياه، مما يؤدي لارتفاع معدل التلوث بالبكتريا، كما أن البقايا الكيميائية من حاويات تخزين المياه تؤدي إلى حدوث المزيد من التلوث. يقول حامد «إن تخزين المياه يضمن للأسرة مصدر دائم للمياه خلال اليوم، ولكن له تأثير سيء على الصحة. كما أن المياه المخزونة يسهل تلوثها بالأتربة والحشرات والذباب.»

» تعد مشكلتي الصرف الصحي وعدم توفير توعية عن النظافة من المشاكل التي أوضحها استبيان مركز البحوث. يوضح التقرير أن ٢١٪ فقط من المنازل متصلة بنظام الصرف الصحي، في وقت كتابة التقرير، بالمقارنة بنحو ٣٪ في عام ١٩٩٠، مما دفع الكثير لاستخدام خزانات للصرف الصحي. تفيض تلك الخزانات في معظم الأوقات، كما أن إفراغها يعد أمراً صعباً ومكلفاً. كما وجد الباحثون أن ١٧٪ فقط من السكان يدفعون لجامعي القمامة لجمع المخلفات الصلبة، أما باقي السكان يقومون بحرق القمامة أو إلقائها في مصارف المياه، وأحيانا يلقونها في الطريق. يقول حامد «إن نظام الصرف السيء ودورات المياه التي بنيت بطريقة رديئة يلوثان الأرض ومصادر المياه القريبة. يتسبب ذلك أيضاً في انتشار الأمراض مثل مرض التهاب الكبد الوبائي، وشلل الأطفال، والإسهال. وبالرغم من أهمية الصرف الصحي، إلا أن مصر تعتبر متأخرة في توفير دورات مياه صحية وآمنة، والمتضرر الأكبر هو الفقراء.»

- يوضح التقرير بوجود علاقة بين الممارسات الصحية السليمة والحصول على مياه،

حيث أن ٦٠٪ من السكان ممن لديهم مياه بمنازلهم يقومون بغسل أيديهم بالصابون، بينما ٤٩٪ ممن ليس لديهم مياه لا يفعلون ذلك. وأن مشكلة نوعية المياه ستستمر بالفيوم، بالرغم من نجاح عملية إضافة الكلور لمياه الحنفية، إذا استمرت مشكلة ضغط المياه غير المنتظم ولم تحل بشكل دائم

- ويوصى المركز بضرورة مشاركة المؤسسات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني في الحصول على حلول للتخلص من مياه الصرف الصحي، وتوعية الجمهور بالصحة العامة، إلى جانب تصميم طرق أكثر فعالية لإفراغ خزانات الصرف الصحي بالمنازل، بينما يتم تطوير نظام الصرف الصحي بالكامل. يقول حامد «يحتاج كل من نظام مياه الشرب ونظام الصرف الصحي بالفيوم إلى مجهودات كبيرة.»

تأثير التغير المناخي على المياه والطاقة في الفيوم:

يُعتبر التغير المناخي من أخطر التحديات التي تواجه العالم، وتُعاني محافظة الفيوم من آثاره السلبية بشكل واضح، خاصةً على قطاعي المياه والطاقة

أولاً: تأثير التغير المناخي على المياه:

- قلة الأمطار: يؤدي التغير المناخي إلى تغيرات في نمط هطول الأمطار، مما يؤدي إلى نقص حاد في الموارد المائية في الفيوم التي تعتمد بشكل رئيسي على نهر النيل كمصدر للمياه. وقد أشارت المصادر إلى أن قلة الأمطار تُفاقم مشكلة نقص المياه في المحافظة
- ارتفاع درجات الحرارة: يُساهم ارتفاع درجات الحرارة في زيادة معدلات التبخر من المسطحات المائية وتقليل كفاءة الري، مما يُزيد من الضغط على موارد المياه.
- تملُّح التربة: يُؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة ملوحة التربة وانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية، مما يُهدد الأمن الغذائي في الفيوم.

ثانياً: تأثير التغير المناخي على الطاقة:

- زيادة الطلب على الطاقة: يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة الطلب على الطاقة لتشغيل مكيفات الهواء وأجهزة التبريد، مما يُشكل ضغطًا على شبكات الكهرباء ومحطات توليد الطاقة.
- انخفاض كفاءة محطات الطاقة: تتأثر كفاءة محطات الطاقة بالتغيرات المناخية، حيث يُؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض كفاءة التوليد.

وتُشير المصادر إلى أن التغير المناخي يُمثل تهديدًا خطيرًا لِمُستقبل المياه والطاقة في الفيوم، ويُؤكد تقرير الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ على أهمية اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار التغير المناخي لذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات فعّالة لِمُواجهة تحديات التغير المناخي في الفيوم من خلال

- تعزيز كفاءة استخدام المياه: من خلال نشر أساليب الري الحديثة وتوعية المزارعين بأهمية ترشيد استهلاك المياه.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة: من خلال دعم مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- تكييف البنية التحتية: لتحمل آثار التغير المناخي، مثل بناء سدود لحماية السواحل من ارتفاع منسوب مياه البحر.
- رفع وعي المواطنين: بأهمية التصدي لتغير المناخ واتخاذ سلوكيات صديقة للبيئة.

المبادرات في خدمات المياه والطاقة في الفيوم:

تواجه محافظة الفيوم، كما هو الحال في العديد من محافظات مصر، تحديات ملحة في قطاعي المياه والطاقة. ولمعالجة هذه التحديات، تم إطلاق مبادرات وبرامج تنموية تهدف إلى تحسين خدمات المياه والطاقة وتحقيق التنمية المستدامة

أولاً: مبادرات تحسين خدمات المياه:

- مبادرة «حياة كريمة»: تُعد هذه المبادرة من أهم المبادرات التنموية في مصر، وتستهدف تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات في القرى والمناطق الريفية، بما في ذلك خدمات المياه. وقد شملت «حياة كريمة» مشاريع لتطوير شبكات المياه وإحلال وتجديد خطوط المياه في قرى الفيوم، بهدف توفير مياه شرب نظيفة وآمنة لسكان الريف.
- مشروعات وزارة الري: تعمل وزارة الري على تنفيذ مشروعات لرفع كفاءة الري وتقليل الفاقد في المياه، خاصةً في محافظة الفيوم التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. تشمل هذه المشروعات:
- تحديث وتطوير الترع والمصارف.
- نشر أساليب الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط والري بالرش.
- توعية المزارعين بأهمية ترشيد استهلاك المياه.

ثانياً: مبادرات تحسين خدمات الطاقة:

- الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠: تُركز على تعزيز كفاءة الطاقة وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وتشمل أهداف الاستراتيجية:
- تطوير تقنيات جديدة لاستيعاب استخدام مصادر الطاقة المتجددة.
- ترويج الأنظمة اللامركزية صغيرة النطاق.
- نشر الأنظمة المركزية للطاقة المتجددة على نطاق واسع.
- دعم مشاريع الطاقة الشمسية: تُشجع الحكومة الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية خاصةً في محافظة الفيوم التي تتمتع بسطوع شمسي عالي ويساهم ذلك في:
- توفير طاقة نظيفة ومستدامة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- تحسين مستوى المعيشة.

تُساهم هذه المبادرات في تحسين خدمات المياه والطاقة وتعزيز التنمية المستدامة في محافظة الفيوم. وتُشير المصادر إلى أن محافظة الفيوم تُولي اهتماماً كبيراً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين. ولضمان نجاح هذه المبادرات وتحقيق أهدافها لا بد من تكثيف الجهود وتوفير التمويل اللازم وتعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية. ورفع وعي المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه والطاقة. ومن خلال العمل الجاد والتخطيط السليم، يُمكن لمحافظة الفيوم أن تُصبح نموذجاً للتنمية المستدامة في مصر

ج. الموارد والفرص:

تتملك محافظة الفيوم موارد واعدة في قطاعي المياه والطاقة، مما يُتيح فرصًا كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة السكان. وتتمثل أهم هذه الموارد والفرص في

أولاً: الموارد والفرص في المياه:

- بحيرة قارون: تُعتبر بحيرة قارون من أهم مصادر المياه في الفيوم، وتُستخدم في الري والصيد وتُوفر البحيرة أيضًا فرصًا للسياحة. ومع ذلك يجب الحفاظ على التوازن البيئي للبحيرة وحمايتها من التلوث.
- المياه الجوفية: تتمتع الفيوم بموارد مائية جوفية وفيرة. ويُمكن استغلالها بشكل مُستدام لتلبية احتياجات الزراعة والصناعة.
- ترشيد استهلاك المياه: تُتيح توعية المزارعين بأهمية ترشيد استهلاك المياه و نشر أساليب الري الحديثة فرصة لتوفير كميات كبيرة من المياه وتحسين كفاءة استخدامها

ثانياً: الموارد والفرص في الطاقة:

- الطاقة الشمسية: تتمتع الفيوم بسطوع شمسي عالي، مما يُتيح فرصة كبيرة للاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية. ويُمكن استغلال هذه الطاقة لتوفير الاحتياجات المحلية من الكهرباء وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- طاقة الرياح: تُعد الفيوم من المناطق المُناسبة لإنتاج طاقة الرياح. ويُمكن إقامة مشاريع لطاقة الرياح لتوليد الكهرباء.
- كفاءة الطاقة: يُمكن تحقيق وفر كبير في الطاقة من خلال تحسين كفاءة استخدامها في مختلف القطاعات ويشمل ذلك استخدام أجهزة كهربائية موفرة للطاقة وعزل المباني لتقليل الفقد الحراري.

تُساهم هذه الموارد والفرص في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة في الفيوم. وتُشير المصادر إلى أن الفيوم تُولي اهتماماً كبيراً بتطوير قطاعي المياه والطاقة. ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد والفرص، لابد من

- وضع استراتيجية واضحة لتطوير قطاعي المياه والطاقة. وتوفر مساحات واسعة لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية. وتطوير أنظمة الري الحديث لتحسين كفاءة استهلاك المياه
- جذب الاستثمارات في مشاريع المياه والطاقة المُستدامة.
- توفير التدريب وبناء القدرات للعاملين في هذين القطاعين.
- رفع وعي المواطنين بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة.
- من خلال العمل الجماعي والتخطيط السليم، تُمكن الفيوم من التغلب على التحديات التي تواجهها في قطاعي المياه والطاقة وتحقيق التنمية المُستدامة التي تضمن مستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي الحكومية -جارى تنفيذه-

- توسعات محطة الصرف الصحي بالحامولي بمركز يوسف الصديق بالفيوم، والتى تأتي على مساحة ١٠ أفدنة، بتكلفة تقديرية ١٥٠ مليون جنيه، وتعمل بطاقة ١٠ آلاف م٣/يوم...
- خط مياه الشرب بالطريق الموازي لبحر المير بأطسا محافظة الفيوم بطول ١٢ كم، وستتم الأعمال على ٣ مراحل بأقطار ٦٣٠ مم، و٥٦٠ مم، و٤٠٠ مم....
- إنشاء خزان ورافع قرية كحك التابعة لمركز يوسف الصديق بالفيوم والذي يبلغ تكلفة إنشاؤه نحو ٤٣ مليون جنية وبطاقة تصميمية تقدر بنحو ٧ آلاف متر مكعب.
- مشروعات موارد مائية وري حكومية تم تنفيذها
- تأهيل وتبطين ترعة قوتة التابعة لمركز يوسف الصديق بالفيوم بطول نحو ٣,٩ كيلو متر والتي تخدم زمام ٤٢٤٧ فدانا، تاريخ التنفيذ: نوفمبر ٢٠٢١
- تبطين بحر مطرطارس الشرقي بالفيوم بطول ٥كم بتكلفة ١١,٤ مليون جنيه، ويخدم ٢١٩٦ فدانًا، تاريخ التنفيذ: يونيو ٢٠٢١
- تأهيل مسقة أم راسين بقرية أبوالسعود بالفيوم بطول ٧ كم وتخدم ٢٥٣ فدانًا، تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١
- تبطين ترعة كفر أبو عميرة التابعة لمركز طامية بالفيوم بطول ١,٦ كم، بتكلفة ٢,٧ مليون جنيه، وتخدم ١٠٠٠ فدان بنطاق مركز طامية. تاريخ التنفيذ: يناير ٢٠٢١
- تبطين عدد من الترع والمجارى المائية بطول ٤٤ كيلو، بتكلفة ١٠٧ ملايين جنيه، ضمن خطة ٢٠٢٠/ ٢٠٢٢ لمديرية الرى بالفيوم، والتى تستهدف تبطين ٢٥٠ كيلو مترا... تاريخ التنفيذ: سبتمبر ٢٠٢٠

د. التوصيات: المقترحة في المياه والطاقة في الفيوم:

بناءً على الموارد المتاحة في الفيوم والتحديات التي تواجهها في قطاعي المياه والطاقة، من خلال العمل الجاد والتخطيط السليم، يُمكن لمحافظة الفيوم التغلب على هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن مستقبل أفضل لأجيالها القادمة. واقتراح المشاركين التوصيات التالية لتحسين إدارة واستخدام هذه الموارد، والتخفيف من آثار التغير المناخي

أولاً: المياه:

- تعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة: ونشر تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والري الرشاش، لتقليل الفاقد من المياه. وتوعية المزارعين بأهمية ترشيد استهلاك المياه، وتشجيعهم على زراعة محاصيل تستهلك كميات أقل من المياه. وتحديد أسعار للمياه تعكس قيمة المورد وتُشجع على ترشيد استهلاكه.
- إدارة المياه الجوفية بشكل مُستدام: وضع ضوابط صارمة لحفر الآبار ومراقبة مستويات المياه الجوفية. وتشجيع استخدام التقنيات المُستدامة للسحب من المياه الجوفية.
- حماية بحيرة قارون من التلوث: ومنع إلقاء المخلفات الصناعية والزراعية في البحيرة. وتطوير أنظمة لمعالجة مياه الصرف الصحي قبل تصريفها في البحيرة. ورفع وعي المواطنين بأهمية الحفاظ على نظافة البحيرة.
- تحسين إدارة الموارد المائية: من خلال تطبيق أساليب الري الحديثة وتوعية المزارعين بأهمية ترشيد استهلاك المياه. وتعزيز استخدام تقنيات الري الحديث. وتحسين جودة المياه من خلال مشروعات لمعالجة التلوث.

ثانياً: الطاقة:

- الاستثمار في الطاقة المتجددة: توفير الحوافز لجذب الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة.
- تحسين كفاءة الطاقة: دعم استخدام الأجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة في المنازل والمؤسسات الحكومية. وتشجيع عزل المباني لتقليل الفقد الحراري وتوعية المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة.
- الاستثمار في البنية التحتية: من خلال تطوير شبكات المياه ومحطات الطاقة ودعم مشاريع الطاقة المتجددة. ودعم مشروعات توليد الطاقة المتجددة.
- تنويع مصادر الطاقة: ودراسة إمكانية استثمار مصادر طاقة أخرى مثل الطاقة النووية

ثالثاً: تعزيز التعاون والتنسيق:

- تشكيل لجنة متخصصة لإدارة ملف المياه والطاقة في الفيوم وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في هذا الملف للنهوض بقطاعي المياه والطاقة. والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إدارة المياه والطاقة.
- يُمكن لهذه التوصيات أن تُساهم بشكل فعّال في تحسين وضع المياه والطاقة في محافظة الفيوم وتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن مستقبل أفضل للسكان. ويُشدد تقرير الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ على أهمية تضافر جهود جميع الجهات لتحقيق هذه الأهداف

ملخص المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة

يركز هذا المحور على تحسين المرافق والخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات، خدمات المياه والطاقة، بما يعزز التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطن

١. ترتيب المشكلات حسب الأولوية:

- تدهور شبكة الطرق ووسائل النقل العام.
- ضعف كفاءة إدارة الموارد المائية.
- محدودية الاعتماد على الطاقة المتجددة.

٢. النتائج العامة:

- تحسين البنية التحتية يساهم في رفع مستوى معيشة السكان ودعم التنمية الاقتصادية.
- الحاجة لتبني تقنيات صديقة للبيئة في النقل والطاقة.

التحديات:

- محدودية الاستثمار في قطاع الطاقة لا يزال محدودًا.
- نقص الطاقة يوجد نقص في الطاقة في المناطق النائية وارتفاع تكلفة توصيلها.
- هدر الموارد المائية بسبب أنظمة الري التقليدية.
- ضعف آليات المساءلة وغياب نظم تقييم الأداء.
- نقص الكفاءات المدربة في مجال الحوكمة.
- قلة مشاركة المواطنين في صنع القرار.
- مشاركة محدودة للمجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي.

التوصيات العامة:

- تنفيذ مشروعات تطوير الطرق والنقل المستدام.
- تحسين إدارة الموارد المائية والطاقة من خلال تبني التقنيات الحديثة.
- تنفيذ مشروعات لتحسين شبكات الطرق والنقل المستدام
- حسين إدارة موارد المياه والطاقة باستخدام التقنيات الحديثة
- تعزيز كفاءة شبكات الصرف الصحي والمياه لضمان تغطية شاملة
- تشجيع استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة من خلال توفير حوافز مالية لتشجيع استخدام الدراجات والمركبات الكهربائية
- توفير خدمات ذكية للمواطنين مثل حجز التذاكر إلكترونيًا ومتابعة مواعيد النقل
- توفير فرص عمل للنساء في قطاع النقل والمواصلات
- التركيز على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية لجذب الاستثمارات
- بناء منصات شراكة لتسهيل التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تفعيل مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة
- الاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا الحديثة لتطوير نظم رقابة إلكترونية.
- دعم استخدام الطاقات المتجددة في القطاعات المختلفة
- تحسين نظم الحوكمة من خلال إدخال التكنولوجيا وتطوير الكفاءات.

المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات

يسلط هذا المحور الضوء على تعزيز الشفافية، المساءلة، وبناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة

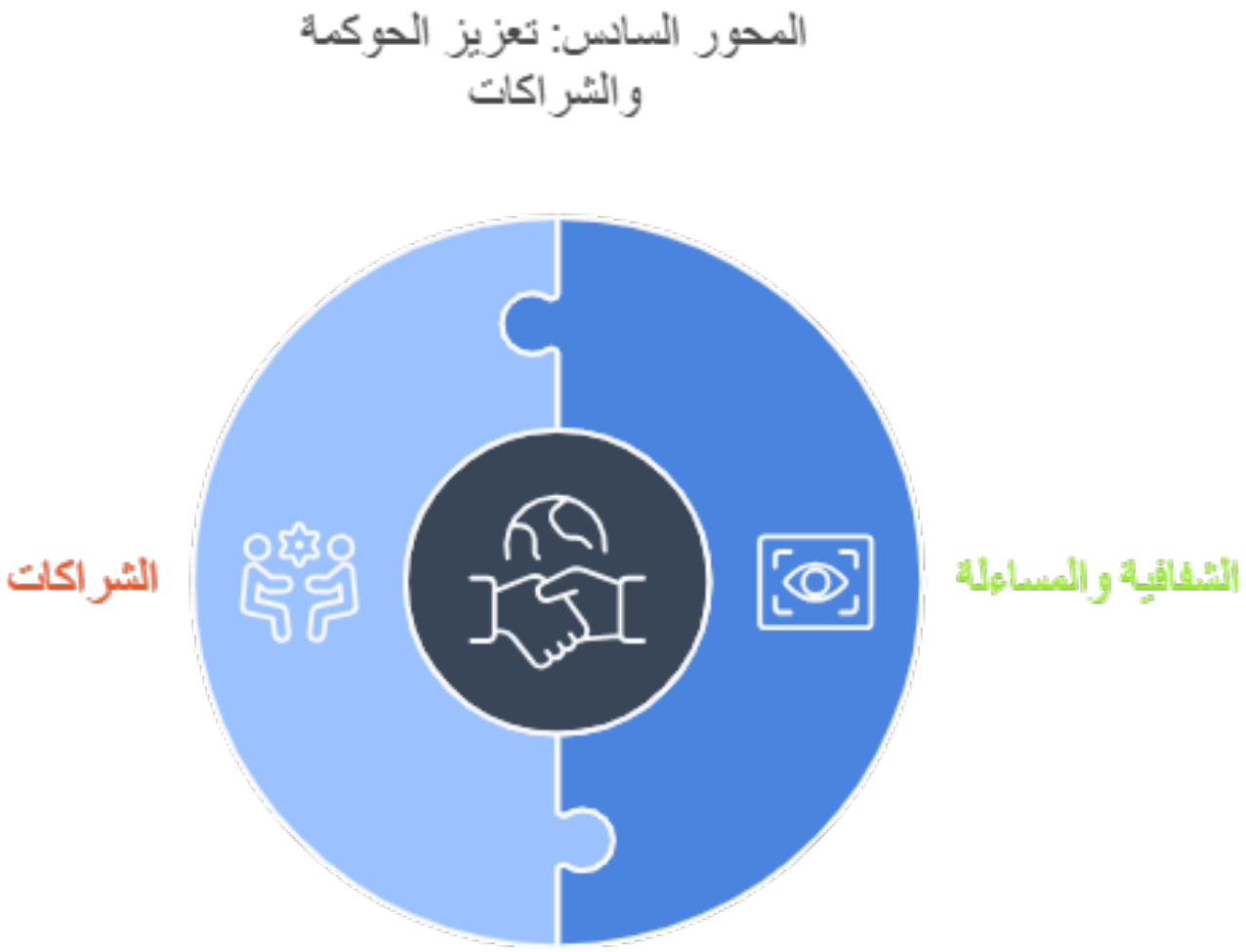

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

١. تعزيز الشفافية والمساءلة (الهدف ١٦):

أ. الوضع الحالي في الفيوم:

يوجد عدد ١٠٥٦ جمعية أهلية مسجلين على قاعدة الجمعيات، وقاموا بتوفيق أوضاعهم وفق قانون الجمعيات الاهلية، مما يدل على وجود مؤسسات حكومية تقدم خدمات متنوعة لكنها تعاني من ضعف الرقابة والشفافية ومشاركة محدودة للمجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي.

ب. المشكلات

يوجد عدد من المشكلات الكبرى المتمثلة في ضعف آليات المساءلة وغياب نظم تقييم الأداء. ونقص الكفاءات المدربة في مجال الحوكمة

التحديات التي قد تُؤثر على مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والمشاريع التنموية، ومنها

- قلة مشاركة المواطنين في صنع القرار: يُشدد تقرير الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ على أهمية مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. وتُشير خطة مصر ٢٠٢٣ إلى ضرورة تفعيل دور المجالس المحلية وتعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بِشؤون محافظتهم ويُمكن أن تُساهم مشاركة المواطنين في زيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والمشاريع.
- ضعف آليات المراقبة والتقييم: تُشير المصادر إلى أهمية تطوير أنظمة فعّالة لِمراقبة وتقييم أداء المشاريع التنموية وضمان تحقيق الأهداف المرصودة وتُساعد آليات المراقبة والتقييم القوية في كشف أي تجاوزات أو فساد وتُعزز من مبدأ المساءلة.
- عدم كفاية الشفافية في الإنفاق العام: تُعد الشفافية في الإنفاق العام من أهم عناصر الحكم الرشيد. وتتطلب الشفافية نشر المعلومات المالية بشكل دوري وواضح لِتمكين المواطنين من متابعة كيفية إنفاق المال العام.

لِتعزيز الشفافية والمساءلة في الفيوم، من المهم التركيز على النقاط التالية:

- المطالبة بفتح وتفعيل دور المجالس المحلية وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات.
- تطوير أنظمة فعّالة لِمراقبة وتقييم المشاريع التنموية ونشر نتائجها بشكل شفاف.
- تعزيز الشفافية في الإنفاق العام ونشر المعلومات المالية بشكل دوري وواضح.
- توفير حماية لِلمبلغين عن الفساد وتشجيعهم على كشف أي مخالفات.

يُمكن أن يُساهم تحقيق هذه التوصيات في بناء ثقة أكبر بين المواطنين والحكومة وتعزيز الحكم الرشيد في محافظة الفيوم

ج. الموارد والفرص: في الشفافية والمساءلة في الفيوم

- إمكانيات التكنولوجيا الحديثة لتطوير نظم رقابة إلكترونية.
- وجود منظمات أهلية مهتمة بالمشاركة في تحسين الأداء الحكومي.

على الرغم من محدودية المعلومات المُتاحة حول المبادرات المُحددة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الفيوم، تُوفر المصادر بعض الموارد والفرص التي يُمكن الاستفادة منها لتحسين الحكم الرشيد في المحافظة

أولاً: الموارد:

- الإطار المؤسسي والمالي: يُشير تقرير المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة الفيوم عام ٢٠٢٤ إلى وجود إطار مؤسسي ومالي لإدارة العمل التنموي المحلي في مصر، ويشمل ذلك المجالس المحلية والوزارات والهيئات الحكومية المختلفة. ويُمكن الاستفادة من هذا الإطار لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والمشاريع التنموية.
- مشاركة المواطنين: تُؤكد المصادر على أهمية مشاركة المواطنين في صنع القرار وتفعيل دور المجالس المحلية. ويُشكل المواطنون موردًا أساسيًا لمراقبة أداء الحكومة والمطالبة بالمساءلة.
- التكنولوجيا: يُمكن الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في الفيوم، من خلال نشر المعلومات والبيانات بشكل إلكتروني وتسهيل وصول المواطنين إليها.

ثانياً: الفرص:

- تطوير آليات المراقبة والتقييم: تُوفر المصادر فرصة لتطوير أنظمة فعّالة لمراقبة وتقييم أداء المشاريع التنموية ونشر نتائجها بشكل شفاف
- تعزيز الشفافية في الإنفاق العام: تُتيح التطورات التكنولوجية فرصة لنشر المعلومات المالية بشكل أكثر شفافية وتمكين المواطنين من متابعة كيفية إنفاق المال العام.
- حماية المبلغين عن الفساد: تُعد حماية المبلغين عن الفساد من أهم عناصر تعزيز الشفافية والمساءلة. وتُتيح الفيوم فرصة لإنشاء آليات فعّالة لحماية المبلغين عن الفساد وتشجيعهم على كشف المخالفات.

تُساهم الاستفادة من هذه الموارد والفرص في بناء نظام حكم رشيد في محافظة الفيوم يقوم على الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين

د. التوصيات:

لِتعزيز الشفافية والمساءلة في محافظة الفيوم: إنشاء منصات إلكترونية لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعتها وتحسين نظم التدريب والتأهيل للموظفين الحكوميين. كالتالي:

أولاً: تعزيز مشاركة المواطنين:

- تفعيل دور المجالس المحلية: وتمكين المجالس المحلية ومنحها صلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المحافظة، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة وتدريب أعضائها على ممارسة دورهم بِفاعلية
- إنشاء منصات لِحوار المواطنين مع المسؤولين: وتوفير قنوات تواصل فعّالة تسمح بِحِوار بَنّاء بين المواطنين والمسؤولين في المحافظة، ويُمكن أن يشمل ذلك تنظيم لقاءات دورية واستخدام التكنولوجيا لِتسهيل التواصل عبر الإنترنت
- تشجيع مشاركة المرأة والشباب وفئات المجتمع المُختلفة: ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع في عمليات صنع القرار والمُتابعة والمساءلة، ويُمكن ذلك من خِلال برامج توعية وتدريب خاصة

ثانياً: تحسين نظم المعلومات والشفافية المالية:

- نشر المعلومات والبيانات بشكل الكتروني: تفعيل البوابة الالكترونية لِمحافظة الفيوم واتاحة الوصول إلى المعلومات والبيانات المُتعلقة بِالموازنة والمشاريع التنموية وأداء المؤسسات الحكومية. لِلمواطنين
- تطبيق معايير الشفافية في الإنفاق العام: اعتماد معايير واضحة وشفافة لِإدارة المال العام ونشر التقارير المالية بشكل دوري ومُيسر لِفهم المواطنين.
- تفعيل دور أجهزة الرقابة: في مُتابعة أداء المؤسسات الحكومية وضمان حُسن إدارة المال العام ومحاسبة المُخالفين.

ثالثاً: بناء ثقافة الشفافية والمساءلة:

- توعية المواطنين بِأهمية الشفافية والمساءلة: وتنظيم حمَلات توعية مُستمرة تُركز على أهمية الشفافية والمساءلة في بناء مجتمع عادل ومزدهِر.
- تدريب الموظفين العامّين على مبادئ الشفافية والمساءلة: توفير برامج تدريبية لِلموظفين العامّين في محافظة الفيوم تُركز على مبادئ الشفافية والمساءلة وكيفية تطبيقها في مهامهم.
- حماية المبلغين عن الفساد: إنشاء آليات فعّالة لِحماية المبلغين عن الفساد وضمان سرية هُوِيّاتهم وعدم التعرُّض لهم.

تُساهم هذه التوصيات في بناء نظام حكم محلي فعّال وشفاف في محافظة الفيوم، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية وضمان مُشاركتهم في عمليات التنمية

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

٢. بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني (الهدف ١٧):

أ. الوضع الحالي:

هناك مشاركة محدودة للقطاع الخاص في مشروعات التنمية المحلية، وقصور في التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وشراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في الفيوم: وتُسلط المقابلات والمصادر الضوء على أهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني كشركاء أساسيين في تحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة للفيوم، يمكن تحديد بعض الفرص لِبناء شراكات فعالة:

أولاً: القطاع الخاص:

- جذب الاستثمارات: تُشير المصادر إلى ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى الفيوم لدعم القطاع الصناعي وخلق فرص العمل ويُمكن تحقيق ذلك من خلال توفير حوافز ضريبية وتسهيل إجراءات الاستثمار وتطوير البنية التحتية.
- نقل المعرفة والتكنولوجيا: تشجيع الشراكات بين الشركات الخاصة والمؤسسات التعليمية والبحثية في الفيوم لِنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الكوادر البشرية.

ثانياً: المجتمع المدني:

- دور الجمعيات الأهلية: تلعب الجمعيات الأهلية دورًا مُهمًا في توفير الخدمات الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية. ويُمكن دعم هذه الجمعيات من خلال توفير التمويل والتدريب وتسهيل عملها.
- مشاركة المواطنين: في رسم السياسات ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية. ويُمكن أن يُساهم المجتمع المدني في تفعيل هذه المشاركة من خلال برامج التوعية والتعبئة والمُناصرة

ثالثاً: أمثلة على الشراكات الفعالة:

- مشاريع التنمية المحلية: تشجيع الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة المحلية لِتنفيذ مشاريع تنموية في الفيوم، مثل مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة والسياحة.
- برامج التدريب والتأهيل: يُمكن للشركات الخاصة أن تُساهم في تدريب وتأهيل الشباب في الفيوم لِإعدادهم لِسوق العمل.
- يُمكن لِشراكات فعالة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة أن تُساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة الفيوم.

ب. المشكلات:

مشكلات إقامة شراكات فعّالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في الفيوم: رغم وجود فرص لِبناء شراكات فعالة في الفيوم، إلا أن هناك تحديات قد تُعقّد هذه العملية: ضعف التواصل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ونقص التمويل للمشروعات التنموية التي تحتاج إلى شراكات

أولاً: مشكلات عامة:

- ضعف التنسيق: يُعاني التنسيق بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة المحلية من الضعف، مما يُؤدي إلى تضارب الأدوار وعدم وضوح المسؤوليات.
- نقص التمويل: يُواجه القطاع الخاص والمجتمع المدني صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لِتنفيذ المشاريع والبرامج.
- نقص القدرات: تفتقر الجمعيات الأهلية إلى القدرات الفنية والإدارية اللازمة لِإدارة المشاريع بشكل فعّال.
- بيئة الأعمال: تُؤثر التحديات المُتعلقة بِبيئة الأعمال في الفيوم على رغبة القطاع الخاص في الاستثمار.

ثانياً: مشكلات خاصة بِالقطاع الخاص:

- عدم ثقة القطاع الخاص في الحكومة المحلية: يُحجم القطاع الخاص عن الدخول في شراكات مع الحكومة المحلية بِسبب قلقِه من البيروقراطية والفساد.
- تركيز القطاع الخاص على الربح: يُركز القطاع الخاص على تحقيق الربح على حساب الأهداف التنموية والاجتماعية.

ثالثاً: مشكلات خاصة بِالمجتمع المدني:

- عدد الجمعيات في محافظة الفيوم ١٠٥٦ جمعية، والنشط من الجمعيات لا يتجاوز عدد ٣٠ جمعية، (مرفق بيان بالجمعيات النشطة بمحافظة الفيوم، وفق مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الفيوم)
- ضعف التمثيل: لا تُمثل الجمعيات الأهلية جميع فئات المجتمع في الفيوم.
- الاعتماد على التمويل الخارجي: قد تعتمد بعض الجمعيات الأهلية بشكل كبير على التمويل الخارجي، مما يُؤثر على استِقلاليتها.

رابعاً: حلول مُقترحة:

- تحسين بيئة الأعمال ومكافحة الفساد لِجذب الاستثمارات.
- تطوير قدرات الجمعيات الأهلية وتوفير الدعم الفني والمالي لها.
- تفعيل دور المجالس المحلية في التنسيق بين الأطراف المُختلفة وضمان مشاركة المواطنين.
- توعية القطاع الخاص بِأهمية المسؤولية الاجتماعية وتشجيعه على الاستثمار في المشاريع التنموية.
- يُمكن لِلتغلب على هذه المشكلات أن يُساهم في بناء شراكات فعّالة تُحقق التنمية المستدامة في محافظة الفيوم.

ج. الموارد والفرص:

تُقدم الشراكة الفعّالة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة موارد وفرصًا هائلة لتنمية محافظة الفيوم، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية

أولاً: الموارد المُتاحة:

- وجود مبادرات مثل "حياة كريمة" التي تدعم الشراكات بين الأطراف المختلفة.
- اهتمام القطاع الخاص بالمشاركة في مشروعات البنية التحتية والخدمات.
- القطاع الخاص: يمتلك القطاع الخاص في الفيوم رأس مال وخبرة وإمكانيات إدارية وفنية كبيرة، ويمكن تسخيرها لِتنفيذ مشاريع تنموية مُختلفة.
- المجتمع المدني: يمتلك المجتمع المدني في الفيوم معرفة عميقة بِاحتياجات المجتمع المحلي وقدرة على التعبئة والتنظيم.
- الحكومة المحلية: تُوفر الحكومة الإطار التشريعي والتنظيمي والدعم اللوجستي اللازم لِنجاح الشراكات.

ثانياً: الفرص المُتاحة:

- جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل: يُمكن لِشراكات فعّالة أن تُساهم في جذب الاستثمارات إلى الفيوم وخلق فرص عمل جديدة لِلسكان المحليين وخاصة في القطاعات التي يُمكن أن تُحقق قيمة مُضافة عالية مثل السياحة والصناعة والزراعة
- تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية: تُساهم الشراكات في تحسين البنية التحتية وتوفير خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم والنقل والمياه والصرف الصحي.
- تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية: تُمكن الشراكات من تمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ودعم المُبادرات التي تُعزز التماسك الاجتماعي والحفاظ على التراث الثقافي لِلمحافظة.
- تحسين الحوكمة والمشاركة المواطنين: تُساهم الشراكات في تحسين الحوكمة المحلية وزيادة مشاركة المواطنين في صنع القرارات * ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية

ثالثاً: أمثلة على الموارد والفرص المُحددة في الفيوم:

- الموارد الطبيعية: تتملك الفيوم موارد طبيعية مُتنوعة مثل الأراضي الزراعية والمياه والمعادن والمناطق السياحية الجذابة ويُمكن لِشراكات فعّالة أن تُساهم في استغلال هذه الموارد بشكل مُستدام وخلق قيمة مُضافة عالية منها.
- الموقع الجغرافي: تتمتع الفيوم بِموقع جغرافي مُتميز قُرب القاهرة والطُرق الرئيسية التي تربط مُختلف أنحاء الجمهورية. ويُمكن استغلال هذا الموقع لِجذب الاستثمارات وتنشيط التجارة والسياحة
- التراث الثقافي: تتميز الفيوم بِتراث ثقافي غني ومُتنوع يعود إلى عُصور مُختلفة. ويُمكن استغلال هذا التراث لِجذب السُياح وتوفير فرص عمل لِلسكان المحليين في قطاع السياحة والحِرف التقليدية.
- يُمكن لِشراكات فعّالة أن تُساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة الفيوم وتوفير حياة أفضل لِسُكانها من خلال استغلال الموارد والفرص المُتاحة والتغلب على التحديات التي تُواجهها.

د. التوصيات:

وبناءً على ما تَوَصّلنا إليه من مشكلات وموارد وفرص، تُقدّم التوصيات التالية كإطار عمل لِبناء شراكات فعّالة في محافظة الفيوم

أولاً: تهيئة البيئة المُواتية:

- تحسين بيئة الأعمال: يجب مكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتوفير حوافز لِجذب الاستثمارات من القطاع الخاص
- تعزيز الثقة: يجب بناء الثقة بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الحوار والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة
- توفير التمويل: توفير مصادر تمويل مُتنوعة ومُستدامة لِدعم الشراكات والمشاريع التنموية من خلال تفعيل دور الصناديق الاجتماعية وجذب المنح والقروض من الجهات المُتخصصة
- إنشاء آليات لتعزيز التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني.
- تقديم حوافز للقطاع الخاص لدعم المشروعات التنموية.

ثانياً: بناء القدرات وتعزيز المشاركة:

- تطوير قدرات المجتمع المدني: يجب تدريب أعضاء الجمعيات الأهلية على إدارة المشاريع والتخطيط والمتابعة والتقييم وبناء الشراكات.
- تمكين المرأة والشباب: تشجيع مشاركة المرأة والشباب في جميع مراحل الشراكة من خلال توفير فرص التدريب والتأهيل والدعم المالي والتقني.
- تفعيل دور المجالس المحلية: يجب تمكين المجالس المحلية من لعب دور فعّال في التنسيق بين الأطراف المُختلفة وضمان مشاركة المواطنين في تحديد الاحتياجات وأولويات التنمية

ثالثاً: تحديد أولويات التنمية وتصميم مشاريع فعّالة:

- التركيز على القطاعات ذات القيمة المُضافة العالية: التركيز على الشراكات التي تُساهم في تنمية القطاعات التي تتمتع بِإمكانيات عالية لِخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات مثل السياحة والصناعة والزراعة
- ضمان الاستدامة: يجب تصميم مشاريع شراكة تُحقق الاستدامة المالية والبيئية والاجتماعية من خلال توفير مصادر تمويل مُستدامة واستخدام التكنولوجيا الحديثة ومراعاة الاحتياجات المُستقبلية لِلمجتمع المحلي
- المتابعة التقييم: وضع آليات فعّالة لِمتابعة وتقييم أداء الشراكات وقياس تأثيرها على التنمية المحلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة

هذه التوصيات تُساهم في بناء شراكات فعّالة تُحقق التنمية المستدامة في محافظة الفيوم وتُساهم في تحسين حياة سُكانها

ملخص المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات

يسلط هذا المحور الضوء على تعزيز الشفافية، المساءلة، وبناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة

١. ترتيب المشكلات حسب الأولوية:

- ضعف الشفافية والمساءلة.
- غياب الشراكات الفعالة بين القطاعات المختلفة.

٢. النتائج العامة:

- تحسين الحوكمة يعزز ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية.
- بناء شراكات فعالة يسرّع من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التحديات:

- على الرغم من وجود فرص لبناء شراكات فعالة في الفيوم، فإن ضعف الشفافية والمساءلة يمثل تحديًا
- غياب الشراكات الفعالة: بين القطاعات المختلفة يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ضعف التواصل: ضعف التواصل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص
- نقص التمويل: نقص التمويل للمشروعات التنموية التي تحتاج إلى شراكات
- ضعف التنسيق: يعاني التنسيق بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة المحلية من الضعف

. التوصيات العامة:

- تحسين نظم الحوكمة من خلال إدخال التكنولوجيا وتطوير الكفاءات.
- بناء منصات شراكة لتسهيل التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تفعيل آليات المتابعة والتقييم: تفعيل آليات متابعة وتقييم أداء المشروعات التنموية.
- تعزيز الشفافية: تعزيز الشفافية باستخدام التكنولوجيا وتطوير الكفاءات.
- بناء الثقة: بناء الثقة بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الحوار الرشيد والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة
- توفير التمويل: دعم الشراكات والمشاريع التنموية من خلال توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة.
- تفعيل دور الصناديق الاجتماعية: جذب المنح والقروض من الجهات المتخصصة
- إنشاء آليات لتعزيز التنسيق: بين الحكومة والمجتمع المدني
- اتباع الإجراءات التصحيحية: عند الضرورة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للمساهمة في بناء شراكات فعالة وتحقيق التنمية المستدامة

الخلاصة العامة للمحورين:

البنية التحتية: تحسين الطرق، النقل العام، وتطوير موارد المياه والطاقة. والحوكمة: تعزيز الشفافية وبناء شراكات فعالة لدعم جهود التنمية. وبشكل عام، يهدف المحور السادس إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء شراكات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الفيوم

الاستنتاجات العامة

الاستنتاجات العامة لكل محور من الوثيقة:

تشكل المحاور الستة رؤية شاملة للتنمية المستدامة في محافظة الفيوم، مركزة على تحسين جودة الحياة، تحقيق العدالة الاجتماعية، تطوير الاقتصاد، حماية البيئة، تطوير البنية التحتية، وتعزيز الحوكمة من خلال الشراكات الفعالة. من خلال الاتي

١. المحور الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين جودة الحياة يستند على القضاء على الفقر والجوع، توفير خدمات صحية وتعليمية مميزة، والارتقاء بالثقافة والرياضة وتمثل التحديات فيه لتشمل الفقر المدقع، نقص الغذاء، وتفاوت الخدمات بين الريف والحضر

٢. المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ويتطلب هذا المحور:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.
- الحاجة إلى سياسات تحفز تمكين المرأة والشباب وتعزز مشاركة المجتمع المدني.
- تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية لجذب الاستثمارات

٣. المحور الثالث : إنشاء نظام بيئى متكامل ومستدام

- أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- ضرورة التصدي للتغير المناخي وتبني سياسات مستدامة لإدارة الموارد.
- تعزيز التوعية المجتمعية بمخاطر الاستهلاك غير المستدام وضرورة التحول إلى الطاقات النظيفة.

٤. المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي وتنافسي

- دعم الابتكار والتكنولوجيا وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الحاجة لتحسين البنية التحتية الاقتصادية، بما يشمل الصناعات الزراعية والغذائية.
- التركيز على ريادة الأعمال لتشجيع الشباب على المشاركة الاقتصادية

٥. المحور الخامس: بناء بنية تحتية متطورة

- تحسين وسائل النقل والمواصلات وتطوير خدمات المياه والطاقة باستخدام تقنيات صديقة للبيئة.
- الحاجة إلى بنية تحتية متينة لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان.
- تنفيذ مشاريع لتحسين الطرق والنقل المستدام لتقليل الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية

٦. المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات

- تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية لتحسين ثقة المواطن.
- بناء شراكات فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- استخدام التكنولوجيا لتطوير أدوات الحوكمة وتفعيل المنصات التشاركية

التوصيات العامة

تسعى التوصيات لتحقيق تنمية مستدامة شاملة لمحافظة الفيوم عبر تحسين جودة الحياة، حماية الموارد الطبيعية، تطوير الاقتصاد، بناء بنية تحتية قوية، وتعزيز الحوكمة من خلال شراكات فعالة. والتوصيات العامة لكل محور

١. المحور الأول: تحسين جودة حياة المواطن المصري وتنفيذ برامج للقضاء على الفقر والجوع وتحسين الخدمات الصحية والتوسع في نظام التأمين الصحي وتطوير جودة التعليم والتوسع في التعليم المهني والتقني. وتشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية في المناطق المحرومة

٢. المحور الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتنفيذ حملات توعوية لمكافحة التمييز وتحقيق المساواة ودعم إنشاء مشروعات اقتصادية تركز على دمج المرأة والشباب وتقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية. وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص لتوفير فرص عمل عادلة

٣. المحور الثالث: بناء نظام بيئي مستدام وتنفيذ برامج تأهيل البحيرات والمحميات الطبيعية ودعم استخدام الطاقات المتجددة في القطاعات المختلفة. ورفع وعي المجتمع بالمخاطر البيئية وأهمية الحفاظ على الموارد

٤. المحور الرابع: تطوير اقتصاد متنوع وتنافسي وإنشاء مراكز لدعم الابتكار وريادة الأعمال وتحسين البنية التحتية لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطوير الصناعات الزراعية والغذائية بما يتماشى مع الاستدامة

٥. المحور الخامس: تطوير البنية التحتية وتنفيذ مشروعات لتحسين شبكات الطرق والنقل المستدام. وتحسين إدارة موارد المياه والطاقة باستخدام التقنيات الحديثة. وتعزيز كفاءة شبكات الصرف الصحي والمياه لضمان تغطية شاملة

٦. المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات وتعزيز الشفافية باستخدام التكنولوجيا وتطوير الكفاءات وبناء منصات شراكة لتسهيل التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتفعيل آليات متابعة وتقييم أداء المشروعات التنموية

التوصيات العامة

يشير الجدول التالي الى المحاور والتوصيات العامة والجهات المختصة ومقترح التدخل المطلوب

المحور	الهدف	الفجوة التنموية	وصف الفجوة التنموية	أماكن التواجد داخل المحافظة	درجة الأولوية	التوصيات	الجهة المختصة
المحور الأول الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين جودة الحياة	الهدف الأول القضاء على الفقر	الفقر	• زيادة ارتفاع معدلات الفقر بالمحافظة	• طامية • سنورس • أبشواي	10/8	• تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر • تقديم التمويل اللازم والتسهيلات المناسبة، • التوسع في عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة مع الدعم المشروط بالالتحاق بالتعليم لضمان خفض معدلات التسرب من التعليم	• محافظة الفيوم • مديرية الزراعة • مصر الخير • بنك الزراعة • هيئة تنمية الصعيد
المحور الأول الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين جودة الحياة	الهدف الثاني القضاء التام على الجوع وتوفير الغذاء	تناقص المساحات الزراعية	• نقص مخصصات المياه للمزارعين وزيادة المبيدات الزراعية،	• طامية • سنورس • أبشواي • إطسا	10/10	• زيادة المخصصات المالية لتحويل 60% من مساحة الأراضي المنزرعة بالمحافظة لنظم الري الحديث بحلول عام 2030، • والتركيز على الأسمدة العضوية والبلدية، والالتزام بالأصناف التي ينتجها مركز البحوث الزراعية، و اتباع دورة زراعية مناسبة، والمكافحة المتكاملة للآفات والأمراض • تقديم التسهيلات والدعم للفلاحين لتحويل أراضيهم وفقاً لنظم الري الحديث بقروض ميسرة. والتوسع في الزراعات التعاقدية • تفعيل دور الجمعيات الزراعية والإرشاد الزراعي في القرى. • زيادة الحملات التوعوية للفلاحين بمخاطر الاسراف في استخدام المبيدات، والتأكيد على أهمية الأسمدة العضوية، وتكثيف الرقابة على المبيدات .	• محافظة الفيوم • مديرية الزراعة • مديرية الري • مصر الخير • البنك الزراعى
المحور الأول الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين جودة الحياة	الهدف الثالث إتاحة خدمة صحية متميزة	انتشار بعض الأمراض	• نقص المخصصات المالية لقطاع الصحة	• طامية • سنورس • أبشواي • إطسا	10/6	• زيادة المخصصات المالية الموجهة لقطاع الصحة بالمحافظة، وتفعيل المبادرات الرئاسية، وأن لا تقتصر على مجرد تسجيل المواليد والوفيات. • وتطوير البنية المؤسسية والمعلوماتية للوحدات الصحة وتطبيق الميكنة على مكاتب الصحة بالكامل،	• محافظة الفيوم • مديرية الصحة • مصر الخير
المحور الثاني تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة،	الهدف العاشر توفير فرص العمل للجميع وتقليل الفجوات الاجتماعية	قلة فرص العمل	• قلة فرص العمل في القطاعات الصناعية والخدمية	• طامية • سنورس • أبشواي • إطسا • الفيوم	10/10	• زيادة المخصصات المالية للأنشطة والمبادرات التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة مع العمل على تغليظ العقوبات ضد مرتكبي تلك الأفعال. • للتوعية والتدريب والتثقيف للتغلب على ظواهر العنف ضد المرأة وزواج القاصرات • تشجيع حصول المرأة على المناصب القيادية في مختلف القطاعات وتقديم التأهيل والتدريب اللازم • برامج شاملة لرفع الوعي بالمخاطر الصحية والنفسية للعنف ضد الأطفال والتعاون مع قادة المجتمع والجهات الدينية والأجهزة المعنية بالطفولة والأمومة على مستوى المحافظة	• محافظة الفيوم • مديرية الصحة • مصر الخير • المجلس القومي للمرأة • المجلس القومي للمرأة
المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف السابع تطوير خدمات المياه والطاقة	الصرف الصحي	• قلة تغطية الصرف الصحي بالمحافظة	• نقص في كافة المحافظة	10/10	• استكمال المبادرة الرئاسية حياة كريمة وتقديم كامل الدعم لها لزيادة نسبة تغطية الصرف الصحي بالمحافظة • اتخاذ إجراءات رادعة أمام المواطنين الذين يقومون بإلقاء الصرف الصحي بالترع والمصارف الزراعية لما يسببه ذلك آثار سلبية .	• المحافظة • مبادرة حياه كريمة • مصر الخير • هيئة تنمية الصعيد

المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف السابع الحفاظ على الموارد الطبيعية	القمامة	• زيادة معدلات تدوير القمامة	• سنورس • اطسا • الفيوم	10/6	• معالجة المشكلات الناشئة عن انخفاض معدلات تدوير القمامة بالمحافظة؛ حيث تعاني المحافظة من ضعف الطاقة الاستيعابية لمصنع تدوير القمامة بها. • ضخ التمويل اللازم لتحديث المصنع القديم، وإنشاء مصنع إضافي لتدوير القمامة.	• المحافظة • جهاز حماية البيئة • مصر الخير • القطاع الخاص
المحور الرابع تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي	الهدف الثامن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• مشاكل تمويل وضعف البنية التحتية ومحدودية الأسواق ونقص الكوادر المؤهلة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• سنورس • اطسا • الفيوم	10/10	• الاستفادة من المزايا النسبية التي تتميز بها محافظة الفيوم في مجال السياحة، والحرف اليدوية، • ووضع خطة متكاملة للترويج للمناطق السياحية وتسويق الصناعات التي تزخر بها، • ودعم العاملين في الحرف اليدوية. • إنشاء رابطة تجمع الصناعات التراثية بمحافظة الفيوم	• المحافظة • جهاز حماية البيئة • مصر الخير • القطاع الخاص
المحور الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف الخامس عشر الحفاظ على الموارد الطبيعية	الموارد الطبيعية	• زيادة معدلات التلوث في بحيرة قارون ووادي الريان والاستهلاك غير المستدام للموارد المائية والزراعية	• سنورس • اطسا • أبشواي	10/8	• وضع خطة متكاملة تشاركية بين مختلف الجهات لتطوير المحميات الطبيعية بالمحافظة بما يسمح بحسن الاستغلال لها، وزيادة أعداد السائحين لها سنويًا	• المحافظة -جهاز حماية البيئة • مصر الخير • هيئة تنمية الصعيد
المحور السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات	الهدف السادس عشر تعزيز الشفافية والمساءلة	تعزيز الشفافية والمساءلة	• ضعف آليات المساءلة وغياب نظم تقييم الأداء. ونقص الكفاءات المدربة في مجال الحوكمة. •	• الفيوم • طامية • سنورس • ابشواي • اطسا	10/6	• العمل على وجود جهة واحدة مسؤولة عن شؤون الاستثمار بالمحافظة تكون قادرة على تسهيل الإجراءات على المستثمرين دون الرجوع إلى جهات متعددة، • وتفعيل الشراكات اللازمة لزيادة الاستثمارات في قطاع السياحة بالمحافظة، • ووضع قضية تطوير الخدمات السياحية بمحافظة الفيوم على رأس أولويات التطوير بالمحافظة. • العمل على زيادة القدرة الاستيعابية للفنادق بالمحافظة من جانب وتحسين تصنيفها . • تطوير طرق المزارات السياحية، والمطالبة بسرعة الانتهاء من تطوير المتاحف وسياحة السفاري	• المحافظة • مصر الخير • القطاع الخاص

وتوصى الدراسة بالعمل على صياغة خطة استراتيجية للمحافظة بأهداف ومحاور متناسبة مع ما جاء بالتقرير، ووضع خطة للتنسيق بين مختلف الجهات والوحدات المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة داخل نطاق المحافظة، وتوحيد سبل المواجهة بين مختلف مؤسسات إدارة العمل التنموي المحلي تحت مظل رؤية استراتيجية واحدة لمحافظة الفيوم،

المراجع والمصادر

- عزيز، محمد الخزامين، مشروع التنمية البشرية في محافظة الفيوم، منسق تقرير التنمية البشرية بالفيوم، معهد التخطيط القومي
- دليل المواطن عن القرية الخضراء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر
- دليل خطة مصر المستجيبة للنوع الاجتماعي، فبراير ٢٠٢٢، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،
- الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، دليل معايير الاستدامة البيئية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الإصدار الأول، ٢٠٢١، مصر
- توطين اهداف التنمية المستدامة في مصر، محافظة الفيوم، ٢٠٢٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٣/٢٢ وزارة التخطيط، مصر
- وزارة التربية والتعليم، الملخص الاحصائي للتعليم ما قبل الجامعي، ٢٠٢٤، مصر
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، عدد السكان التقديري، يناير ٢٠٢٣، مصر
- بالاتحاد سننتصر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٣،
- أطلس اهداف التنمية المستدامة٢٠١٨ من مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠١٨،
- للجميع من الجميع في كل مكان لنبدأ، كتاب الأهداف العالمية، مدارس مختبر الابتكار،
- حسن، سها، خليل، سالي، حسن، سوزان، دور التراث الثقافي غير الملموس في تنمية سياحة التراث: دراسة حالة لمحافظة الفيوم، مارس ٢٠١٩، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، الفيوم
- عبد الحميد، عادل، التكلفة الاقتصادية والبيئية للتصحر بأراضي الفيوم، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
- أقدار معزولة بخيوط الامل، إنهاء أوجه عدم المساواة في الصحة والحقوق الجنسية والانجابية، حالة السكان في العالم ٢٠٢٤، صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٢٤
- جمهورية مصر العربية. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٣). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢٣). التقرير السنوي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (بدون تاريخ). أطلس أهداف التنمية المستدامة.
- جمهورية مصر العربية. المجلس القومي للمرأة. (بدون تاريخ). وثائق خطة مصر المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (٢٠٢٤). حالة سكان العالم ٢٠٢٤: الحق في الرعاية الصحية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (بدون تاريخ). دليل تنفيذ مبادرة مسح الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- جمهورية مصر العربية. وزارة البيئة. (٢٠٢٢). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ.
- جمهورية مصر العربية. (٢٠٢١). الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان في مصر ٢٠٢١ –.
- الإسكوا. (٢٠٢٤). التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٤: نحو مستقبل عربي آمن ومرن
- محافظة الفيوم. (بدون تاريخ). التقرير الطوعي المحلي لمحافظة الفيوم.٢٠٢٤
- محافظة الفيوم. (٢٠٠٧). التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم.

» جمهورية مصر العربية. وزارة التضامن الاجتماعي. (بدون تاريخ). الموقف التنفيذي – حياة كريمة.

» رمزي، إبراهيم. (١٩٩٧). تاريخ الفيوم.٩٧

» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مصر، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (بدون تاريخ). توطين أهداف التنمية المستدامة في الفيوم: تقرير ورشة العمل.

» وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة البيئة. (٢٠٢١). دليل معايير الاستدامة البيئية: الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر.

» ٢٣٢٤/https://www.aucegypt.edu/ar/node

» %D9%8B%D8%A7%D8%B7%AA%D9%D8%AE%D9%A7%A-%D8%D9%81%D9%-B%D8%B0%D8%A5%D9%&٧٩=https://mped.gov.eg/DynamicPage?id

A9%8A%D8%D9%8E%D9%88%AF%D9%D8%8E%D9%A7%D8%-B%8A%D8

» الأمم المتحدة – أهداف التنمية المستدامة (www.un.org/sustainabledevelopment).

المرفقات

١- جدول رقم (١٠) عدد الحلقات النقاشية والمقابلات الفردية التي تم تنفيذها في محافظة الفيوم في الفترة من ٨ وحتى ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤

٢- جدول رقم (١١) فريق البحث المشاركين في الدراسة

٣- جدول رقم (١٢) فريق العمل بالجمعيات الشريكة المحافظة – الفيوم

٤- جدول رقم (١٣) المقابلات الفردية المتعمقة على مستوى المحافظة – الفيوم

٥- جدول رقم (١٤) المشاركين من القرى والمراكز مع جمعية تنمية مهارات المرأة الريفية

٦- جدول رقم (١٥) المشاركين من القرى والمراكز مع جمعية شباب الخريجين

٧- جدول رقم (١٦) المشاركين من القرى والمراكز مع جمعية رابطة المرأة العربية

٨- جدول رقم (١٧) المشاركين من القرى والمراكز مع مؤسسة النوران

٩- الجمعيات النشطة بمحافظة الفيوم

جدول رقم (١١) يوضح أسماء فريق البحث المشاركين في الدراسة

م	أسماء الباحثين	الدور	المهمة
	احمد عوض احمد	باحث رئيسي	مسئول الاتصال والتواصل –منسق محافظة الفيوم رصد الدراسات والبحوث لدي الجهات –متابع لحركة جمع البيانات في الفيوم وبني سويف
	د. عادل احمد	باحث رئيسي	مسئول الجودة والتدقيق –مسئول وضع الأطر الكبرى –تقديم الدعم في محافظتي الفيوم وبني سويف
	د. محمود شحاته	باحث رئيسي	مسئول التدريب وجمع البيانات – منسق محافظة بني سويف متابع لحركة بني سويف –تقديم الدعم في محافظة الفيوم
	عبدالتواب احمد عبدالباقي حسين	باحث مساعد	متابع مع جمعية تنمية مهارات المرأة الريفية ومتابع مع جمعية شباب الخريجين
	مروة مصطفي عبدالعظيم	باحث مساعد	مسئول جمع البيانات مع مؤسسة النوران
	نسمة أيوب عبدة –	باحث مساعد	مسئول جمع البيانات مع جمعية رابطة المرأة العربية

جدول (١٠) يوضح عدد الحلقات النقاشية التي تم تنفيذها والمقابلات الفردية في محافظة الفيوم في الفترة من ٨ وحتى ١٩ ديسمبر

م	النشاط	المستهدف	تنمية مهارات المرأة الريفية	رابطة المرأة العربية	شباب الخريجين	مؤسسة النوران
١	جلسة مناقشة مع المعلمين	٢	٢	٢	٢	٢
٢	جلسة مناقشة مع المزارعين	٢	٢	٢	٢	١
٣	جلسة مناقشة مع قادة طبيعيين	٢	٢	٢	٢	١
٤	جلسة مناقشة مع رجال ونساء	٢	٢	١	٢	٢
٥	اجمالي الحلقات النقاشية	٨	٨	٧	٨	٦
٦	الأطباء	٢	٣	١	٢	٢
٧	رائدات صحيات	٤	٣	٤	٤	٤
٨	ممرضات	٣	٢	٣	٣	٢
٩	مسئول التضامن	١	١	١	١	١
١٠	رائدات ريفيات	٥	٥	٥	٥	٥
١١	الوحدة المحلية	٠	١	١	١	٠
١٢	الزراعة	١	١	٢	١	١
١٣	المياه	١	١	١	١	١
١٤	مراكز الشباب	١	١	١	١	٠
١٥	الري	١	١	٠	١	٠
١٦	مدير الادارة الصحية	١	١	٠	١	٠
	الصرف الصحي	٠	١	١	١	١
اجمالي المقابلات الفردية التي تم تنفيذها	٢٠	٢١	٢١	٢٣	١٧	
اجمالي الحلقات النقاشية التي تم تنفيذها	٨	٨	٧	٨	٦	
اجمالي الأدوات الحلقات والمقابلات التي تم تنفيذها	٢٨	٢٩	٢٨	٣١	٢٣	
إجمالي المخطط	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	
نسبة الإنجاز	١٠٠	١٠٣,٦	١٠٠	١١٠,٧	٨٢,١٤	
اجمالي النسبة	٩٩,٢٩٪					

الجداول والاشكال البيانية

جدول رقم (١) مشكلات المراكز في محافظة الفيوم

جدول رقم (٢) قوة العمل في المراكز في محافظة الفيوم

الجدول رقم (٣) قوة العمل حسب المهن

جدول رقم (٤) الموقف التعليمي في للمراحل التعليمية ما قبل التعليم الجامعي

جدول رقم (٥) الحالة التعليمية

جدول رقم (٦) ترتيب القرى في التنمية البشرية، اقل ١٠ قرى وأعلى ١٠ قري

جدول رقم (٧) محطات مياه الشرب

جدول رقم (٨) محطات الكهرباء

جدول رقم (٩) محطة الصرف الصحي

جدول رقم (١٠) الحلقات النقاشية

جدول رقم (١١) أسماء فريق البحث المشاركين في الدراسة

جدول رقم (١٢) أسماء فريق العمل بالجمعيات الشريكة المحافظة - الفيوم

جدول رقم (١٣) أسماء المقابلات الفردية المتعمقة على مستوى المحافظة - الفيوم

جدول رقم (١٤) أسماء المشاركين من القرى والمراكز مع جمعية تنمية مهارات المرأة الريفية

جدول رقم (١٥) أسماء المشاركين من القرى والمراكز مع جمعية شباب الخريجين

جدول رقم (١٦) أسماء المشاركين من القرى والمراكز مع جمعية رابطة المرأة العربية

جدول رقم (١٧) أسماء المشاركين من القرى والمراكز مع مؤسسة النوران

الاشكال والصناديق

شكل رقم (١) الأبعاد التنموية الثلاث
شكل رقم (٢) الأبعاد التنموية والاهداف الإنمائية والركائز الخمس
شكل رقم (٣) صورة رؤية مصر
شكل رقم (٤) تقسيم الدراسة
شكل رقم (٥) محاور الدراسة
شكل رقم (٦) الأهداف الإنمائية ١٧ وربطها بمحاور الدراسة
شكل رقم (٧) تقسيم المحتويات بداخل الاهداف
شكل رقم (٨) القضايا الاجتماعية في التقرير بداخل المحاور
شكل رقم (٩) أولويات القضايا للجمعيات في المراكز
شكل رقم (١١) مشكلة الصرف الصحي وارتباطها بالأهداف الإنمائية بالمحافظة
شكل رقم (١٢) مشكلة مياه الري وارتباطها بالأهداف الإنمائية بالمحافظة
شكل رقم (١٣) مشكلة الأسمدة والمبيدات وارتباطها بالأهداف الإنمائية بالمحافظة
شكل رقم (١٤) مشكلة التعليم وارتباطها بالأهداف الإنمائية بالمحافظة
شكل رقم (١٥) مشكلة القمامة وارتباطها بالأهداف الإنمائية بالمحافظة
شكل رقم (١٦) مشكلة الزواج المبكر وارتباطها بالأهداف الإنمائية بالمحافظة
صورة رقم (١٧) صورة لمحافظة الفيوم
شكل رقم (١٩) الأبعاد التنموية الثلاثة
شكل رقم (٢٠) الأبعاد التنموية الثلاثة
شكل رقم (٢١) شعار المحافظة
شكل رقم (٢٢) محاور الدراسة
شكل رقم (٢٣) المحور الأول
صورة رقم (٢٤) التقسيم الإداري داخل المحافظة
شكل رقم (٢٥) خريطة الزراعة
شكل رقم (٢٦) المحور الثاني
شكل رقم (٢٧) المحور الثالث
شكل رقم (٢٨) المحور الرابع
شكل رقم (٢٩) المحور الخامس
شكل رقم (٣٠) المحور الخامس الاختيار بين القضيتين
شكل رقم (٣١) المحور السادس
صندوق كلمة مهندس حسام
صندوق مشروع التنمية البشرية
صندوق ملاحظات عن وضع المرأة
صندوق التغير المناخي يؤثر على محافظة الفيوم
صندوق الاثار الإيجابية للتغيرات المناخية
صندوق موارد الطاقة في محافظة الفيوم
صندوق دراسة مركز الأبحاث بالجامعة الأمريكية

جدول رقم (١٢) يوضح أسماء فريق الجمعيات الشريكة بمحافظة الفيوم

م	أسماء الفريق	الجمعية	الدور
١	حمزة حبيشى	جمعية بادر	المنسق الرئيسي للمشروع
٢	جهاد خالد احمد	جمعية بادر	محاسب المشروع
٣	ايمان احمد	جمعية بادر	باحث المشروع
٤	محمد إسماعيل	جمعية بادر	المدير التنفيذ للجمعية
٥	رجب زكريا عبدالرحمن	جمعيه تنميه مهارات المرآه الريفية	جمعية شريكة في المشروع عن مركز طامية
٦	دينا الحسيني خليفة		
٧	داليا عاطف حامد		
٨	رشا صبحي حسن		
٩	أسامة حامد عبدالعزيز		
١٠	احمد يوسف عبد الباقي	جمعية شباب الخريجين	جمعية شريكة في المشروع عن مركز سنورس
١١	ابوبكر محمد محمد ابوبكر		
١٢	أسماء ممدوح فتحي		
١٣	أسماء احمد ربيع		
١٤	محمد محمد جودة		
١٥	احمد السيد محمود	جمعية رابطة المرأة العربية	جمعية شريكة في المشروع عن مركز أبشواى
١٦	فتحية عبدالرحمن		
١٧	مها محمود محمد محمود		
١٨	رشا سيد فتحي		
١٩	احمد عبدالقادر عبدالقادر عبدالقادر	مؤسسة النوران	جمعية شريكة في المشروع عن مركز إطسا
٢٠	عبير هاني سعد		
٢١	عهد محمود السيد		
٢٢	شهد محمود السيد		
٢٣	ايمان محمود احمد		
٢٤	محمد احمد محمود العشيري		

قام بالدعم الفني و المراجعة

- د. محمد ممدوح : رئيس قطاع الجمعيات الاهلية – مؤسسة مصر الخير
- أ.محمود كمال أبو الخير : مدير إدارة دعم شراكات المجتمع المدنى
- أ. زينب عبد المنعم عبده : مدير مشروع تمكين مستدام – مؤسسة مصر الخير
- أ. لؤى محمد : مسئول الحوكمة والتنمية المستدامة
- أحمد رضا نور الدين : المنسق الميدانى لمحافظتى الفيوم وبنى سويف

قام بتنفيذ الدراسة

شركة مصر العربية للتدريب والاستشارات والتدريب

ممثلة فى كل من الاستشاريين

- احمد عوض احمد علي : استشاري التطوير المؤسسي
- محمود شحاته حسنين دعبس : استشاري البحوث والدراسات الميدانية
- د. عادل احمد سيد عبدالله : استشاري السياسات العامة

دراسة الوصف البيئي الاجتماعي الاقتصادي لمحافظة الفيوم،

بمنهجية البحث السريع بالمشاركة

محافظة الفيوم، جمهورية مصر العربية، مارس ٢٠٢٥

مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة والعمـــــل المناخي

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

عنوان المقر الرئيسي : 4 شارع الأهرام _ ميدان النافورة _ المقطم _ القاهـــرة

التليفونات : 0228452012 - 01285555253

رقم داخلي 349_510_441 الفاكس 0228452907 الخط الساخن 16140

البريد الإلكتروني ngo@mekeg.org الموقع الإلكتروني WWW.mekeg.org